صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠٠٧

إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة الرئيسية العالمية المكرسة للتعاون النقدي الدولي والتي تتعاون في إطارها كل بلدان العالم تقريبا من أجل تشجيع الصالح المشترك. والهدف الأساسي للصندوق هو الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي — أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكِّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات كل من الآخر، وهو أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق والبالغ عددهم ١٨٥ بلدا ممثلون في مجلسه التنفيذي الذي يعمل كمنتدى يمكن لهم أن يناقشوا فيه الآثار الوطنية والإقليمية والعالمية لسياساتهم الاقتصادية. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي وأنشطة إدارة الصندوق العليا وخبرائه في السنة المالية البادئة في أول مايو ٢٠٠٦ والمنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧.

وتشمل أهم أنشطة الصندوق ما يلي:

- إسداء المشورة إلى الأعضاء بشأن اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدهم على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتخفيف حدة الفقر؛
- إتاحة التمويل مؤقتا للبلدان الأعضاء لمساعدتها على علاج مشكلات موازين المدفوعات — أي عندما تواجه نقصا في النقد الأجنبي لأن مدفوعاتها إلى البلدان الأخرى تتجاوز إيراداتها المتحققة بالنقد الأجنبي؛
- توفير المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، وذلك من أجل مساعدتها على تكوين الخبرات وبناء المؤسسات التي تحتاج إليها في تطبيق سياسات اقتصادية سليمة.

ويقع مقر الصندوق في مدينة واشنطن العاصمة، وله أيضا مكاتب في أكثر من ٨٠ بلدا في شتى أرجاء العالم تعبيرا عن انتشار عمله على مستوى العالم وروابطه الوثيقة مع أعضائه.

ويمكن الاطلاع على الكشوف المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ على اسطوانة السي دي روم الموضوعة في الغلاف المثبت بظهر غلاف هذا التقرير من الداخل. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن الصندوق والبلدان الأعضاء فيه في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org.

تمهيد من المجلس التنفيذي

يغطي هذا التقرير السنوي المرفوع من المجلس التنفيذي للصندوق إلى مجلس المحافظين السنة المالية البادئة في أول مايو ٢٠٠٦ والمنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧. غير أن هناك حدثين وقعا بعد اختتام السنة المالية ٢٠٠٧ لهما من الأهمية لدى الصندوق ما يستوجب ذكرهما في هذا التمهيد.

والحدث الأول هو قرار المجلس التنفيذي الصادر في يونيو ٢٠٠٧ بتعديل إطار رقابة الصندوق. ففي الثلاثين عاما المنقضية منذ إرساء الإطار الأصلي من قبل المجلس التنفيذي في عام ١٩٧٧، تغيرت طبيعة التحديات التي تواجه أعضاء الصندوق. فعندما صدر قرار عام ١٩٧٧، كان أشد خطرين على الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي الدولي هما التدخل في أسعار الصرف من قبل البلدان الساعية إلى تصحيح المشكلات التي تواجهها في موازين مدفوعاتها، وتقلب أسعار الصرف في الأجل القصير. أما اليوم، في عالمنا الذي يشهد عولمة متزايدة باستمرار، حيث وصلت تدفقات التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة، بات أشد الأخطار يتمثل في عدم التواؤم الأساسي بين أسعار الصرف وجوانب الضعف في الحساب الرأسمالي. ويعكس القرار الجديد، الذي يحظى بتأييد واسع النطاق من أعضاء الصندوق، البيئة الراهنة، ويوفر لأعضاء الصندوق إرشادات واضحة بشأن توقعات المجتمع الدولي فيما يتصل بآثار التداعيات المحتملة لسياسات سعر الصرف، ويوفر إرشادات لخبراء الصندوق بهدف التركيز على مشورة الصندوق بشأن السياسات الاقتصادية الكلية التي تشجع الاستقرار والنمو.

أما الحدث الثاني فهو إعلان السيد رودريغو دي راتو، مدير عام الصندوق، عن اعتزامه الاستقالة من منصبه في أكتوبر ٢٠٠٧. وباسم المجلس التنفيذي، أعرب عن امتناني للسيد دي راتو على قيادته القوية وإسهاماته الكبيرة في عمل الصندوق منذ تولى زمام الإدارة في عام ٢٠٠٥. وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى الاستراتيجية متوسطة الأجل التي تم إطلاقها في ٢٠٠٦، وهي برنامج طموح يدعو إلى إصلاح توزيع الحصص والقوة التصويتية في الصندوق من أجل ضمان تمثيل جميع الأعضاء تمثيلا عادلا وملائما، وبدء التغييرات المهمة في عمليات الصندوق وسياساته، وهو ما سيمكننا من الوفاء على نحو أفضل بحاجات أعضاء الصندوق التي تتطور باستمرار. وفي إطار عملية اختيار خلف للسيد دي راتو، دُعِي المديرون التنفيذيون إلى تسمية مرشحين ممن لديهم سجلات متميزة كصانعي سياسات اقتصادية على مستوى رفيع من بين مواطني أي بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددهم ١٨٥ بلدا. وسوف ينظر المجلس التنفيذي هذه الترشيحات في شهر سبتمبر.

ويمكن للقراء الاطلاع على معلومات عن هذين الحدثين وغيرهما من المستجدات الحاصلة بعد اختتام السنة المالية في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org.

ويشعر المجلس التنفيذي بالفخر الصادق إذ يقدم التقرير السنوي للصندوق في هذه الصيغة الجديدة. وقد قرر الصندوق، كي يحول هذا التقرير إلى أداة أكثر فعالية للاتصال، تبسيطه وترجمته إلى سبع لغات — هي العربية والصينية والفرنسية والألمانية واليابانية والروسية والإسبانية — أي بزيادة ثلاث لغات عما كان عليه الوضع من قبل. وسوف يجد القراء على اسطوانة السي دي روم الموضوعة في الغلاف المثبت بظهر غلاف التقرير من الداخل جميع الملاحق — بما في ذلك الكشوف المالية — والتي جرى العمل فيما سبق على إدراجها في التقرير المطبوع. وسيجد القراء على اسطوانة السي دي روم أيضا نشرات المعلومات المعممة، والبيانات الصحفية، وتقارير وجداول وأطرا متنوعة توفر مزيدا من التفاصيل عن الأنشطة الوارد وصفها في التقرير المطبوع.

وإننا على ثقة من أن القراء سوف يرحبون بهذه التغييرات، وندعوهم إلى موافاتنا بردود الفعل التقييمية.

جوناثان فريد
رئيس اللجنة المنبثقة عن المجلس التنفيذي المعنية بالتقرير السنوي

المحتويات

رسالة من المدير العام ٤

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ٦

الفصل الأول – عرض عام ٧

أهم التطورات الاقتصادية والمالية ٩
أضواء على أعمال المجلس التنفيذي ١٢
تقوية وتحديث الرقابة ١٣
دعم البرامج ١٣
بناء القدرات ١٣
إصلاح نظام الحصص والأصوات ١٤
الاتصال والشفافية ١٥
تحسين نظام الحوكمة الداخلي ١٥
مراجعة موارد الصندوق المالية ١٦

الفصل الثاني– تشجيع الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي والنمو من خلال الرقابة ١٧

تنفيذ الرقابة ٢٠
الرقابة العالمية ٢٠
الرقابة القُطرية ٢٣
الرقابة والتواصل الإقليميان ٢٣
الرقابة على القطاع المالي ومبادرة المعايير والمواثيق ٢٥
تحديث إطار الرقابة ودمج تحليل القطاع المالي ٢٧
إدخال القطاع المالي وتحليل أسواق المال في الرقابة ٢٩

الفصل الثالث – دعم البرامج ٣١

اقتصادات الأسواق الصاعدة ٣٦
الإقراض ٣٦
أداة التمويل الجديدة ٣٧
البلدان منخفضة الدخل ٣٧
الإقراض الميسر ٣٧
تخفيف أعباء الديون ٣٨
إطار استمرارية تحمل الدين ٤٠
أداة دعم السياسات ٤١
مساعدات الطوارئ ٤٢
مراجعة دور الصندوق وأدواته ٤٢
عمل الصندوق والمعونة المقدمة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ٤٢
التقييمات اللاحقة ٤٤
الاتفاقات الوقائية ٤٤

الفصل الرابع ـ بناء القدرات: المساعدة الفنية والتدريب ٤٥

المساعدة الفنية ٤٧
التدريب في معهد صندوق النقد الدولي ٥٢

الفصل الخامس – الحوكمة والتنظيم والماليات ٥٣

إصلاح نظام الحصص والأصوات ٥٤
الاتصال والشفافية ٦٥
الاتصال ٦٥
سياسة الشفافية ٥٩
التنظيم والإدارة ٦٠
كيف يدار صندوق النقد الدولي ٦٠
الميزانيتان الإدارية والرأسمالية ٦٣
تحديث إطار إدارة المخاطر ٦٤
الترشيد ٦٥
العمليات والسياسات المالية ٦٥
الدخل والرسوم والفوائد التعويضية وتقاسم الأعباء ٦٥
المتأخرات القائمة للصندوق ٦٧
آليات التدقيق لدى الصندوق ٦٧

المديرون التنفيذيون والمديرون التنفيذيون المناوبون حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ ٦٨

كبار موظفي الصندوق حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ ٧٠

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ ٧١

الاختصارات ٧٢

اسطوانة السي دي روم

أدرج ما يلي في اسطوانة السي دي روم المثبتة بظهر غلاف هذا التقرير من الداخل:

نص التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ (باللغات الانجليزية والفرنسية والإسبانية)
المواد التكميلية المتعلقة بفصول متن التقرير (باللغة الانجليزية)
الملاحق (باللغة الانجليزية)
الملحق الأول: الاحتياطيات الدولية (International Reserves)
الملحق الثاني: العمليات والمعاملات المالية (Financial operations and transactions)
الملحق الثالث: البيانات الصحفية الصادرة عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية (Press communiqués of the IMFC and the Development Committee)
الملحق الرابع: المديرون التنفيذيون والقوة التصويتية (Executive Directors and voting power)

الملحق الخامس: التغيرات في العضوية والمجلس التنفيذي (Changes in membership of the Executive Board)
الملحق السادس: الكشوف المالية (Financial statements)

الإطارات

١–١: التقدم في تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل ١٠
١–٢: أنشطة الرقابة ١٩
٢– ٢: إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال ٢٠
٢–٣: تقارير مراعاة المعايير والمواثيق ومبادرات معايير البيانات ٢٢
٣–١: حقوق السحب الخاصة ٣٣
٣–٢: متابعة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة ٣٩
٣–٣: البلدان منخفضة الدخل وتحرير التجارة ٤٠
٤–١ المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية ٤٨
٥–١: بدء المراجعة العامة الثالثة عشرة للحصص ٥٥
٥–٢: التواصل مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية ٥٨
٥–٣: أنشطة مكتب التقييم المستقل في السنة المالية ٢٠٠٧ ٩٥
٥–٤: مؤشرات الأداء ٦٢
٥–٥: تقييمات الضمانات الوقائية ٦٤
٥–٦: حساب الاستثمار ٦٦

الجداول

٣–١: تسهيلات الإقراض التابعة للصندوق ٣٤
٣–٢: الاتفاقات الموافق على عقدها في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠٠٧ ٣٨
٤–١ المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء حسب مجموعات الدخل، السنة المالية ٢٠٠٧ ٤٩
٤–٢ موارد المساعدة الفنية وتقديمها، السنة المالية ٢٠٠٥–٢٠٠٧ ٤٩
٤–٣ مانحو التمويل لبرنامج المساعدة الفنية الذي يديره الصندوق ٥٠
٥–١: الميزانيات الإدارية، السنوات المالية ٢٠٠٥–٢٠٠٨ ٦٢
٥–٢: المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات متأخرة عن مواعيد استحقاقها بفترة ٦ أشهر أو أكثر وموزعة بحسب النوع ٦٥

الأشكال البيانية

١–١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٩
١–٢ ميزان الحساب الجاري ٩
١–٣ أداء أسواق الأسهم ١٢
١–٤ فروق العائد على السندات السيادية ١٢
٣–١: القروض العادية القائمة، السنوات المالية ١٩٩٧–٢٠٠٧ ٣٦
٣–٢: القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة، السنوات المالية ١٩٩٧–٢٠٠٧ ٣٨
٥–١: النفقات الإدارية الإجمالية المقدرة موزعة حسب مجالات المخرجات الرئيسية، السنة المالية ٢٠٠٧ ٦٢
٥–٢: النفقات الإدارية الإجمالية المقدرة موزعة حسب مجالات المخرجات الرئيسية، السنة المالية ٢٠٠٨ ٦٣

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

وحدة الحساب المستخدمة لدى الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل البيانات المالية للصندوق هي عمليات تقريبية وهي متاحة توخيا للسهولة. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٧، كان سعر الصرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٦٥٦٠٩ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وكان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة هو ١,٥٢٤١٨ دولار لوحدة حقوق السحب الخاصة الواحدة. وكان السعران في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠٠٦) هما ٠,٦٧٩٧٨، و ١,٤٧١٠٦ دولار لوحدة حقوق السحب الخاصة الواحدة.

"مليار" تعني ألف مليون، بينما "تريليون" تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

رسالة من المدير العام

نحن في وقت يشهد تحولا، سواء في الاقتصاد العالمي أو في صندوق النقد الدولي. فقد اتسع نطاق مصادر النمو العالمي: إذ شهدت أوروبا واليابان والولايات المتحدة جميعا أداء اقتصاديا قويا في العام الماضي، بينما قدمت الاقتصادات الصاعدة متوسطة الدخل، بما في ذلك الصين والهند، إسهامات مهمة في النمو العالمي. وقد تواصل الابتكار في الأسواق المالية، وأتى بالعديد من الفرص، كما اقترن ببعض المخاطر الجديدة. أما في الصندوق، فقد مضى العمل قدما في الإصلاحات المبينة في الاستراتيجية متوسطة الأجل، وقد شهدنا بواكير ثمارها في السنة المالية ٢٠٠٧.

وكان بعض أهم التغيرات التي أدخلناها في السنة الماضية هو التغير في وظيفة الصندوق المتعلقة بالإشراف الاقتصادي أو الرقابة، وهي نشاطه الأساسي. ويتيح استحداث المشاورات متعددة الأطراف — وللمجتمع الدولي — أداة جديدة مهمة لصوغ توافق الآراء بشأن مناهج معالجة المشكلات المشتركة. وقد انتهت أولى المشاورات متعددة الأطراف، والتي ركزت على تخفيف الاختلالات العالمية مع مواصلة النمو العالمي القوي، إلى تعاون المشاركين الخمسة — وهم الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة — على وضع خططهم على مستوى السياسات في وثيقة تم تعميمها في اجتماعات الربيع على الوزراء الذين يمثلون أعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٨٥ بلدا. ويبرهن قيام البلدان المشاركة بإعلان سياساتها ومناقشتها بطريقة تعاونية على التزامها بمبدأ تعدد الأطراف. وسوف يؤدي المضي في تنفيذ خطط السياسات هذه إلى تقليص الاختلالات العالمية، وسيساعد في الوقت ذاته على الحفاظ على النمو.

وقد حقق الصندوق أيضا تقدما مهما في تعميق عمله بشأن الأسواق المالية والنظم المالية. فقد تحسن دمج عملنا المتعلق بالقطاعات المالية مع عملنا المتعلق بالقضايا الاقتصادية الكلية. وفي يونيو ٢٠٠٦، أنشأنا مركزا للتميز في قضايا الأسواق المالية — وهو مجال تزداد أهميته للاقتصاد العالمي ولأعضاء الصندوق باستمرار — عند طريق دمج اثنتين من إدارات الصندوق في إدارة واحدة هي إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال.

وقد بدأنا العمل في السنة المالية ٢٠٠٧ أيضا في إصلاحات الإطار القانوني للرقابة الثنائية، والذي اختتم بصدور قرار المجلس التنفيذي بشأن الإطار الجديد للرقابة في أوائل السنة المالية ٢٠٠٨. ويأتي القرار الجديد كأول تعديل جوهري لإطار الرقابة على مدار ٣٠ عاما تقريبا، ويحظى بتأييد واسع النطاق من أعضاء الصندوق. ويعكس هذا القرار اعتماد أفضل الممارسات الحالية في عملنا في مجال مراقبة سياسات سعر الصرف والسياسات الاقتصادية المحلية في البلدان الأعضاء؛ ويؤكد مجددا ضرورة تركيز أعمال الرقابة على صلاحيات الصندوق الأساسية — وهي تشجيع الاستقرار الخارجي للبلدان الأعضاء، ويقدم تحديثا للمبادئ المتعلقة بإرشاد البلدان الأعضاء حول كيفية إدارتها لسياسات سعر الصرف؛ ويبين بوضوح ما يُتوقع من الرقابة، بما في ذلك الصراحة والحيدة.

وقد واصل الصندوق عمله المكثف مع البلدان منخفضة الدخل. وتمت الموافقة في العام الماضي على ١٠ برامج جديدة بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر، وقد استفاد حتى الآن ٢٤ بلدا من تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. ونحن الآن أيضا بصدد اتخاذ خطوات من أجل ضمان التركيز في عملنا على المجالات الاقتصادية الكلية والمالية الحرجة، وهو ما يمكن أن نقوم فيه بأكبر إسهام في تحقيق الاستقرار والنمو وتخفيف حدة الفقر في البلدان منخفضة الدخل. وسوف نواصل العمل بالمشاركة مع البنك الدولي وغيره من الهيئات الإنمائية، وبمقدورنا الآن في هذا العمل أن نستفيد من تقرير مهم عن التعاون بين البنك والصندوق أعدته لجنة من الخبراء الخارجيين يرأسها بدرو مالان. وسوف يساعدنا تقرير هذه اللجنة، الذي قدم في فبراير ٢٠٠٧، على توضيح الأدوار وتحسين التعاون مع زملائنا في البنك الدولي.

وتظل المساعدة الفنية والتدريب عنصرين مهمين في عملنا، وخصوصا في البلدان منخفضة الدخل. وقد شهدت السنة المالية ٢٠٠٧ افتتاح مركز إقليمي للمساعدة الفنية في ليبرفيل، غابون، وهو ثالث مركز من نوعه في إفريقيا، وكذلك افتتاح برنامج التدريب التدريب المشترك بين الهند وصندوق النقد الدولي في بونا، الهند،

رودريغو دي راتو، المدير العام ورئيس
المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي

وهو سابع مركز للتدريب الإقليمي في العالم. وفي غضون ذلك، أدى دمج أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن عمل إدارة الشؤون القانونية التابعة للصندوق إلى جعلها أكبر مقدمي المساعدة الفنية متعددة الأطراف بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي يناير ٢٠٠٧، تلقينا تقريرا من لجنة تتألف من شخصيات بارزة يرأسها أندرو كروكيت. وإذ يرى تقرير كروكيت أن الصندوق في حاجة إلى نموذج جديد للدخل وأنه لا ينبغي للصندوق أن يواصل الاعتماد بشكل كامل تقريبا على الإقراض من أجل تمويل سلع عامة مثل الرقابة والمساعدة الفنية، فإن ذلك التقرير يوصي بأن يقوم الصندوق بتوسيع مصادر دخله. ومن المهم إرساء مصادر دخل موثوقة — إلى جانب إدارة الإنفاق إدارة فعالة — من أجل بث الثقة لدى أعضاء الصندوق في قدرته على الاضطلاع بصلاحياته في المستقبل وتمكيننا من وضع خطط موثوقة لتنفيذ السياسات المتفق عليها. وقد اتخذنا بالفعل إجراءات على جانب النفقات: إذ أن الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠٠٨– ٢٠١٠ تنطوي على تخفيض في الموارد الإدارية الحقيقية لدى الصندوق في كل سنة من السنوات الثلاث القادمة سيتحقق عن طريق زيادة الكفاءة وتقليص بعض الأنشطة ذات الأولوية المنخفضة أو إلغائها. وسيكون من الأولويات الرئيسية في السنة المالية ٢٠٠٨ معالجة جانب الدخل في هذه المعادلة.

وقد عُقدت الاجتماعات السنوية في سبتمبر ٢٠٠٦ في سنغافورة، وأتاحت تلك الاجتماعات لجميع أعضاء الصندوق فرصة للاطلاع على مدى ما تحقق في آسيا منذ الأزمة التي وقعت قبل عشر سنوات. وشاهدوا الصندوق أيضا يتخذ خطوة رئيسية إلى الأمام باستكمال المرحلة الأولى من إصلاح نظام الحصص والتمثيل. ففي ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦، وافق مجلس محافظي الصندوق على زيادات مخصصة في حصص أربعة بلدان — هي الصين وكوريا والمكسيك وتركيا — كان هناك بالفعل قصور واضح في مستوى تمثيلها بالصندوق، ووافقوا على إصلاحات أساسية بدرجة أكبر تنفذ في غضون سنتين. وقد كان هذا الاتفاق اتفاقا تاريخيا بالنسبة للصندوق. وفي يناير ٢٠٠٧ بدأ المجلس التنفيذي العمل بشأن تعديل مقترح لاتفاقية الصندوق من أجل زيادة الأصوات الأساسية، وذلك بهدف حماية الحصة التصويتية للبلدان منخفضة الدخل كمجموعة. وقد زودتنا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في اجتماعها الذي عقدته في ١٤ إبريل ٢٠٠٧، بإرشادات بشأن صيغة جديدة لإجراء تغييرات أوسع نطاقا في الحصص. وقد اتفقت اللجنة على أن الصيغة الجديدة ينبغي أن تكون بسيطة وشفافة، وأن تعبر تعبيرا ملائما عن المراكز النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي، وأن يؤدي الإصلاح أيضا إلى زيادة أنصبة الاقتصادات الديناميكية، والعديد منها اقتصادات أسواق صاعدة. ويظل هدفنا هو استكمال هذه الإصلاحات بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٧ إن أمكن، وفي فترة أقصاها حلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٨. وسوف يتطلب الوفاء بهذا الهدف روح القيادة من جانب البلدان الأعضاء، والوصول إلى حلول توفيقية فيما بينهم. ولكن إذا كان بمقدورنا أن نواصل استلهام روح التعاون متعدد الأطراف كما رأينا في سنغافورة، فإنني على ثقة من أننا سنحقق النجاح.

لقد كانت السنة الماضية سنة تغير كبير في الصندوق، ولا تزال هناك تغيرات عديدة مقبلة. وقد حدثت تغيرات أيضا في مناصب الخبراء والإدارة العليا. فقد جاء جون ليبسكي خلفا لآن كروغر التي شغلت منصب النائب الأول لمدير عام الصندوق في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦. وأصبح أغوستين كارستنز وزيرا لمالية المكسيك بعد أن شغل منصب نائب مدير الصندوق في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، وحل محله في منصبه موريلو برتغال. ومن بين التغيرات المقبلة أنني سوف أغادر موقعي، حيث سأستقيل من منصبي كمدير عام للصندوق بعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٧.

غير أن هناك أيضا جوانب مستمرة مهمة: فهناك الالتزام بالصندوق من جانب البلدان الأعضاء ممثلين في مجلسه التنفيذي المتميز؛ وهناك خبراء الصندوق المتخصصون الذي يتفانون في أداء عملهم؛ وهناك عمل المؤسسة ذاته؛ وهناك كذلك إحساسنا بالرؤية والهدف. وإنني فخور بأنني استطعت أن أعاون في توجيه الصندوق إبان هذا الوقت الذي يشهد التغير، وفخور بأن الفرصة أتيحت لي لخدمة أعضاء هذه المؤسسة العظيمة.

المجلس التنفيذي للصندوق وإدارته العليا

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

٣ أغسطس ٢٠٠٧

عزيزي السيد رئيس المجلس:

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧، وذلك وفقا لأحكام القسم السابع (أ) من المادة الثانية عشرة من اتفاقية صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الأساسي، يرد في الفصل الخامس عرض الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق كما وافق عليها المجلس التنفيذي للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٨. ويرد في الملحق السادس عرض الكشوف المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ لكل من إدارة العمليات العامة وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد أشرفت لجنة التدقيق الخارجي، وهي تتألف من الدكتور لين كونار (رئيسا) والسيد ساتوشي إيتوه والسيد ستيف أندرسون، على عمليات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية، وذلك كما هو مطلوب وفق القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

رودريغو دي راتو
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

الفصل الأول

الفصل الأول ـ عرض عام

ركز المجلس التنفيذي خلال السنة المالية التي بدأت في الأول من مايو ٢٠٠٦ وانتهت في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ على تطويع سياسات الصندوق وعملياته بما يتيح الوفاء على نحو أفضل بالاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء التي ارتفع عددها إلى ١٨٥ في يناير ٢٠٠٧ بعد انضمام جمهورية الجبل الأسود. ورغم أن كثيرا من البلدان الأعضاء في الصندوق قد شهد عاما آخر من النمو الاقتصادي القوي وأوضاع السوق المواتية، فإن البيئة الاقتصادية والمالية لم تكن خالية من المخاطر. فقد استمرت الاختلالات العالمية الكبيرة، وتباطأ الاقتصاد الأمريكي، وبقيت أسعار النفط والسلع غير الوقود على ارتفاعها، وظل إقبال المستثمرين كبيرا على الأصول عالية المخاطر.

وقد حقق صندوق النقد الدولي تقدما كبيرا في تنفيذ الأهداف المحددة في الاستراتيجية متوسطة الأجل التي أطلقها المدير العام في السنة المالية ٢٠٠٦ (الإطار ١–١). ومع بلوغ تدفقات رؤوس الأموال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة مستويات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، وما ترتب على ذلك من تراجع في حجم الإقراض المقدم من الصندوق، تزايد تركيز الصندوق على أنشطة الرقابة،[1] والمشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية. وخلال عام ٢٠٠٧، أنشأ أداة جديدة للرقابة — وهي المشاورات متعددة الأطراف — سعيا منه لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلة الاختلالات العالمية. وقد شرع أيضا في مراجعة إطاره الرقابي وإدخال العمل المتعلق بالقطاع المالي على نحو أفضل ضمن أنشطته الرقابية لمساعدة الأعضاء على إدارة المخاطر المصاحبة لعولمة الأسواق المالية وحصد المزايا المتحققة منها.

وإدراكا من المجلس التنفيذي لتزايد الثقل الاقتصادي لبعض أعضاء الصندوق وتقلص القوة التصويتية للاقتصادات الأصغر، فقد اضطلع بإجراء إصلاحات تتعلق بحصص الأعضاء ونظام الحوكمة المتبع لضمان التوزيع العادل للحصص والتمثيل الكافي لجميع الأعضاء. واتخذ المجلس خطوات أيضا لتحسين نظام الحوكمة الداخلي في الصندوق، ورفع كفاءة عملياته، وإنشاء نموذج جديد للدخل يتسق بدرجة أكبر مع الوظائف المتنوعة التي تؤديها المؤسسة حاليا.

[1] مراقبة السياسات الاقتصادية العالمية والإقليمية والقُطْرية؛ راجع الإطار ٢–١.

أهم التطورات الاقتصادية والمالية

تسارع النمو الاقتصادي العالمي حتى بلغ ٥,٤٪ في عام ٢٠٠٦ ـ بعد أن بلغ ٤,٩ في عام ٢٠٠٥ — مسجلا بذلك عاما رابعا من التوسع العالمي القوي (الشكل البياني ١–١). وإضافة إلى ذلك، أصبح التوسع أكثر توازنا، حيث انتفى تأثير التباطؤ الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي بفضل تحسن النمو في أنحاء أخرى من العالم. وقد كان النمو بالغ السرعة في بلدان الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص، بدعم من الأوضاع المالية الدولية المأمونة، وكذلك أسعار السلع الأساسية المرتفعة في كثير من الحالات. وفي الاقتصادات المتقدمة، انخفض النمو في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ مع هبوط أسعار النفط من الذروة التي بلغتها في شهر أغسطس.

الشكل البياني ١–١ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

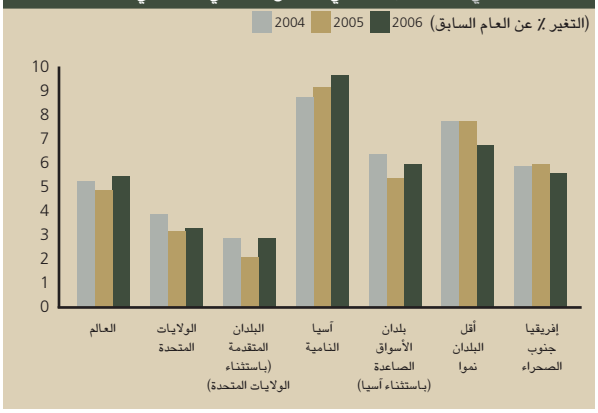

وظلت اختلالات الحسابات الجارية على حجمها الكبير (الشكل البياني ١–٢). فقد استقر العجز الخارجي في الولايات المتحدة عند مستوى ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، مع تسجيل انخفاض ملحوظ قرب نهاية العام. أما فوائض البلدان المصدرة للنفط وبلدان شرق آسيا فقد واصلت الارتفاع، بينما اتسع العجز في كل من بلدان أوروبا الغربية والصاعدة[٢] وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تحقق نموا سريعا مثل الهند.

الشكل البياني ١–٢ ميزان الحساب الجاري

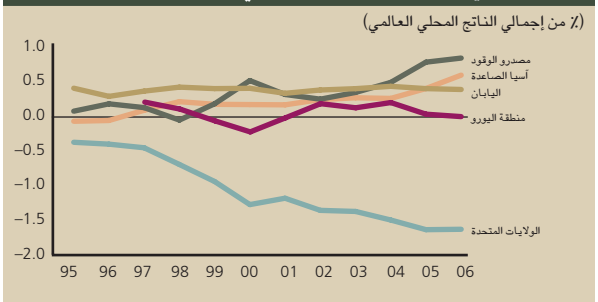

وتباطأ النمو بدرجة ملحوظة في الولايات المتحدة، حيث انخفض من معدل سنوي مقداره ٢,٥٪ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ إلى ٠,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٧، وهو ما يرجع في الأساس إلى انخفاض صافي الصادرات، والمخزونات، والاستثمارات السكنية. وبالرغم من احتفاظ النمو بقوته، فقد أسفر تسارع نمو الواردات عن إزالة جانب من التحسن الذي كان قد تحقق بعد أغسطس ٢٠٠٦، علما بأن أكثر من نصف الزيادة الكلية في الواردات يرجع إلى تزايد الواردات النفطية. وتباطأت استثمارات الأعمال بالمثل، ولكن الاستهلاك الخاص ظل مرتفعا بدعم من النمو المستمر في تشغيل العمالة وتصاعد أسعار الأسهم.

واكتسب النشاط الاقتصادي قوة دفع جديدة في منطقة اليورو خلال نفس الفترة. فبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي ٢,٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ (كمعدل سنوي يتعدل حسب التغيرات الموسمية)، وهو ما يمثل زيادة بمقدار الضِعْف تقريبا عن المعدل المسجل في عام ٢٠٠٥ ويعد أعلى المعدلات المسجلة منذ عام ٢٠٠٠، وذلك بدافع من قوة الاستثمارات وصافي الصادرات. وفي نفس الوقت حدث تباطؤ واضح في الإنفاق الاستهلاكي، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى تأثير زيادة الضريبة الألمانية على القيمة المضافة.

أما في اليابان فقد تعرض التوسع الاقتصادي لتباطؤ عابر في منتصف عام ٢٠٠٦، وهو ما يرجع في الأساس إلى هبوط الاستهلاك، ولكن النمو استرد عافيته في الربع الرابع من ٢٠٠٦ مع استعادة الطلب المحلي قوته الدافعة. وقد حدث بعض التباطؤ في النشاط الاقتصادي مع مطلع ٢٠٠٧، ولكن النمو ظل متجاوزا مستواه الممكن.

واستمرت سرعة التوسع في بلدان آسيا الصاعدة، بقيادة النمو القوي في كل من الصين والهند. ففي الصين، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١٠,٧٪ في عام ٢٠٠٦. وخفت وتيرة الاستثمار في الأصول الثابتة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ ولكنها تسارعت من جديد في أوائل عام ٢٠٠٧. وفي الهند، بلغ النمو ٩,٧٪ في عام ٢٠٠٦ بدعم من الاستهلاك القوي، ولا سيما الاستثمار. وفي الاقتصادات الصناعية الجديدة (كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، وسنغافورة)، كانت قدرة الطلب الخارجي على تحمل الصدمات هي العامل الداعم للنشاط، وخصوصا في قطاع الإلكترونيات. وقد ازداد نمو إجمالي الناتج المحلي أيضا في اقتصادات آسيان الأربعة (إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلند).

وفي أمريكا اللاتينية، تسارع النمو حتى بلغ ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٦ بعد أن سجل ٤,٦٪ في عام ٢٠٠٥، رافعا معدل النمو المتوسط في السنوات الثلاث الماضية إلى ٥,٢٥٪، وهو أفضل أداء تحقق منذ أواخر سبعينات القرن العشرين. فقد تحسن النمو في البرازيل والمكسيك، وإن ظل دون المعدل المتوسط الإقليمي. ومع بلوغ الانتعاش في أمريكا اللاتينية مرحلة متقدمة، أصبح الطلب المحلي هو المحرك

[٢] يشير هذا المصطلح حسب استخدامه في مطبوعات الصندوق إلى بلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطا، وبولندا، ورومانيا، والجمهورية السلوفاكية، وتركيا.

الإطار ١–١: التقدم في تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل

	الهدف	الإجراء المتخذ
الرقابة	تحديث الإطار	مراجعة قرار عام ١٩٧٧ بشأن الرقابة على سياسات أسعار الصرف والعمل الجاري بشأن «نطاق» المسؤولية الرقابية (بيان أولويات الرقابة)
	اعتماد منظور متعدد الأطراف وتعزيز الرقابة على القطاع المالي	المشاورات متعددة الأطراف الأولى: التوسع في الرقابة الإقليمية؛ وتعميق التحليل للآثار الانتشارية عبر البلدان؛ وزيادة تغطية القطاع المالي؛ وتقرير فرقة العمل المعنية بإدخال العمل المتعلق بالقطاع المالي ضمن أنشطة الرقابة
	جعل الرقابة القُطْرية أكثر دقة وتركيزا	جدول أعمال الرقابة، تجربة المشاورات المبسطة.
الأسواق الصاعدة ومنع وقوع الأزمات	تعميق الرقابة على القطاع المالي وأسواق رأس المال	إنشاء إطار لمعالجة قضايا القطاع المالي في سياق الرقابة القُطْرية
	إعادة تقييم مدى ملاءمة الأدوات الحالية لمنع وقوع الأزمات	مشاورات المجلس التنفيذي واتصالاته الخارجية بشأن إنشاء أداة جديدة للتمويل الطارئ بغية حل مشكلات السيولة لتكون جزءا من مجموعة الأدوات التي يستخدمها الصندوق في منع وقوع الأزمات
البلدان منخفضة الدخل	مساندة جهود المجتمع الدولي في مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة	المشورة بشأن السياسات، والإقراض الميسر، وتخفيف أعباء الديون، والمساعدة الفنية لمعاونة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتعجيل بالنمو؛ وتتبع مسار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة بالاشتراك مع البنك الدولي (تقرير الرصد العالمي)
	تعميق المشاركة في العمل المتعلق بتدفقات المعونة	المشورة بشأن السياسات حول فعالية استخدام المعونة الإضافية؛ ومتابعة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل حول مشورة الصندوق؛ والإجراءات المتخذة بشأن تدفقات المعونة إلى إفريقيا جنوب الصحراء
	مساعدة البلدان الحاصلة على تخفيف لأعباء ديونها في تجنب إعادة تراكم الدين إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها	إدخال تحسينات على إطار إمكانية الاستمرار في تحمل الدين وزيادة التواصل الخارجي؛ المساعدة الفنية لتحسين ممارسات إدارة الدين العام وتعزيز القدرات الإحصائية
بناء القدرات	دعم بناء القدرات في البلدان النامية، وتحسين إدماج المساعدة الفنية والتدريب في أعمال الرقابة تبعا للأولويات القطرية	تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل لبناء القدرات؛ وتضمين احتياجات البلدان وموارد المساعدة الفنية في عملية الميزانية بالصندوق؛ والعمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء المانحين للاستفادة من الموارد الداخلية في بناء القدرات؛ والتوسع في المساعدة الفنية الإقليمية وأنشطة التدريب، بما في ذلك فتح ثالث مركز إقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا (السادس على مستوى العالم) ومركز تدريب إقليمي جديد في الهند (السابع على مستوى العالم)
إصلاح نظام الحصص والأصوات	تعزيز فعالية الصندوق ودعم شرعيته من خلال التقدم في إصلاح نظام الحصص والأصوات	إجراء زيادات مخصصة في حصص البلدان الأربعة غير الممثلة بالمستوى الكافي —وهي الصين وكوريا والمكسيك وتركيا؛ والنظر في إقرار مبادئ تحكم صيغة الحصص الجديدة؛ ومناقشة الإطار القانوني لزيادة الأصوات الأساسية؛ وزيادة الموارد البشرية المتاحة للخبراء التنفيذيين المنتخبين بعدد كبير من الأعضاء
الحوكمة والإدارة	توثيق التواصل وزيادة الشفافية	بدء مراجعة استراتيجية الاتصالات؛ وإصدار التقرير السنوي الثاني عن الشفافية
	تحقيق فعالية التكاليف في عمل الصندوق ورفع مستوى كفاءته	النظر في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخارجية حول التعاون بين البنك الدولي والصندوق؛ وتنفيذ إطار الميزانية القائمة على المخرجات مع تخفيض حقيقي في الموارد على المدى المتوسط؛ وتحسين إطار إدارة المخاطر؛ وتبسيط الإجراءات
	الوصول بموارد الصندوق إلى مسار قابل للاستمرار	إصدار تقرير لجنة الشخصيات البارزة المعني بنموذج الدخل لدى الصندوق

الأساسي للنمو. وفرض صافي الصادرات ضغوطا خافضة على النشاط، لأسباب منها العواقب المترتبة على ضعف النمو في الولايات المتحدة التي تمثل أكبر شريك تجاري للمنطقة، وإن كان مصدرو السلع الأساسية قد ظلوا يحصدون ثمار ارتفاع أسعار هذه السلع على المستوى العالمي.

وفي بلدان أوروبا الصاعدة، تسارع النمو حتى بلغ ٦٪ في عام ٢٠٠٦. فقد ازداد الطلب المحلي مع الدفعة التي تلقاها الاستهلاك من الارتفاع المستمر في معدلات تشغيل العمالة وفي الأجور الحقيقية. وزاد اتساع عجز الحسابات الجارية في هذه البلدان، ولكنها تمكنت من تمويله دون صعوبة في معظم الحالات عن طريق التدفقات الداخلة إلى الجهاز المصرفي والاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن المخاوف بشأن العجز الخارجي الكبير في هنغاريا وتركيا فرضت ضغوطا خافضة على أسعار الصرف في هذين البلدين، مما أدى إلى تشديد السياسات النقدية. واستمر التوسع الاقتصادي السريع بالمثل في كومنولث الدول المستقلة، وهي المجموعة التي تتألف من ١٢ جمهورية سوفييتية سابقة، يدعمه ارتفاع أسعار السلع الأساسية النفطية وغير النفطية.

وشهد مصدرو النفط في الشرق الأوسط عاما آخر من النمو القوي في ٢٠٠٦، مصحوبا بموازين خارجية ومالية قوية. فقد واصلت الإيرادات النفطية ارتفاعها السريع، واستمر الزخم القوي في القطاع غير النفطي، ووضعت الحكومات خططا للإنفاق الوفير على البرامج الاجتماعية والاستثمار في القطاعين النفطي وغير النفطي.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، سجل النمو بعض التراجع في عام ٢٠٠٦، ولكنه ظل محتفظا بمستواه القوي، تدعمه الاستثمارات المحلية المتزايدة، والارتفاع المستمر في الإنتاجية، ثم الاستهلاك الحكومي وإن كان بدرجة أقل. واستمد الإنفاق الحكومي الدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية وتخفيف أعباء الديون. وظل التضخم قيد السيطرة في أغلب الحالات، بفضل السياسات الاقتصادية الكلية الحريصة والحصول مرة أخرى على محصول وافر.

وظلت أسعار النفط على ارتفاعها وتقلبها. فبعد بلوغ مستوى قياسي مقداره ٧٦ دولارا للبرميل في أغسطس ٢٠٠٦، هبط متوسط سعر النفط الفوري في الشهور اللاحقة، على أثر اقتران تباطؤ الطلب في البلدان الصناعية بانتعاش العرض من خارج منظمة أوبك وبعض التحسن في التوترات الجغرافية–السياسية. غير أن الأسعار عادت إلى الارتفاع من جديد بسبب تخفيضات الإنتاج التي قررتها أوبك بعد شهر نوفمبر، وانتعاشة الطلب في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. وازداد ارتفاع الأسعار في شهري مارس وإبريل ٢٠٠٧ عقب تجدد التوترات الجغرافية–السياسية في منطقة الشرق الأوسط، حتى بلغت ٦٥ دولارا للبرميل مع نهاية إبريل. وبالمثل، حدث ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية غير الوقود، وعلى رأسها المعادن، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ والشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٧، كما هو الحال مع بعض السلع الزراعية ـ لا سيما القمح ـ الأمر الذي يعكس في جانب منه النمو احتمالات نمو الطلب على الوقود الحيوي.

مرسى الحاويات، هامبورغ، ألمانيا

وكانت السياسات النقدية التي اعتمدتها البلدان الأعضاء في الصندوق معبرة عن اختلاف مراحل الدورة الاقتصادية التي يمر بها كل منها. فقد احتفظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بسعر القروض المصرفية عند مستوى ثابت منذ يونيو ٢٠٠٦، للموازنة بين مخاطر تهدئة النشاط الاقتصادي والمخاوف المستمرة من التضخم. ومع استمرار تأرجح التضخم في اليابان حول مستوى الصفر، رفع بنك اليابان سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية إلى ٠,٥٪ في سياق تحركَين مقدار كل منهما ربع نقطة مئوية، بعد التخلي عن سعر الفائدة الصفري في يوليو ٢٠٠٦. وفي المقابل، استمر تشديد السياسة النقدية على نحو مطرد من جانب البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية القُطْرية في أوروبا. وتم تشديد الأوضاع النقدية أيضا في عدد من بلدان الأسواق الصاعدة — ومن أبرزها الصين والهند وتركيا — بسبب المخاوف من النمو بالغ السرعة في حالة الصين وتركيا وبسبب المخاوف من الضغوط التضخمية في حالة الهند. أما عن سياسات المالية العامة، فقد أحرزت البلدان الصناعية تقدما في تخفيض العجز الهيكلي، وهو ما يرجع في الأساس إلى نمو الإيرادات الذي تجاوز المعتاد. ومع ذلك فسوف يكون على هذه البلدان أن تقوم بمزيد من التعديلات الإضافية في الفترة القادمة حتى تتحقق استمرارية أوضاع المالية العامة.

وفي أسواق النقد الأجنبي أسهم تباطؤ النمو في الولايات المتحدة في إضعاف الدولار الأمريكي بين مايو ٢٠٠٦ ونهاية إبريل ٢٠٠٧، فانخفض الدولار أمام اليورو بمقدار ٨,٤٪ وأمام الجنيه الاسترليني بمقدار ٩,٥٪. كذلك ازداد ضعف الين الياباني، حيث أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى تشجيع التدفقات الرأسمالية الخارجة. وقد طرأ انخفاض طفيف على القيمة الفعلية الحقيقية لليوان، بالرغم من التسارع البسيط في معدل ارتفاع سعره الاسمي مقابل الدولار الأمريكي وزيادة فائض الحساب الجاري الصيني إلى ٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦. وعلى وجه العموم، ظلت الأوضاع في سوق العملة منظمة ودرجة التقلب فيها منخفضة.

واستمر استقرار الأسواق المالية معززا بالاحتمالات المواتية المنتظرة للاقتصاد العالمي. فرغم نوبات التوتر التي حدثت في مايو/يونيو ٢٠٠٦ ومرة أخرى في فبراير/مارس ٢٠٠٧، ظل تقلب الأسواق عند مستويات منخفضة بشكل عام. وكانت نشأة النوبة الأخيرة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل على خلفية القلق المتزايد إزاء تأثير التباطؤ السريع في تعاملات الأوراق المالية المرتبطة بالمساكن في السوق الأمريكية، حيث ازدادت حالات التأخر في سداد السُلف العقارية، وارتفعت معدلات تعثر القروض، لا سيما للمقترضين أصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة. غير أن تأثير التدهور الائتماني كان محدودا في الأسواق المالية بمفهومها الأوسع.

وظلت فروق العائد منخفضة على سندات الشركات. فقد حدثت موجة من عمليات الدمج والاستحواذ بدعم من الميزانيات العمومية القوية في قطاع الشركات، بما في ذلك وفرة الأرصدة النقدية الوقائية. وأسهم هذا النشاط، مصحوبا بارتفاع أرباح الشركات عن المستوى المتوقع، في تحقيق عائدات تجاوزت الرقمين في معظم أسواق الأسهم العالمية، مع كون اليابان استثناء بارزا من هذا التوجه (الشكل البياني ١–٣). وخلال سنة صندوق النقد الدولي المالية ٢٠٠٧، ارتفع مؤشر «ستاندارد آند بورز ٥٠٠» بمقدار ١٣,١٪، ومؤشر «يوروفيرست ٣٠٠» بمقدار ١٣,٩٪، بينما انخفض مؤشر توبيكس بمقدار ٠,٩٪.

الشكل البياني ١–٣: أداء أسواق الأسهم

(١ مايو ٢٠٠٦ = ١٠٠)

المصدر: مؤسسة Bloomberg L.P.

وفي الأسواق الصاعدة،[٣] تراجعت فروق العائد إلى مستويات منخفضة تاريخية (الشكل البياني ١–٤). ومما دعم السوق استمرار التحسن في جودة الائتمان (حيث رُفع التصنيف الائتماني لبلدان تجاوز عددها بكثير البلدان التي خُفض تصنيفها الائتماني)، وإجراء المزيد من عمليات الشراء للديون السيادية (والتخفيض المتواصل لرصيد سندات بريدي في سياق هذه العمليات)، وخفض الإصدارات السيادية. وقد زاد المستثمرون العالميون مخصصات الأسواق الصاعدة المحلية في حوافظهم الاستثمارية. وتذبذبت التدفقات الصافية إلى أسواق الأسهم الصاعدة. وكانت التدفقات الخارجة حادة بشكل خاص وقت حدوث التصحيحات في مايو/يونيو ٢٠٠٦ وفبراير/مارس ٢٠٠٧، مع تركز أكبر قدر من هذه التدفقات في الأسواق التي شهدت أكبر تحركات صعودية. ومع ذلك فقد أثمرت حركة الأسهم في الأسواق الصاعدة نتائج قوية، حيث حدث ارتفاع بمقدار ١٥,٢٪ في مؤشر MSCI لأسهم الأسواق الصاعدة الصادرة بالعملة المحلية بين الأول من مايو ٢٠٠٦ ونهاية إبريل ٢٠٠٧.

الشكل البياني ١–٤: فروق العائد على السندات السيادية

(بنقاط الأساس)

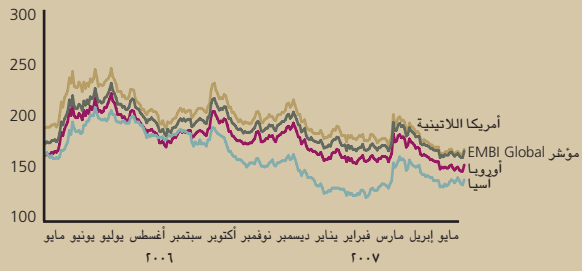

المصدر: مؤشر JPMorgan Chase & Co.

أضواء على أعمال المجلس التنفيذي

كان الخيط المشترك بين أنشطة الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٧ هو تسارع وتيرة العولمة التي تمثل التحدي الأكبر أمام كل من الصندوق وبلدانه الأعضاء في مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد تمكن المجلس التنفيذي، وهو يضع قضية العولمة نصب عينيه، من إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق أهم الأهداف التي حددتها استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل، وهي تقوية الرقابة وتحديثها، واستكشاف سبل جديدة لدعم بلدان الأسواق الصاعدة، وتعميق عمل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل، وإصلاح نظام الحوكمة وتعزيز الإدارة الداخلية بما يعزز كفاءة الصندوق وفعاليته، والوصول بموارد الصندوق إلى مسار قابل للاستمرار.[٤]

[٣] اقتصادات الأسواق الصاعدة تتمثل بصفة أساسية في البلدان النامية التي قطعت شوطا كافيا من التقدم في تطوير أسواقها الرأسمالية لجذب استثمارات الحافظة الأجنبية و/أو التي تحصل على قروض كبيرة من أسواق رأس المال الدولية.

[٤] يمكن الاطلاع على الجدول الزمني لأعمال المجلس التنفيذي وبرنامج عمله على اسطوانة السي دي روم. ويمكن الحصول على معلومات عن مسؤوليات المجلس وأنشطته في كتيب IMF Handbook المحفوظ أيضا على اسطوانة السي دي روم.

تقوية وتحديث الرقابة

حتى تسهم الرقابة في خدمة أهداف البلدان الأعضاء، يجب أن تتسم بالتركيز والصراحة والشفافية وتقوم على مبدأ المساواة وتخضع للمساءلة وتولي عناية خاصة للآثار الانتشارية عبر البلدان. وقد اتخذ المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ خطوات لتقوية وتحديث الإطار الرقابي. فبدأ المجلس مراجعة قرار عام ١٩٧٧ المعني بالرقابة على سياسات أسعار الصرف، وهو الإطار المعتمد من المجلس في عام ١٩٧٧ ليكون مرشدا لعمل الصندوق في هذا المجال، بغية التأكد من توافقه مع أفضل الممارسات ومن تحديده رؤية متماسكة لأنشطة الصندوق الأساسية. وخلص المديرون التنفيذيون من هذه المراجعة إلى وجود مجالات مهمة تحظى باتفاق واسع النطاق، وقد سعوا خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى بناء أرضية مشتركة في مجالات أخرى. وبحث المديرون أيضا السبل الممكنة لتحديد أولويات أوضح للرقابة ومزيدا من الدقة في منهجيات الصندوق المستخدمة في تقييم فعالية عمله الرقابي.

وقد أيد المجلس عدة أساليب مبتكرة في تنفيذ العمل الرقابي، ومنها أول مشاورات متعددة الأطراف يجريها الصندوق والتي ركز فيها على تعزيز الفهم الموحد والعمل التعاوني حول كيفية تخفيض الاختلالات العالمية مع الحفاظ على النمو العالمي القوي. وإضافة إلى ذلك، تم تقوية إطار الرقابة على القطاع المالي وأسواق رأس المال، مع الاسترشاد في جانب من هذه الجهود بتوصيات فرقة عمل داخلية معنية بإدخال القطاع المالي ضمن عمل الصندوق الرقابي. وقد حثت فرقة العمل الصندوق على تحسين الاستفادة من برنامج تقييم القطاع المالي (وهي مبادرة مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي يرد وصفها بالتفصيل في الفصل الثاني) في سياق الرقابة القُطْرية وتوجيه اهتمام أكبر إلى الروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي. وفي ضوء ما دعت إليه الاستراتيجية متوسطة الأجل، تم استخدام أدوات الصندوق التحليلية بصفة متزايدة في رصد الآثار الانتشارية عبر البلدان واستخلاص الدروس بشأن السياسات، بينما استمر التوسع في الرقابة الإقليمية، بغية تعميق الفهم السائد لتأثير التطورات الإقليمية على كل من الاقتصاد العالمي والاقتصادات القُطْرية. وقد أيد المجلس زيادة الدقة في الرقابة القُطْرية، داعيا خبراء الصندوق إلى التركيز على أهم المخاطر التي تواجه البلدان الأعضاء وعلى القضايا التي تدخل في صميم مهمة الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، خاض الصندوق تجربة ترشيد مشاورات المادة الرابعة مع عدد محدود من البلدان.

ركزت أول مشاورات متعددة الأطراف عقدها الصندوق على خفض الاختلالات العالمية مع الحفاظ على النمو العالمي القوي. وشارك في المشاورات كل من الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة

وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى تعقيد عملية صنع السياسات، فقام المجلس بإسداء المشورة لكل من مصدري النفط ومستورديه حول استجابات السياسة الملائمة، إدراكا منه للخطر الذي يهدد النمو العالمي والضغوط التضخمية التي يمكن أن تنشأ بفعل تزايد الطلب وقيود الإنتاج وحالات انقطاع الإمدادات. وواصل المجلس التركيز على الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في قطاع النفط وشجع البلدان الأعضاء على نقل أسعار النفط الدولية إلى المستهلكين حتى تتجنب تشويه أنماط الاستهلاك.

ويصف الفصل الثاني بمزيد من التفصيل مناقشات المجلس لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي، وهما الأداتان الأساسيتان اللتان يستخدمهما الصندوق في الرقابة العالمية، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بأنشطة الصندوق الرقابية في السنة المالية ٢٠٠٧.

دعم البرامج

قام عدد كبير من اقتصادات الأسواق الصاعدة بتقوية سياساته، ومعالجة مواطن الضعف لديه، وتحسين هياكل ديونه. وهناك بلدان — لا سيما في آسيا — تراكمت لديها احتياطيات كبيرة وتوسعت في ترتيباتها الإقليمية لتجميع الاحتياطيات. ولا تزال الآفاق المنتظرة لاقتصادات الأسواق الصاعدة إيجابية، مع توقع استمرار الأوضاع المالية المواتية ومزيد من النمو القوي. ونتيجة لذلك، أصبح الآن باستطاعة معظمها تلبية احتياجاته التمويلية للسنة القادمة من خلال الأسواق المالية الدولية، مما أحدث انخفاضا حادا في طلبها على القروض من صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فلا يزال تباين الأساسيات الاقتصادية الكلية كبيرا بين اقتصادات الأسواق الصاعدة ولا تزال مواطن الضعف قائمة.

وفي السنة المالية ٢٠٠٧، نظر المجلس التنفيذي في طرق تعزيز الدعم المقدم من الصندوق لاقتصادات الأسواق الصاعدة. ونظرا لتزايد اعتماد هذه البلدان على تدفقات رؤوس الأموال الدولية، رأى المجلس أن تعميق الرقابة على القطاع المالي وأسواق رأس المال يمكن أن يكون له أهمية خاصة في جهود هذه الاقتصادات لمنع وقوع الأزمات. وقد أحرز المجلس تقدما أيضا في إنشاء أداة تتيح التمويل لاقتصادات الأسواق الصاعدة ذات السياسات السليمة إذا تعرضت لفقدان السيولة بصفة مؤقتة. وإدراكا من المجلس لأن سياسات البلد العضو تمثل عنصرا محوريا في منع وقوع الأزمات، فقد نظر في تقرير أعده خبراء الصندوق حول مصادر الصدمات وتكاليفها وأفضل خيارات السياسة التي يمكن أن توفر للبلدان الأعضاء سبل الوقاية من الأزمات.

على مدى السنوات القليلة الماضية، توسع الصندوق في أدوات التمويل وغيرها من الأدوات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل.

وبحث المجلس التنفيذي أيضا سبل تعميق عمل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل، بالتعاون مع البنك الدولي، مع التركيز على مساعدة هذه البلدان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتعجيل بالنمو في المجالات التي تتوافر لدى الصندوق فيها أفضل إمكانيات المساعدة في جهود الحد من الفقر وتحقيق أهداف الألفية للألفية الجديدة.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، توسع الصندوق في أدواته التمويلية وغيرها من الأدوات التي يقدمها للبلدان منخفضة الدخل. وفي السنة المالية ٢٠٠٧، ركز المجلس التنفيذي على إيجاد سبل لمساعدة البلدان التي حصلت على تخفيف لأعباء ديونها — من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI) — في تجنب أعباء ديون جديدة لا يمكن الاستمرار في تحملها. وقدم المجلس المشورة حول انتهاج السياسات الاقتصادية الكلية التي تسمح للبلدان منخفضة الدخل باستخدام المعونة على نحو فعال، واستعرض تقريرا أصدره مكتب التقييم المستقل (تقرير مكتب التقييم المستقل؛ الإطار ٥–٣) حول مشورة الصندوق وإجراءاته المسبقة فيما يتصل بتدفقات المعونة إلى إفريقيا جنوب الصحراء (يناقش الفصل الثالث استنتاجات مكتب التقييم المستقل). ونظرا لأن التنمية الاقتصادية في البلدان منخفضة الدخل تعتمد بشكل حاسم على التجارة، فقد حث المجلس التنفيذي أعضاء الصندوق على السعي لتحقيق ختام ناجح لجولة مفاوضات الدوحة التجارية متعددة الأطراف. وواصل الصندوق أيضا تقديم المساعدة الفنية في مجالات مثل الإصلاح الضريبي والجمركي لتمكين البلدان منخفضة الدخل من تحقيق الاستفادة الكاملة من تحرير التجارة، وظل على استعداد لتقديم المساعدة المالية للبلدان التي قد تتضرر على المدى القصير من تحرير التجارة في البلدان الأخرى.

ويمكن الاطلاع في الفصل الثالث (الجدول ٣–١) على جدول يتضمن تفاصيل الأدوات التي يقدم الصندوق من خلالها المساعدات المالية وغيرها إلى البلدان الأعضاء، إلى جانب مزيد من المعلومات عن أنشطة الصندوق الإقراضية وبرامج الدعم الأخرى في السنة المالية ٢٠٠٧.

بناء القدرات

مع زيادة تركيز الرقابة التي يضطلع بها الصندوق على المستوى القطْري، تزايد وضوح العلاقة الوثيقة التي تربط بين الرقابة وبناء القدرات. ويمكن أن تسهم المساعدة الفنية والتدريب اللذان يقدمهما الصندوق في مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ المشورة التي تحصل عليها بشأن السياسات في سياق العمل الرقابي. وقد استمر تركيز العمل خلال السنة المالية ٢٠٠٧ على التأكد من أن المساعدة الفنية والتدريب أكثر اتساقا مع أولويات كل من الصندوق والبلدان المتلقية، وأنها تتم بتنسيق أفضل مع ما يقدم من خدمات أخرى.

ونظرا لإلحاح الحاجة إلى بناء قدرات إضافية في البلدان النامية، افتُتح في غابون المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة وسط إفريقيا (Central AFRITAC) ليخدم البلدان في تلك المنطقة، كما أنشئ برنامج تدريب إقليمي جديد في الهند. وسوف يكون المركز الإفريقي الجديد — وهو الثالث في إفريقيا وسادس مركز إقليمي للمساعدة الفنية على مستوى العالم — مكملا لأنشطة المركز المخصص لشرق إفريقيا (East AFRITAC) والمركز المخصص لغرب إفريقيا (West AFRITAC). أما مركز التدريب في الهند فهو سابع مركز من هذا النوع على مستوى العالم، حيث تقع المراكز الإقليمية الأخرى في إفريقيا، وشرق آسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط. وقد بدأ

صندوق النقد الدولي وضع استراتيجية بالتعاون مع البنك الدولي لتعزيز بناء القدرات في مجال تصميم استراتيجيات الدين متوسطة الأجل في كل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، لمساعدتها على تجنب عودة تراكم الديون إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها.

وقد تحسن تخصيص موارد المساعدة الفنية مع استحداث الخطط الإقليمية متوسطة الأجل التي سيتم إدراجها ضمن عملية الميزانية لدى الصندوق، كما بدأ المجلس استكشاف السبل التي تضمن التمويل الكافي لعملية بناء القدرات في ظل تزايد الطلب، بما في ذلك عن طريق زيادة التمويل الخارجي.

إصلاح نظام الحصص والأصوات

حتى تتعزز شرعية الصندوق، يجب أن يكون ممثلا بحق لجميع بلدانه الأعضاء — وأن ينظر إليه الجميع من هذا المنظور. وعلى ذلك فقد شرع المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ في إصلاحات واسعة النطاق لنظام الحصص والأصوات، وهو من الأهداف المحورية في الاستراتيجية متوسطة الأجل، لجعل حصص البلدان الأعضاء أكثر اتساقا مع أوزان اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي، وتعزيز مشاركة البلدان منخفضة الدخل وزيادة قوتها التصويتية.

وقد أكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في بيانها الصادر في ٢٢ إبريل ٢٠٠٦ أهمية إصلاح نظام الحوكمة وحماية وتعزيز فعالية الصندوق ومصداقيته كمؤسسة تعاونية، ودعت المجلس التنفيذي إلى وضع مقترحات ملموسة بحلول موعد الاجتماعات السنوية في سبتمبر ٢٠٠٦. واستجابة لتوصيات المجلس التنفيذي،[٥] اعتمد مجلس المحافظين في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦ قرارا بشأن إصلاح نظام الحصص والأصوات يمنح زيادات مخصصة في حصص الصين وكوريا والمكسيك وتركيا، وهي البلدان الأربعة التي يبدو القصور واضحا في تمثيلها بالصندوق، ويحدد مجموعة من تدابير الإصلاح الأعمق يتم استكمالها، إذا أمكن، بحلول موعد الاجتماعات السنوية في عام ٢٠٠٧ أو في وقت لا يتجاوز موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٨.[٦]

وبعد التوصل إلى اتفاق بشأن القرار، بدأ تنفيذ برنامج عمل ينطوي على مشاورات مع البلدان الأعضاء ومناقشات رسمية وغير رسمية في المجلس حول العناصر المختلفة في مجموعة التدابير المقررة. وفي مناقشة مبدئية عقدت في يناير ٢٠٠٧، أيد المجلس بشكل عام الإطار الكلي المقترح من الخبراء حول تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي فيما يخص زيادة الأصوات الأساسية.[٧] ونظر المجلس أيضا في زيادة الموارد البشرية المتوافرة للمديرين التنفيذيين الذين يمثلون دوائر انتخابية كبيرة - أي المديران التنفيذيان الممثلان

فتاة على متن حافلة، تنزانيا

لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء (راجع الفصل الخامس، الحاشية ٥٨). وإضافة إلى ذلك، عقد المجلس مناقشتين غير رسميتين حول المبادئ التي يمكن أن ترتكز عليها صيغة الحصص الجديدة التي ستمثل أساس الجولة الثانية من الزيادات المخصصة في الحصص. وفي ١٤ إبريل ٢٠٠٧، رحب البيان الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بالتقدم المتحقق حتى ذلك الوقت ودعا المجلس التنفيذي إلى مواصلة عمله المعني بمجموعة التدابير الإصلاحية باعتباره مسألة ذات أولوية.

الاتصال والشفافية

تشدد استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل على أهمية الاتصال والشفافية في تعزيز فعالية الرقابة وبناء الدعم اللازم للسياسات الاقتصادية السليمة. ويقوم المجلس التنفيذي بدور أساسي في جهود الصندوق من أجل تعزيز الاتصالات، وتقديم الإرشاد الاستراتيجي

[٥] راجع البيان الصحفي رقم 06/189 بعنوان «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوصي بإجراء إصلاحات في الحصص ونظام الحوكمة المرتبط بها»، وهو متوافر على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06189.htm.

[٦] راجع البيان الصحفي رقم 06/205 بعنوان "مجلس محافظي صندوق النقد الدولي يوافق على إصلاحات في الحصص ونظام الحوكمة المرتبط بها"، وهو متوافر على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06205.htm ، وكذلك قرار المجلس الذي يمكن الاطلاع عليه في اسطوانة السي دي روم.

[٧] كما تنص اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، لكل عضو مئتان وخمسون صوتا يضاف إليها صوت واحد عن كل جزء من حصته يعادل مئة ألف وحدة حقوق سحب خاصة. حتى منتصف سبعينات القرن الماضي، كانت الأصوات الأساسية لكل عضو تمثل أكثر من ١٠٪ من مجموع الأصوات؛ غير أن الزيادات العامة في الحصص أدت إلى خفض هذه النسبة إلى حوالي ٢٪.

اللازم، وإجراء مراجعات منتظمة لاستراتيجية الاتصالات التي يطبقها الصندوق (بدأت المراجعة الخامسة خلال السنة المالية ٢٠٠٧)، وبشكل أعم، في الموافقة على ميزانية الصندوق التي تتضمن الموارد المخصصة لأنشطة التواصل والاتصال الخارجي. وقد حدد المجلس التنفيذي خلال السنة المالية ٢٠٠٧، خطوات ملموسة لتعزيز الروابط بين عمليات الصندوق واتصالاته، ولزيادة تأثير الاتصال والتواصل ـ من خلال توفير وثائق الصندوق باللغات غير الإنجليزية، على سبيل المثال، على النحو الموضح بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس. فاتخذت لجنة المجلس التنفيذي المعنية بالتقرير السنوي خطوات لزيادة فعالية التقرير كأداة اتصال، ليس فقط بالنسبة للمساهمين الرسميين في الصندوق وإنما للجمهور الأكبر أيضا.[٨]

وقاد المديرون التنفيذيون جهود الصندوق من أجل زيادة الشفافية. ففي السنة المالية ٢٠٠٦، دعوا الخبراء إلى نشر تقارير سنوية عن المستجدات في تنفيذ سياسة الشفافية التي اعتمدها الصندوق. ويوضح التقرير السنوي الثاني عن هذه المستجدات، والذي صدر في فبراير ٢٠٠٧، أن عدد البلدان الأعضاء التي اختارت أن تنشر ـ طواعية ـ جميع التقارير المتعلقة باقتصاداتها وباستخدام موارد الصندوق ارتفع إلى ١٤٢ في عام ٢٠٠٦، بعد أن بلغ ١٣٦ في عام ٢٠٠٥، وأن نسبة التقارير التي نُشرت ارتفعت للعام الثالث على التوالي.

تحسين نظام الحوكمة الداخلي

يلتزم صندوق النقد الدولي بأن يصبح مؤسسة أكثر تحقيقا لفعالية التكاليف، دون المساس بقدرته على تقديم المخرجات الأساسية التي دعت إليها استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل. وعلى ذلك تبذل المؤسسة بكاملها ـ المجلس التنفيذي والإدارة العليا وخبراء الصندوق ـ جهودا جماعية لرفع مستوى الكفاءة.

وكما يناقش الفصل الخامس بمزيد من التفصيل، إن الصندوق واصل جهوده من أجل تخفيض النفقات الإدارية إلى أقل حد ممكن. فقد دعت الميزانية متوسطة الأجل إلى نمو حقيقي في النفقات بنسبة صفر في السنة المالية ٢٠٠٧، وخفض حقيقي في النفقات في السنتين الماليتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد اتخذ عدد من المبادرات لإتاحة مخرجات الصندوق بكفاءة أكبر وتكلفة أقل، بما في ذلك زيادة الاستعانة بمتعاقدين من خارج الصندوق، ومتعاقدين من خارج الولايات المتحدة في حالة بعض الخدمات المساندة، وإعادة النظر في نفقات السفر.

واتخذ الصندوق خطوات خلال السنة لتقوية إطار إدارة المخاطر. فالمجلس التنفيذي يقوم بمراجعات منتظمة لسياسات إدارة المخاطر في الصندوق، وقد اعتمد في عام ٢٠٠٦ تدابير لتنفيذ نظام شامل لتقييم المخاطر حسب توصيات فرقة عمل تألفت لهذا الغرض. وتركز هذه التدابير على أربع فئات عامة للمخاطر ـ المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر المتعلقة بمهمة الصندوق الأساسية، والمخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية. وفي السنة المالية ٢٠٠٧، أجرى الصندوق أول عملية لتقييم المخاطر، وهي التي حددت المخاطر الرئيسية التي تواجه الصندوق والتدابير الموضوعة لتخفيفها. وأثناء المناقشات التي أجراها المديرون التنفيذيون، أكدوا على دورهم الإشرافي ومسؤوليتهم الاستئمانية الحيوية في إدارة المخاطر التي تواجه الصندوق.

واتخذ المجلس التنفيذي إجراءات أيضا لترشيد إجراءات الصندوق، وإطالة الفترات الفاصلة بين معظم مراجعات السياسات، ودمج بعض التقارير، وإلغاء بعضها. ونظر المجلس في تقرير عن التعاون بين البنك والصندوق أعدته لجنة مراجعة خارجية مكلفة من إدارة الصندوق والبنك الدولي، وسعى لإجراء تحسينات في كيفية عمل المؤسستين معا بما يكفل للصندوق تقديم المشورة بشأن السياسات وخدمات بناء القدرات للبلدان الأعضاء بدرجة أكبر من الفعالية والكفاءة (راجع الفصل الخامس). وإضافة إلى ذلك، راجع المجلس تقرير مكتب التقييم المستقل عن مساعدات الصندوق لإفريقيا جنوب الصحراء وأيد عدد من التوصيات التي رأى أنها تمكن الصندوق من تحسين سياساته وعملياته في هذه المنطقة (الفصل الثالث).

مراجعة موارد الصندوق المالية

عين المدير العام في مايو ٢٠٠٦ لجنة تتألف من شخصيات بارزة لدراسة نموذج الدخل المعتمد لدى الصندوق. وخلص تقرير اللجنة الذي سُلِّم إلى المجلس التنفيذي وصدر في يناير ٢٠٠٧ أن نموذج الدخل الحالي، والذي تمثل فيه الفائدة على القروض المصدر الرئيسي للدخل، ليس نموذجا ملائما بالنظر إلى المجموعة الكبيرة من الوظائف والمسؤوليات التي يضطلع بها الصندوق.[٩] وقد أوصت اللجنة بمجموعة جديدة من التدابير على جانب الإيرادات، بما في ذلك التوسع في المبادئ التوجيهية والعمليات المتعلقة بالاستثمار، وإنشاء وقْف عن طريق بيع جزء محدود من احتياطيات الذهب التي يحتفظ بها الصندوق، وفرض رسوم على الخدمات التي تقدم للبلدان الأعضاء. وأشارت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها الذي عقد في إبريل ٢٠٠٧ إلى أن تقرير اللجنة يتيح «أساسا سليما للجهود القادمة من أجل إنشاء نموذج جديد للدخل». ولا يزال العمل جار في المجلس للتوصل إلى نموذج يمكن أن يحظى بتأييد واسع من البلدان الأعضاء.

[٨] بالرغم من أن هذا العدد المطبوع من التقرير السنوي أقصر بكثير من السنوات السابقة، فهو لا يزال وثيقة شاملة موثوقة لأن جانبا كبيرا من المواد التي كانت تتضمنها النسخة المطبوعة تم تحويلها إلى اسطوانة السي دي روم المصاحبة للتقرير

[٩] يمكن الاطلاع على التقرير على اسطوانة السي دي روم أو على في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/oth/2007/013107.pdf .

الفصل الثاني

الفصل الثاني- تشجيع الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي والنمو من خلال الرقابة

يراقب صندوق النقد الدولي النظام المالي والنقدي الدولي ضمانا لسلاسة عمله ولتحديد مواطن الضعف التي يمكن أن تؤثر سلبا على استقراره. ولتحقيق ذلك الهدف، يشرف الصندوق على السياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء وعددها ١٨٥، حيث يتيح للأعضاء التحليل والمشورة ويشجعهم على اعتماد سياسات تشجع الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي والنمو المتواصل. وتتم تكملة أنشطة الرقابة التي يقوم بها الصندوق على المستويين العالمي والقُطري بالتقييمات الدورية للتطورات الإقليمية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية المتبعة بموجب ترتيبات إقليمية رسمية مثل الاتحادات النقدية. ويعرف هذا المزيج من أنشطة الإشراف والمشورة باسم الرقابة (الإطار ٢–١).

وفي السنة المالية ٢٠٠٧ استحدث الصندوق عدة أساليب مبتكرة في تنفيذ العمل الرقابي. فقد جرب منتدى جديدا – هو المشاورات متعددة الأطراف – تستطيع فيه البلدان أو الكيانات التي تتكون من مجموعات من البلدان أن تتعاون على معالجة القضايا المشتركة. وقد بدأ الصندوق الجولة الأولى من المشاورات متعددة الأطراف لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المخاطر التي تشكلها الاختلالات العالمية الحالية. وكرس الصندوق أيضا المزيد من الاهتمام للآثار الانتشارية عبر البلدان؛ وزاد من التركيز على التطورات الإقليمية بهدف تعميق الفهم لتأثيرها على كل من فرادى البلدان والاقتصاد العالمي؛ وعزز التركيز في مشاورات المادة الرابعة على قضايا أسعار الصرف والقطاع المالي؛ وعزز جهوده في مجال التواصل من أجل تشجيع السياسات السليمة وبناء توافق الآراء حولها (راجع الفصل الخامس للحصول على المزيد من المعلومات عن أنشطة التواصل التي يقوم بها الصندوق).

وفضلا عن التغييرات التي طرأت على التنفيذ اليومي للرقابة، عمل المجلس التنفيذي على تعزيز وتحديث إطار رقابة الصندوق. وتدعو الاستراتيجية متوسطة الأجل إلى المزيد من التأكيد على الهدف الأساسي من رقابة الصندوق — وهو تقييم مدى اتساق سياسات أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية مع الاستقرار الوطني والدولي. وفي السنة المالية ٢٠٠٧ راجع المجلس التنفيذي قرار عام ١٩٧٧ المعني بالرقابة على سياسات أسعار الصرف والتي يعد — إلى جانب المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق — أهم بيان يوجه الرقابة، كما نظر المجلس في سبل توضيح أولويات الرقابة.

وقد اتخذ الصندوق خطوات لتحسين إدخال تحليل القطاع المالي ضمن مشاورات المادة الرابعة وأنشطة الرقابة الإقليمية وتحديد الروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي. ويدعم هذه الجهود وجود إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال التي أنشئت في بداية السنة المالية ٢٠٠٧ (الإطار ٢–٢). وفي سياق إعادة تنظيم عمل الصندوق بشأن القطاع المالي في السنة المالية ٢٠٠٧، أوكلت إلى إدارة الشؤون القانونية مسؤولية العمل بشأن القضايا المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كاملة، وهي تشترك مع إدارة النظم النقدية وأسواق سوق المال في مسائل السياسات والمسائل التشغيلية المتعلقة بدمج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن عمل الصندوق بشأن القطاع المالي.

الإطار ٢–١: أنشطة الرقابة

يضطلع المجلس التنفيذي للصندوق بالرقابة على المستويات العالمية والقطرية والإقليمية. ويتم تنفيذ الرقابة العالمية عن طريق مراجعات المجلس التنفيذي لتطورات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية واحتمالاتهما المستقبلية. ويوفر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، واللذان يتم إعدادهما في العادة مرتين سنويا، المدخلات الرئيسية في مناقشات المجلس التنفيذي، ويتم نشرهما لاحقا. ويعقد المجلس التنفيذي أيضا مناقشات غير رسمية للتطورات الاقتصادية العالمية وتطورات الأسواق المالية العالمية. ومن الأدوات الأخرى المهمة في الرقابة العالمية التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف والذي ينشره الصندوق منذ عام ١٩٥٠.[١]

وعندما ينضم بلد لصندوق النقد الدولي، يتعهد بالتزامات بموجب المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق فيما يتعلق بإدارة سياساته الاقتصادية والمالية والاقتصادية — لا سيما السعي لانتهاج سياسات تشجع النمو الاقتصادي المنتظم واستقرار الأسعار وتجنب التدخل في أسعار الصرف لكسب ميزة تنافسية غير عادلة، ويلتزم البلد أيضا بتزويد الصندوق ببيانات عن اقتصاده. وتفوض المادة الرابعة صندوق النقد الدولي في القيام بالرقابة للإشراف على امتثال البلدان الأعضاء لهذه الالتزامات، ويقوم الصندوق بذلك من خلال زيارات خبراء الصندوق المنتظمة للبلدان الأعضاء (وعادة ما تكون سنوية) — وتعرف باسم مشاورات المادة الرابعة.[٢] (وغالبا ما يقوم خبراء الصندوق بزيارات غير رسمية بين مواعيد المشاورات). ويجمع فريق خبراء الصندوق البيانات الاقتصادية والمالية ويناقش مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي التطورات الاقتصادية التي استجدت منذ المشاورات السابقة، بالإضافة إلى مناقشة سياسة سعر الصرف، والسياسة النقدية، وسياسة القطاع المالي، وسياسة المالية العامة، والسياسات الهيكلية التي يتبعها البلد. وغالبا ما يجتمع الفريق أيضا مع مجموعات أخرى مثل أعضاء الهيئات التشريعية، والنقابات العمالية، والدوائر الأكاديمية، والمشاركين في الأسواق المالية. ويعد الفريق ملخصا بالنتائج التي توصل إليها ومشورته بشأن السياسات، ويُقدم هذا الملخص لدى السلطات الوطنية التي لها أن تختار ما إذا كانت ستنشره أم لا. وبعد العودة لمقر الصندوق، يعد فريق الخبراء تقريرا يصف الوضع الاقتصادي والمحادثات مع السلطات ويضع تقييما لسياسات البلد. وبعد ذلك يتم رفع التقرير إلى المجلس التنفيذي للمراجعة والمناقشة، ثم تُحال آراء المجلس إلى حكومة البلد في صورة ملخص. ومن خلال هذا النوع من مراجعة النظراء، يقدم المجتمع العالمي الإرشاد والمشورة بشأن السياسات لكل عضو من الأعضاء، وتتحقق الاستفادة من دروس التجارب الدولية في السياسات الوطنية. ويتم نشر تقرير مشاورات المادة الرابعة كاملا ونشرة معلومات معممة تلخص مناقشات المجلس في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، في حالة موافقة البلد العضو المعني، وذلك تمشيا مع سياسة الشفافية الخاصة بالصندوق (راجع الفصل الخامس).

وتُستكمل هذه المراجعات المنتظمة والعادية لفرادى البلدان الأعضاء من خلال تقييمات المجلس التنفيذي المعنية بالتطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء التي تحصل على قروض من الصندوق، بالإضافة إلى جلسات متكررة غير رسمية يناقش خلالها المجلس التطورات في فرادى البلدان. ويجوز على أساس طوعي أن تختار البلدان الاشتراك في برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) المشترك بين الصندوق والبنك الدولي أو أن تطلب وضع تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSCs).

[١] يحتوي الملحق الثاني من هذا التقرير والذي يحمل عنوان «العمليات والمعاملات المالية» (Financial Operations and Transactions) على ملخص مقتضب لنظم الصرف لدى الأعضاء في الجدول ٢–٩ بعنوان "تصنيف نظم أسعار الصرف بحكم الواقع وإطار السياسة النقدية" (De facto classification of exchange rate regimes and monetary policy framework). ويمكن الاطلاع على الملحق على اسطوانة السي دي روم وفي الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2007/eng/index.htm.

[٢] يمكن الاطلاع على اتفاقية صندوق النقد الدولي في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index.htm.

الإطار ٢– ٢: إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال

في إطار متابعة توصيات التقرير الصادر في نوفمبر عام ٢٠٠٥ عن مجموعة المراجعة الخارجية المعنية بتنظيم العمل في الصندوق بشأن القطاع المالي وأسواق رأس المال (وهي مجموعة من الخبراء مكلفة من جانب الإدارة العليا)، تم إنشاء إدارة النظم النقدية وأسواق سوق المال في بداية السنة المالية ٢٠٠٧.[١] وتجمع تلك الإدارة، الناشئة عن دمج إدارة أسواق رأس المال الدولية وإدارة النظم النقدية والمالية، مسؤوليات هاتين الإدارتين ووظائفهما وخبراتهما مركزة في هيكل تنظيمي جديد، كما تمثل موردا للإدارات الأخرى في الصندوق.

وإدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال مسؤولة عن العمل على السياسات والعمل التحليلي والفني الخاص فيما يتصل بالقطاعات المالية وأسواق رأس المال، والنظم النقدية ونظم الصرف وترتيباته وعملياته. وتتمثل مهامها الأساسية في تحديد المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي العالمي والاستقرار الاقتصادي الكلي العالمي وانعكاساتهما على فرادى البلدان؛ وتقييم مواطن ضعف أو سلامة النظم النقدية والمالية للبلدان ومدى فعالية إشراف حكومات البلدان الأعضاء على هذه النظم؛ وتشجيع الضمانات الوقائية الرامية إلى منع وقوع الأزمات المالية والإسهام في تشغيل البنيان الدولي لتخفيف وإدارة المخاطر؛ ودعم بناء القدرات في البلدان الأعضاء. ويرد في الفصل الرابع وصف لأنشطة هذه الإدارة في مجال بناء القدرات.

[١] راجع البيان الصحفي رقم 06/21 في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr0621.htm.

تنفيذ الرقابة

ركزت الرقابة على عدة قضايا أساسية في السنة المالية ٢٠٠٧، بما في ذلك زيادة التقلبات في الأسواق المالية، والآثار الانتشارية المحتملة والمخاطر المصاحبة للزوال غير المنظم للاختلالات العالمية، والتأثير الممكن لحدوث تباطؤ في سوق المساكن الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وتأثير ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى على البلدان المصدرة والمستوردة. وتم تطبيق الأدوات التحليلية المستخدمة في إعداد تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» وتقرير «الاستقرار المالي العالمي» من أجل تسجيل الآثار الانتشارية عبر البلدان واستنباط بعض الدروس بشأن السياسات.

الرقابة العالمية

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

رحب المجلس التنفيذي، خلال مناقشاته لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أغسطس ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٧ باستمرار قوة التوسع الاقتصادي العالمي المتحقق على قاعدة عريضة خلال عام ٢٠٠٦، مشيرين إلى وصول النشاط الاقتصادي في معظم مناطق العالم إلى مستوى يعادل التوقعات أو يتجاوزها. وأعرب المديرون عن اعتقادهم بأن التوسع العالمي سوف يشهد تباطؤا طفيفا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وأن الضغوط التضخمية سوف تظل قيد السيطرة. ورأى المديرون بشكل عام أن الاضطرابات التي حدثت في السوق في فبراير ومارس ٢٠٠٧ تمثل تصحيحا تاليا لفترة شهدت ارتفاع أسعار الأصول لا يستوجب تعديلا جوهريا في الآفاق الإيجابية المتوقعة للاقتصاد العالمي.

وقد رأى المديرون وقت مناقشات مارس ٢٠٠٧ أن المخاطر على الاقتصاد العالمي— وهي التصحيح الجاري في سوق المساكن الأمريكي ، واستمرار الارتفاع في درجة تقلب الأسواق المالية، واحتمال عودة أسعار النفط إلى الارتفاع بعد انخفاضها، وإمكانية الزوال غير المنظم للاختلالات الكبيرة — لا تزال تميل إلى الجانب السلبي للتوقعات ولكنها تبدو أكثر انتظاما في توازنها مما كانت عليه قبل ستة أشهر. وذكروا أن السؤال الأساسي عند تقييم هذه المخاطر هو ما إذا كان الاقتصاد العالمي قادرا على مواصلة السير على مسار النمو المرتفع حتى إذا تعرض الاقتصاد الأمريكي لتباطؤ أكثر حدة — أي ما إذا كانت آفاق الاقتصاد العالمي يمكن أن تنفصل عن مسار الاقتصاد الأمريكي، لا سيما في ضوء التأثير المحدود الذي ترتب على فتور النشاط مؤخرا في الولايات المتحدة.[١٠]

تقرير الاستقرار المالي العالمي

اتفق المديرون التنفيذيون في مناقشاتهم حول تقرير الاستقرار المالي العالمي في مارس ٢٠٠٧ على أن الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي العالمي لا يزال مرتكزا على الآفاق الإيجابية المتوقعة للاقتصاد، رغم زيادة مخاطر التطورات السلبية إلى حد ما في بعض المجالات. وأعرب المديرون عن اعتقادهم بأن هناك عددا من التطورات التي تستحق مزيدا من الاهتمام في الأسواق، مما يعكس التغيرات التي طرأت على المخاطر والأوضاع المالية الأساسية منذ مناقشة المجلس في أغسطس ٢٠٠٦ للعدد السابق من تقرير الاستقرار المالي العالمي. ورأى المديرون أنه بالرغم من أن أيا من المخاطر المعروفة على المدى القصير لا يشكل بمفرده ومن تلقاء ذاته مصدرا للخطر على الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، فمن الممكن أن يتسبب وقوع أحداث اقتصادية معاكسة في أحد المجالات إلى إعادة تقييم المخاطر في مجالات أخرى — مع إمكانية أن

[١٠] يتوافر النص الكامل لملخصات مناقشات المجلس حول تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على اسطوانة السي دي روم.

ينطوي ذلك على انعكاسات أوسع نطاقا على الاقتصاد. وتؤيد هذا التقييم الاضطرابات التي شهدتها الأسواق في شهري فبراير ومارس ٢٠٠٧، والتي جاءت تذكرة للمشاركين في السوق بأن عمليات إعادة التقييم على هذا الغرار يمكن أن تحدث على نحو بالغ السرعة. وذكر المديرون أن هناك تراجعا طفيفا في المخاطر على الاقتصاد الكلي والأسواق الصاعدة منذ صدور العدد السابق من تقرير الاستقرار المالي العالمي، مع زيادة مخاطر السوق والائتمان - وإن بدأت هذه الزيادة من مستويات منخفضة نسبيا، وذكروا أن ضخامة التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى عدد من بلدان الأسواق الصاعدة تمثل تحديا لصانعي السياسات. وقال المديرون إن المخاطر المترتبة على زوال الاختلالات العالمية بشكل غير منظم لا تزال مصدرا للقلق رغم انحسارها إلى حد ما.

وقال المديرون إن الصناديق التحوطية قامت بدور بناء في رفع كفاءة السوق وزيادة استقرارها، ولكنهم نبهوا إلى أن حجم هذه الصناديق والطبيعة المعقدة التي يتسم بها هيكل إدارة المخاطر فيها يمكن أن يؤديا إلى زيادة انتقال الصدمات أو تضخيمها. وذكر المديرون أنه رغم ملاحظة أن زيادة تنوع الأصول المستثمرة وبلدان المصدر وأنواع المستثمرين تسهم في عولمة النظام المالي يتوقع لها أن تحقق فعالية أكبر في تنويع المخاطر ورفع كفاءة أسواق رأس المال ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، عن طريق تحرير التدفقات الرأسمالية، فإنهم يؤكدون أهمية تحرير الأسواق المالية تدريجيا وفي تسلسل مدروس. ورحب المديرون بمساهمة تقرير الاستقرار المالي العالمي في أنشطة الرقابة على القطاع المالي، بما في ذلك دوره في تشجيع النظم القانونية والتنظيمية والرقابية الوطنية على التكيف مع البيئة المالية الأكثر انسجاما مع مبادئ العولمة. وقال المديرون إنهم يفضلون إنشاء آليات محسنة للتعاون متعدد الأطراف، وخصوصا لتعزيز التنسيق الرقابي الجاري، بما في ذلك من خلال تحسين تطبيق المعايير الدولية الراسخة ومواصلة العمل بشأن ترتيبات إدارة الأزمات وحلها عند وقوعها.[١١]

المشاورات الأولى متعددة الأطراف

اقترح المدير العام لصندوق النقد الدولي في تقريره الذي قدمه في إبريل ٢٠٠٦ عن تنفيذ استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل إمكان تكملة ترتيبات الصندوق الرقابية الحالية بوسيلة جديدة — وهي المشاورات متعددة الأطراف — من شأنها تعزيز التعاون بين مجموعات البلدان المناسبة بشأن الإجراءات الخاصة بالسياسات الرامية إلى معالجة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي وفرادى البلدان الأعضاء. وقد أيدت هذا الاقتراح اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة المشكلة على المستوى الوزاري التي تقدم الإرشاد للصندوق بشأن السياسات (راجع القسم المعنون «كيف يدار الصندوق» في الفصل الخامس).

وقد وفرت أولى مشاورات الصندوق متعددة الأطراف للمشاركين الخمسة — وهم الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة — منتدى لمناقشة الاختلالات العالمية وأفضل الطرق لتخفيفها مع مواصلة النمو العالمي القوي. وسوف يراجع المجلس في السنة المالية ٢٠٠٨ الخبرة المكتسبة من المشاورات متعددة الأطراف الأولي.

أسعار السلع الأساسية

نظرا لأهمية انعكاسات التقلبات في أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية غير الوقود على السياسات، يزيد الصندوق باستمرار تغطيته لهذه الأسواق في الرقابة متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، يقدم المجلس المشورة باستمرار للبلدان المستوردة للنفط حول أهمية التسعير القائم على قواعد السوق — أي إلغاء الدعم والسماح بانتقال عبء أسعار النفط إلى المستهلكين. وقد خصص الصندوق فصلا في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية غير الوقود — وهي المعادن وكذلك السلع الغذائية والسلع الأساسية الزراعية الأخرى — بينما أولى قدرا كبيرا من الاهتمام في عددي سبتمبر ٢٠٠٦ وإبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لتحليل أوضاع سوق النفط وآثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي. وأقر المديرون التنفيذيون خلال مناقشاتهم لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في إمكانية ظهور الضغوط التضخمية مجددا حين يبدأ تأثير القيود المفروضة على استخدام الموارد. وأشاروا إلى أن الارتفاع الحاد المستمر في أسعار السلع الأساسية غير الوقود، ولا سيما المعادن، كان بمثابة ركيزة للنمو القوي في الكثير من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ونصحوا هذه البلدان بادخار أو استثمار الإيرادات الحالية غير المتوقعة لدعم النمو في المستقبل في

عامل في حقل النفط، جانغاوزين، كازاخستان

[١١] يمكن الاطلاع على النص الكامل لملخص مناقشة المجلس بشأن تقرير الاستقرار المالي العالمي على اسطوانة السي دي روم.

الإطار ٢–٣: تقارير مراعاة المعايير والمواثيق ومبادرات معايير البيانات

تقارير مراعاة المعايير والمواثيق: تستطيع البلدان الأعضاء أن تطلب استكمال تقارير مراعاة المعايير والمواثيق، وهي تقييمات لمدى مراعاتها للمعايير والمواثيق، في أي من المجالات الاثني عشر التالية:

المحاسبة؛ وتدقيق الحسابات؛ ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والرقابة المصرفية؛ وحوكمة الشركات؛ ونشر البيانات؛ وشفافية المالية العامة؛ والإفلاس وحقوق الدائنين؛ والرقابة على التأمين؛ وشفافية السياسات النقدية والمالية؛ ونظم المدفوعات؛ وتنظيم الأوراق المالية. وتُستخدم تلك التقارير — والتي تم نشر حوالي ٧٦٪ منها — للمساعدة في تعزيز مناقشات الصندوق والبنك الدولي بشأن السياسات مع السلطات الوطنية وتقوية القدرات الوطنية على المشاركة في عولمة الاقتصاد والاستفادة منها. ويستخدمها أيضا القطاع الخاص (بما في ذلك هيئات التصنيف) من أجل تقييم المخاطر. ويشهد الاشتراك في مبادرة المعايير والمواثيق نموا مستمرا. فحتى نهاية إبريل ٢٠٠٧ تم الانتهاء من ٨١١ تقريرا لمراعاة المعايير والمواثيق في ١٣٧ بلدا أو ٧٤٪ من أعضاء الصندوق، كما تطوعت أهم البلدان تأثيرا في النظام الاقتصادي لإتمام تلك التقييمات. ودار ما يزيد على ٣٨٠ تقريرا من تلك التقارير حول معايير القطاع المالي. وكان حوالي ثلثها يدور حول الرقابة المصرفية، بينما جاء باقي التقارير موزعا توزيعا منتظما إلى درجة كبيرة بين المعايير والمواثيق الأخرى.

المعيار الخاص لنشر البيانات

المعيار الخاص لنشر البيانات الذي أنشأه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ هو معيار طوعي تلتزم البلدان المشتركة فيه — وهي بلدان لديها القدرة على دخول أسواق رأس المال العالمية أو تسعى لدخولها — باتباع المعايير المتعارف عليها دوليا في مجال تغطية البيانات ومعدل تواترها وحداثتها. وتقدم البلدان المشتركة في المعيار الخاص معلومات عن ممارساتها في إعداد ونشر البيانات (البيانات الوصفية) لكي تنشر على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات والتي أنشأها الصندوق.[١] كما يُطلب أيضا من كل بلد مشترك إنشاء وإدارة موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت لنشر البيانات الفعلية يكون مرتبطا إلكترونيا باللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات. وقد بدأت البلدان المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات المقررة بشأن الدين الخارجي في سبتمبر عام ٢٠٠٣؛ وتنشر بيانات ٥٨ بلدا في إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية (QEDS) التي يصدرها البنك الدولي. وقد اشتركت مولدوفا ولكسمبرغ في المعيار الخاص في السنة المالية ٢٠٠٧، مما رفع عدد البلدان المشتركة فيه إلى ٦٤ بلدا حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧.

النظام العام لنشر البيانات: أنشأ المجلس التنفيذي النظام العام لنشر البيانات في ١٩٩٧ لمساعدة البلدان الأعضاء في الصندوق على تحسين نظمها الإحصائية. وتقدم البلدان المشتركة في النظام العام، وعددها ٨٨ بلدا حسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠٠٧، بيانات وصفية تصف ممارساتها في إعداد ونشر البيانات، بالإضافة إلى خطط تفصيلية للتحسينات، من أجل وضعها على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التي انشأها الصندوق. وقد بدأت ثمانية بلدان وأقاليم في الاشتراك في النظام العام لنشر البيانات في الفترة بين المراجعة السادسة التي أجراها المجلس التنفيذي لمبادرات معايير البيانات في نوفمبر ٢٠٠٥ و٣٠ إبريل ٢٠٠٧. ومن ضمن ٩٤ بلدا وإقليما شاركت في النظام العام لنشر البيانات منذ إنشائه، تم تعديل تصنيف ٦ بلدان أصبحت مؤهلة للاشتراك في المعيار الخاص.

ومن أجل تكملة النظام العام والمعيار الخاص، أطلق خبراء الصندوق مبادرة «تبادل البيانات الإحصائية والوصفية» (SDMX) و«إطار تقييم جودة البيانات» (DQAF). وتهدف مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، التي يجري تطويرها بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، إلى جعل التبادل الإلكتروني للمعلومات الإحصائية وإدارتها إلكترونيا بين الكيانات الوطنية والدولية المعنية أكثر كفاءة من خلال توفير الممارسات المعيارية، والبروتوكولات المتجانسة، فضلا عن مخططات البنية التحتية الأخرى المتعلقة بإبلاغ البيانات وتبادلها ونشرها في المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت. وإطار تقييم جودة البيانات هو منهجية للتقييم دُمجت في هيكل تقارير مراعاة المعايير والمواثيق الخاصة بالبيانات بعد المراجعة الرابعة لمبادرات معايير البيانات التي جرت في ٢٠٠١.

[١] عنوان الموقع الإلكتروني هو: dsbb.imf.org/Applications/web/dsbbhome.

القطاعات غير السلع الأساسية. وأكدوا أيضا على خطر التحول في اتجاه الانخفاض الذي حدث مؤخرا في أسعار النفط نظرا لاستمرار التوترات الجغرافية السياسية ومحدودية الطاقة الإنتاجية الزائدة.

ويعمل المجتمع الدولي على تحسين جودة وشفافية بيانات سوق النفط. وفي هذا السياق، يقوم صندوق النقد الدولي بزيادة توفير البيانات الوصفية الواردة في «النظام العام لنشر البيانات» و«المعيار الخاص لنشر البيانات» (راجع القسم الذي يحمل عنوان «المعايير والمواثيق، بما في ذلك نشر البيانات» والإطار ٢–٣ أعلاه). وتلبية للطلب الواسع على بيانات أفضل، يشارك الصندوق خبراته في مجال تقييم جودة البيانات مع المنظمات الدولية الأخرى، ويتعاون مع كبار مصدري النفط في حل قضايا البيانات المرتبطة بالنفط. وقد شارك الصندوق أيضا في التدريب على مبادرة بيانات النفط المشتركة (JODI).[١٢]

الرقابة القُطرية

في السنة المالية ٢٠٠٧ استكمل المجلس ١٣٤ عملية مشاورات في إطار المادة الرابعة (راجع الجدول ٢–١ على اسطوانة السي دي روم). ويزداد التركيز في الرقابة القُطرية باستمرار على تحديد أهم المخاطر التي تواجه الأعضاء وعلى موضوعات أساسية في ولاية الصندوق. وقد جرب الصندوق المشاورات في صيغة مبسطة مع ١٠ بلدان في السنة المالية ٢٠٠٧ بهدف السماح بتكريس موارد إضافية لمجالات العمل ذات الأولوية، وذلك كمنهج يستخدم في الحالات التي يبدو من المفيد فيها التركيز على عدد قليل من القضايا الأساسية، وتمشيا مع الدعوة الواردة في الاستراتيجية متوسطة الأجل إلى تحسين كفاءة إجراءات الصندوق. ويخطط المجلس مراجعة تجارب الصندوق في مجال مشاورات الصيغة المبسطة في بداية السنة المالية ٢٠٠٨.

وكما ترد مناقشته بالتفصيل أدناه، وجه الصندوق جهودا كبيرة في السنة المالية ٢٠٠٧ لتحديث إطار رقابته ودمج تحليل تطورات القطاع المالي وأسواق رأس المال بصورة أوفى ضمن الرقابة القطرية. وركزت الجهود التي بذلها الصندوق مؤخرا على الفحص الأعمق للآثار الانتشارية عبر البلدان. وتؤتي هذه الجهود ثمارها تدريجيا، كما يتضح من حصر ما تحقق بشأن جودة الرقابة على أسعار الصرف (راجع أدناه).

ويُستخدم النموذج المالي العالمي لصندوق النقد الدولي[١٣] في سياق الرقابة القطرية، خاصة من أجل تقييم التأثيرات الأوسع للتغيرات في سياسة المالية العامة — بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاح الضريبي وإصلاح الضمان الاجتماعي — في عدد من البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة. وفي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أجري تحليل تأثير التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة على باقي العالم باستخدام مجموعة متنوعة من مناهج الاقتصاد القياسي والنماذج بهدف تقييم الآثار الانتشارية عبر البلدان.

الرقابة والتواصل الإقليميان

بما أن أعضاء الاتحادات النقدية نقلوا إلى المؤسسات الإقليمية المسؤوليات المفوضة إليهم بشأن السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف — وهما مجالان أساسيان من مجالات رقابة الصندوق — فإن الصندوق يعقد مناقشات مع ممثلي هذه المؤسسات بالإضافة إلى مشاورات المادة الرابعة مع فرادى الأعضاء في تلك الاتحادات. واستجابة للإرشادات الصادرة من المجلس التنفيذي بموجب الاستراتيجية متوسطة الأجل، يجري خبراء الصندوق أيضا أنشطة رقابية إقليمية أخرى، بما في ذلك إنتاج تقارير نصف سنوية عن آفاق الاقتصاد الإقليمي، ويدخلون في حوارات مع عدة منتديات إقليمية، ويقومون بالبحث حول القضايا التي تشترك في الاهتمام بها بلدان كل منطقة، ويطبقون بصورة أكثر منهجية نتائج الرقابة الإقليمية ذات الصلة عند إجراء مشاورات المادة الرابعة. ويركز المزيد من الدراسات والتقارير المختارة باستمرار على الآثار الانتشارية الإقليمية وعلى الخبرات المشتركة بين البلدان.

وفي خلال السنة المالية ٢٠٠٧، ناقش المجلس التنفيذي للصندوق التطورات في الجماعة الاقتصادية والنقدية (CEMAC) لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي (ECCU) ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU).[١٤]

[١٢] بعد فترة من التقلب غير العادي في أسعار النفط في التسعينات، أطلقت في عام ٢٠٠١ ست منظمات دولية — هي مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة الطاقة في أمريكا اللاتينية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة — هذه المبادرة التي كانت تسمى في الأصل باسم مشروع بيانات النفط المشتركة (Joint Oil Data Exercise)، لزيادة الوعي بالحاجة إلى تعزيز شفافية البيانات في أسواق النفط. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات على موقع مبادرة بيانات النفط المشتركة على العنوان التالي: www.jodidata.org/fileZ/ODTmain.htm.

[١٣] «النموذج المالي العالمي» هو نموذج توازن عام متعدد البلدان وضعه الصندوق على غرار النموذج الاقتصادي الكلي الجديد للاقتصاد المفتوح (NOEM)، ولكنه مصمم لبحث قضايا سياسات المالية العامة. وهو مناسب جدا لدراسة التغيرات المؤقتة أو الدائمة في الضرائب أو النفقات، سواء أكانت تحدث بسرعة أو تدريجيا (كما هو الوضع في حالة ضغوط الإنفاق المرتبطة بالسن). وتسمح خاصية تعدد البلدان في النموذج المالي العالمي بتحليل الآثار الانتشارية الدولية، حيث إن التغيرات في الدين الحكومي تؤثر على أسعار الفائدة العالمية. كما أن النموذج المالي العالمي يسمح للمختصين بتقييم الآثار الاقتصادية الكلية لعدد من الاستراتيجيات البديلة الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة.

[١٤] يمكن الحصول على ملخصات مناقشات المجلس هذه على اسطوانة سي دي روم وفي موقع صندوق النقد الدولي، وذلك كما يلي: نشرة المعلومات المعممة رقم 06/90 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مناقشة عام ٢٠٠٦ بشأن السياسات المشتركة للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا" (IMF Executive Board Concludes 2006 Discussion on Common Policies of Member Countries with CEMAC) في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn0690.htm؛ ونشرة المعلومات المعممة رقم 07/13 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم المناقشات الإقليمية لعام ٢٠٠٦ مع الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي" (IMF Executive Board Concludes 2006 Regional Discussions with Eastern Caribean Currency Union) في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0713.htm؛ ونشرة المعلومات المعممة 06/86 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش سياسات منطقة اليورو" ("IMF Executive Board Discusses Euro Area Policies") في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn0686.htm؛ ونشرة المعلومات المعممة 07/55 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات عام ٢٠٠٧ مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا" (IMF Executive Board Concludes 2007 Consultation with West African Economic and Monetary Union) في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0755.htm.

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا: أثنى المديرون التنفيذيون في مناقشاتهم التي أجروها في يوليو ٢٠٠٦، على الأداء الاقتصادي الكلي الإيجابي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا في عام ٢٠٠٥، والذي نتج، في جانب منه، عن الإيرادات النفطية غير المتوقعة وعن التحسن في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية. غير أن دخل الفرد في معظم البلدان الأعضاء في الجماعة لا يزال منخفضا؛ كما تواجه هذه البلدان تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة. وقد حث المجلس السلطات على الاستفادة من تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية والمالية من أجل معالجة القضايا الهيكلية القائمة منذ وقت طويل والبالغة الأهمية في رفع مستويات النمو غير النفطي وتوظيف العمالة والحد من الفقر. وأشاروا أيضا إلى وجود إمكانية للتكامل الإقليمي من أجل زيادة حجم السوق وتعزيز النمو، ودعوا إلى تجديد التركيز على تشجيع التجارة. وقد شاركت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا في برنامج تقييم القطاع المالي (راجع أدناه)، والذي خلص إلى أن هناك تحسنا في سلامة القطاع المالي ولكن لا تزال هناك تحديات مهمة. وحث المديرون التنفيذيون بلدان الجماعة على مواصلة تعزيز الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي وتسريع وتيرة الإصلاحات، خصوصا وأن القطاعات المالية في المنطقة من أقل القطاعات المالية تطورا في العالم.

الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي: رحب المجلس بانتعاش النشاط الاقتصادي في الأعوام الأخيرة، والذي دعمته السياحة والإعدادات لكأس العالم للكريكيت وانتعاش الاستثمار الخاص. وقد أدى الترتيب الشبيه بترتيب مجلس العملة القائم في بلدان الاتحاد إلى استقرار في الأسعار دام فترة طويلة؛ ومن الواضح أن العملة تتمتع بقدرة تنافسية. أما التحدي الذي سيواجهه الاتحاد فهو مواصلة زخم النمو في ٢٠٠٧ وما بعدها. ولا تزال بلدان الاتحاد، وهي بلدان مستوردة للنفط، تواجه معوقات كبيرة، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وثقل عبء الدين العام؛ كما أن مصدري السكر والموز سوف يحتاجون إلى التكيف مع تراجع الأفضليات التجارية. وفضلا على ذلك، هناك حاجة لإجراء المزيد من الإصلاحات التنظيمية والإدارية والقانونية لإزالة العقبات أمام أنشطة الشركات الخاصة. وحث المديرون التنفيذيون على استمرار تعزيز البيئة الرقابية والتنظيمية التي تدعم تطوير الأسواق المالية.

منطقة اليورو: أشار المديرون إلى انتعاش النمو واتساع نطاقه في منطقة اليورو، واسترداد «معاهدة الاستقرار والنمو» المعدلة تأثيرها على سياسات المالية العامة، وتحقيق نتائج للمالية العامة تجاوزت المستوى المتوقع لها، وتحقيق تقدم في إصلاح أسواق المنتجات والخدمات وفي الاندماج المالي. غير أنهم أعربوا عن رأيهم بأن ميزان المخاطر يميل إلى الجانب السلبي بالنسبة لسنة ٢٠٠٧ وما بعدها. وذكر المديرون أن نمو الإنتاجية لا يزال بطيئا، وأن الانتعاش لم يترسخ بعد في مجالي التوظيف والاستهلاك، وأن أسعار النفط متقلبة، وأن الاختلالات العالمية قائمة. وشدد المديرون على ضرورة الإسراع بضبط أوضاع المالية العامة وإجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز حوافز العمل والاستثمار.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا: أشار المديرون إلى أن الوضع الاقتصادي العام في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في عام ٢٠٠٦ كان يشكل تحديا، فقد انخفض التضخم انخفاضا حادا رغم ارتفاع أسعار واردات الوقود؛ وظلت مستويات الاحتياطيات الأجنبية ملائمة، ولكن انخفض متوسط النمو إلى ٣,٤٪، وزاد عجز الحساب الجاري. أما بالنسبة للتقدم الذي تم إحرازه في تقارب السياسات والتكامل الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية فقد كان بطيئا؛ وأدت الصدمات الاقتصادية الكلية ومواطن الضعف الهيكلية، إلى جانب المشكلات الاجتماعية السياسية في بعض البلدان، إلى إعاقة النمو والحيلولة دون زيادة تعميق التكامل الإقليمي. غير أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا يكثف جهوده لإزالة هذه المعوقات. وقد أجرى في عام ٢٠٠٦ إصلاحات تجارية ووضع برنامجا إصلاحيا طموحا للفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠. وبما أن القطاع المالي في المنطقة يتميز بالضحالة وعدم التكامل، فقد رحب المجلس بطلب السلطات تنفيذ برنامج إقليمي لتقييم القطاع المالي.

وينتج الصندوق تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي على أساس نصف سنوي بالنسبة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ونصف الكرة الغربي.[١٥] وعند نشر تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي، ينظم الصندوق مؤتمرات صحفية أو حلقات دراسية في مقره أو في الميدان المعني. ويقوم خبراء إدارة المنطقة الجغرافية المعنية بعروض دعائية لتقديم نتائج تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي في مواقع مختلفة وأمام جماهير متنوعة في المنطقة المعنية. وتنظم إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، على سبيل المثال، أنشطة تواصلية مرتبطة بتقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي الخاصة بها مرتين كل عام في دبي وفي آسيا الوسطى وشمال إفريقيا.

وقد أسهمت جهود التواصل المكثفة في توسيع نطاق نشر نتائج دراسات الصندوق، وأدت إلى تنشيط النقاش حول القضايا الإقليمية. وإضافة إلى الأنشطة التي يقوم بها الصندوق ذات الصلة بنشر تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي، فإنه ينظم مؤتمرات وحلقات دراسية إقليمية إما بمفرده أو بالتعاون مع الكيانات الإقليمية المعنية. (راجع القسم الخاص بالتواصل في الفصل الخامس على سبيل المثال).

[١٥] يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه التقارير في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org. وهناك خطط لنشر تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي الخاصة بأوروبا بدءا من خريف ٢٠٠٧.

بورصة بوفيسبا، سان باولو، البرازيل

الرقابة على القطاع المالي ومبادرة المعايير والمواثيق

كي تجني البلدان المنفعة الكاملة من التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، والتي شهدت زيادة هائلة في العقدين الماضيين، يجب أن تكون قطاعاتها المالية مرنة وخاضعة لتنظيم جيد. وفي عام ١٩٩٩ استحدث الصندوق والبنك الدولي مبادرة مشتركة تعرف باسم «برنامج تقييم القطاع المالي» بهدف تزويد البلدان الأعضاء بتقييم شامل لنظمها المالية، وذلك على أساس طوعي. وهذا البرنامج، وهو ركن أساسي في الرقابة على القطاع المالي، يمثل الأساس الذي تستند إليه تقييمات استقرار النظام المالي (FSSAs) — وهي تقييمات للمخاطر على الاستقرار الاقتصادي الكلي الناشئة عن القطاع المالي، بما في ذلك قدرة ذلك القطاع على امتصاص الصدمات الاقتصادية الكلية.

ويمكن تنفيذ برامج تقييم القطاع المالي بالنسبة للاتحادات النقدية، خاصة حيثما وجدت هياكل تنظيمية ورقابية مهمة على المستوى الإقليمي. وكما ورد وصفه أعلاه، تم في السنة المالية ٢٠٠٧ استكمال برنامج تقييم القطاع المالي على المستوى الإقليمي — بالنسبة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا — كما طلب الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي. وإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بمشاريع تتعلق بالقطاع المالي الإقليمي في أمريكا الوسطى، ومنطقة المغرب العربي، ومنطقة الشمال الأوروبي وبحر البلطيق.[١٦]

ومع وصول مجموع التقييمات الأولية المستكملة أو التي يجري استكمالها الآن إلى ١٢٣ تقييما، يركز الصندوق والبنك الدولي تركيزا متزايدا على تحديثات برنامج تقييم القطاع المالي. وتشتمل العناصر الأساسية للتحديث على تحليل الاستقرار المالي وتحديثات المعلومات الخاصة بمراعاة المعايير والمواثيق المتضمنة في التقييم الأولي،[١٧] وإعادة النظر في القضايا الجوهرية التي طرحت في التقييم الأولي. وعادة ما تتطلب التحديثات زيارة واحدة من قبل فريق مشترك من الصندوق والبنك الدولي (تتطلب التقييمات الأولية زيارتين) – وفريق أصغر – وبالتالي في العادة ما تكون أقل كثافة للموارد من التقييمات الأولية.

وقد تم في السنة المالية ٢٠٠٧ استكمال ١٨ برنامج تقييم القطاع المالي، منها ٦ تم تحديثها؛[١٨] بينما لا يزال ٥٣ (٣٠ منها تحديثات) في حيز التنفيذ أو تم الاتفاق عليها ويتم تخطيطها.

[١٦] راجع الإطار ٣–٤ بعنوان «التكامل الإقليمي في منطقة أمريكا الوسطى» (Regional financial integration in Central America) في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٦ في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2006/eng/index.htm.

[١٧] يصف التحديث الوقائعي التطورات ذات الصلة بالامتثال للمعايير والمواثيق، ولكنه لا يعيد تقييم المراتب الواردة في برنامج تقييم القطاع المالي الأولي.

[١٨] تشير هذه الأرقام إلى عمليات تقييم استقرار القطاع المالي الذي ناقشها المجلس في السنة المالية ٢٠٠٧.

ويستمر العمل على دمج مكون قطاع مالي في نموذج الاقتصاد العالمي التابع للصندوق.[١٩] كما يدرس الصندوق أيضا كل من آثار الاندماج المالي العالمي المتنامي بالنسبة لسياسات المالية العامة والصلات بين القطاع المالي والمؤسسات والسياسات المالية العامة.

المعايير والمواثيق، بما في ذلك نشر البيانات

خلال مناقشات المجلس التنفيذي حول تعزيز البنيان المالي الدولي، في أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٨، أكد المديرون على الحاجة لوضع وتنفيذ معايير ومواثيق للممارسات السليمة معترف بها دوليا من شأنها أن تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على المستويين المحلي والدولي. وكانت النتيجة هي إطلاق مبادرة المعايير والمواثيق في عام ١٩٩٩. ويقيم الصندوق والبنك الدولي سياسات البلدان الأعضاء مقارنة بالقواعد المعيارية الدولية للممارسات السليمة في ثلاثة مجالات واسعة — هي شفافية عمليات الحكومة وشفافية عملية صنع السياسات، ومعايير القطاع المالي، ومعايير نزاهة السوق بالنسبة لقطاع الشركات — ويقومان بإصدار تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSCs) التي تهدف إلى مساعدة البلدان على تقوية مؤسساتها الاقتصادية، وتمكين الصندوق والبنك من القيام بعمل مدروس، وتوعية المشاركين في السوق (راجع الإطار ٢–٣). وكجزء من المتابعة اللاحقة لمراجعة المجلس التنفيذي لمبادرة المعايير والمواثيق التي أجريت في السنة المالية ٢٠٠٦ ومتابعة توصيات الاستراتيجية متوسطة الأجل، تم تعزيز المبادرة من خلال إعطاء الأولوية في البلدان بشكل أوضح لتقارير مراعاة المعايير والمواثيق وتحديثاتها، فضلا على تحسين دمج تلك التقارير ضمن أعمال الرقابة والمساعدة الفنية، وزيادة وضوح تلك التقارير. وقد روجع العديد من المعايير في الأعوام الأخيرة، ويجري الآن استخدام المعايير المعدلة كأساس للتقييمات. فعلى سبيل المثال في إبريل ٢٠٠٧ أيد المجلس المعيار والمنهجية المتعلقين بمبادئ بازل الأساسية[٢٠] واللذين تم نشرهما في أكتوبر ٢٠٠٦.

وتستند تقييمات شفافية المالية العامة في ٨٦ بلدا بموجب مبادرة المعايير والمواثيق إلى ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الذي وضعه الصندوق، والذي تم تعديله في السنة المالية ٢٠٠٧ بعد عملية تشاور عامة واسعة. ويعتبر هذا الميثاق، الذي أطلق في عام ١٩٩٨، عنصرا محوريا في جهود الصندوق لمساعدة الأعضاء على تطبيق المعايير في مجالات الشفافية وحسن الحوكمة. وتؤدي شفافية المالية العامة إلى نقاش جماهيري أكثر استنارة حول سياسة المالية العامة كما تعزز مساءلة الحكومة عن تنفيذ السياسات وتدعم مصداقية الحكومة وبالتالي تزيد من قدرة البلدان على صنع السياسات الاقتصادية الكلية السليمة وإدارة الدين العام وإعداد الميزانية.[٢١] ومن الأهداف الرئيسية للميثاق المعدل تحقيق الدمج الكامل للقضايا المتعلقة بشفافية إيرادات الموارد، من خلال الاستفادة من الخبرات المكتسبة من استخدام المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد الذي أصدره الصندوق في عام ٢٠٠٥ والذي يركز على مشكلات البلدان التي تستمد نصيبا كبيرا من إيراداتها من الموارد الهيدروكربونية والمعدنية. كما يوسع الميثاق المعدل تغطية الممارسات السليمة لتشمل معالجة بعض القضايا الأساسية المتعلقة بشفافية المالية العامة بصورة أكثر صراحة، مثل إدارة المخاطر المالية العامة وعلانية الميزانيات وقرارات السياسات، وعمليات التدقيق الخارجي، ونشر مرشد للمواطنين بشأن الميزانية. وقد تم إدخال تعديلات واسعة على دليل شفافية المالية العامة، مع إعطاء أمثلة من مجموعة من الاقتصادات النامية والصاعدة والمتقدمة.[٢٢]

منذ الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٨، أصبح تحليل جوانب الضعف في الميزانيات العمومية جزءا من تقييم المخاطر الذي يضطلع به الصندوق وتزداد أهميته باستمرار.

[١٩] نموذج الاقتصاد العالمي الذي يطوره صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠٠٢ هو نموذج كبير متعدد البلدان مبني على إطار اقتصادي كلي صريح يعظم المستهلكون من خلاله المنفعة بينما يعظم المنتجون الأرباح. ويسمح دمج العرض المحلي والطلب والتجارة وأسواق الأصول العالمية في هيكل نظري واحد بأن تكون آليات انتقال الآثار واضحة، مما يوفر فهما متعمقا جديدا لم يكن من الممكن الوصول إليه باستخدام النماذج السابقة. وقد استخدم عدد من عمليات المحاكاة التي تعتمد على نموذج الاقتصاد العالمي في عمل الصندوق لتقييم قضايا مثل الآثار المحلية والدولية للسياسات الهادفة لزيادة المنافسة في الأسواق وتأثير الزيادات في أسعار النفط وآثار تقلب أسعار الصرف عبر البلدان الصناعية على بلدان الأسواق الصاعد، وقواعد السياسات النقدية المناسبة لبلدان الأسواق الصاعدة. ويمكن الاطلاع على وصف مفصل للنموذج في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/res/gem/2004/eng/index.htm.

[٢٠] تم في عام ٢٠٠٦ تحديث المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، التي نشرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في سبتمبر ١٩٩٧، كي تتمشى مع التغيرات في التنظيم المصرفي. وتستخدم البلدان المبادئ الأساسية ومنهجية المبادئ الأساسية كمعايير لتقييم جودة نظمها الرقابية ولتحديد العمل المستقبلي الذي ينبغي القيام به للتغلب على مواطن القصور التنظيمية والرقابية. ويستخدم الصندوق والبنك الدولي أيضا المبادئ الأساسية في سياق برنامج تقييم القطاع المالي من أجل تقييم نظم وممارسات الرقابة المصرفية القطرية.

[٢١] يمكن الاطلاع على الميثاق في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/fad/trans/code.htm.

[٢٢] متوافر في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/fad/trans/manual/index.htm.

وإضافة إلى ذلك، بدأ الصندوق في سبتمبر ٢٠٠٦ نشر تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الملحق المعني بالإحصاءات النقدية والمالية، سلسلة الملحقات رقم ١٧ (International Financial Statistics, Supplement on Monetary and Financial Statistics, Supplement Series No.17). وهي مجموعة من الإحصاءات النقدية والمالية ربع السنوية المُعدة عن ٦٥ بلدا. ولهذه البيانات أهميتها كمُدخل في إعداد مصفوفات منهج الميزانية العمومية الذي وضعه الصندوق والمستخدم في تقييم مواطن الضعف المتعلقة بالديون. ومنذ الأزمة الاقتصادية الآسيوية، أصبح تحليل مواطن ضعف الميزانيات العمومية جزءا متزايد الأهمية في تقييم المخاطر القطرية في الصندوق. وتيسر معلومات الميزانية العمومية في القطاعات الاقتصادية الأساسية للبلد المعني (وهي القطاع العام، والقطاع الخاص المالي وغير المالي، وقطاع الأسر، وقطاع غير المقيمين) تقييمات تباين آجال الاستحقاق والعملات وهيكل رأس المال، فضلا عن الروابط بين القطاعات.

ونظرا للتطور المستمر للبيئة الاقتصادية والتغير المستمر في احتياجات التحليل الاقتصادي، يقوم الصندوق بتحديث معايير الإحصاءات الاقتصادية الكلية بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى. ويساهم الصندوق في تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، كما أعد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل مؤشرات أسعار الصادرات والواردات، ونشرهما في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت للتشاور بشأنهما على المستوى العالمي. ويجري التنسيق بشأن تحديث مختلف المعايير الإحصائية لضمان أقصى درجة من التوفيق بين المنهجيات الإحصائية. وتدعم المعايير المنهجية في الإحصاءات عمل الصندوق في مجالات بيانات تقارير مراعاة المعايير والمواثيق والمساعدة الفنية والتدريب، وتشجع إمكانية مقارنة البيانات كما تشجع أفضل الممارسات في المنهجية الإحصائية.

تحديث إطار الرقابة ودمج تحليل القطاع المالي

راجع المجلس التنفيذي عمل الصندوق الرقابي على فترات منتظمة خلال الثلاثين عاما الماضية. وكان يُجري المراجعات مرة كل عامين في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٠٤. ثم اتخذ المجلس قرارا في عام ٢٠٠٦ بالقيام بالمراجعات كل ثلاثة أعوام بما يتفق مع دعوة

لوحة أسعار صرف العملات، بانكوك، تايلند

الاستراتيجية متوسطة الأجل لترشيد إجراءات الصندوق. ودعت أحدث المراجعات والتي عقدت في عام ٢٠٠٤، إلى معالجة قضايا سعر الصرف بشكل أعمق، بما في ذلك ما يلي: (١) التحديد الواضح لنظام سعر الصرف بحكم الواقع في تقارير خبراء الصندوق، (٢) الاستخدام الأكثر انتظاما لمجموعة واسعة النطاق من المؤشرات والأدوات التحليلية لتقييم القدرة التنافسية الخارجية (٣) إعطاء عرض دقيق ومتوازن للحوار على مستوى السياسات بين خبراء الصندوق والسلطات حول قضايا أسعار الصرف.[٢٣] وبناء على هذه التوصيات، ناقش المجلس في أغسطس ٢٠٠٦ تقريرا أعده خبراء الصندوق يقيِّم جودة العمل الذي قام به الصندوق مؤخرا بشأن قضايا سعر الصرف في ٣٠ اقتصادا كبيرا تمثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.[٢٤] واتفق المديرون التنفيذيون بصفة عامة على أن الرقابة على أسعار الصرف قد تحسنت بشكل كبير منذ مراجعة عام ٢٠٠٤ وأن جودة التحليل كانت ملائمة تقريبا في ثلاثة من الأبعاد الأربعة التي تمت مراجعتها — وهي وصف نظام الصرف، وتقييم النظام، واتساق سياسات سعر الصرف مع الاستقرار الخارجي — ولكن رأوا

[٢٣] يمكن الاطلاع على المراجعة التي تجرى كل عامين لأنشطة الرقابة في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2004/pn0495.htm.

[٢٤] يمكن الاطلاع على التقرير المعنون «معالجة قضايا سعر الصرف في سياق الرقابة الثنائية — حصر لما تحقق» (Treatment of Exchange Rate Issues in Bilateral Fund Surveillance—A Stocktaking) في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=3951. ويمكن الحصول على ملخص مناقشات المجلس على اسطوانة السي دي وفي الموقع الإلكتروني للصندوق وذلك كما يلي: نشرة المعلومات المعممة رقم06/131 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش معالجة قضايا سعر الصرف في سياق الرقابة الثنائية — حصر لما تحقق» (IMF Executive Board Discusses Treatment of Exchange Rate Issues in Bilateral Surveillance – A Stocktaking.) في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn06131.htm.

عزز المجلس التنفيذي الرقابة على سياسات سعر الصرف ودعا إلى زيادة تمحيص الروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي.

أن هناك مجالا لتحسين التحليل في البعد الرابع وهو تقييم مستويات أسعار الصرف والقدرة التنافسية الخارجية. ودعا المجلس أيضا إلى زيادة التركيز على الآثار الانتشارية الناشئة عن سياسات أسعار الصرف القُطرية.

وفي سياق الجهود التي تهدف لتعزيز إطار صندوق النقد الدولي لتقييم قضايا أسعار الصرف، ناقش المجلس التنفيذي في منتدى غير رسمي عقد في نوفمبر ٢٠٠٦ تقريرا أعده خبراء الصندوق حول المنهجيات المعدلة والموسعة لتقييمات أسعار الصرف الصادرة عن المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف (CGER) التي أنشأها الصندوق. وقد قامت تلك المجموعة، التي تزود عددا من الاقتصادات المتقدمة منذ منتصف التسعينات بتقييمات أسعار الصرف، بتوسيع نطاق منهجياتها لتغطي حوالي ٢٠ بلدا من بلدان الأسواق الصاعدة. ومن الممكن أن تساعد هذه المنهجيات على قياس اتساق أرصدة الحساب الجاري وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية مع الأساسيات الاقتصادية التي ترتكز عليها أسعار الصرف تلك. وقد نظم الخبراء مناسبات في إطار التواصل مع المسؤولين والدوائر الأكاديمية والمشاركين في السوق في أوروبا وآسيا وإفريقيا لمناقشة عملية التوسيع المشار إليها، فضلا على مناهج بناء النماذج الخاصة بأسعار الصرف.[٢٥]

وتكملة للجهود المنتظمة لإدارة الصندوق العليا وخبرائه من أجل رصد مدى فعالية الرقابة، انتهي مكتب التقييم المستقل (IEO) من تقييم مشورة الصندوق المعنية بسياسة سعر الصرف في السنة المالية ٢٠٠٧ ليناقشها المجلس التنفيذي في بداية السنة المالية ٢٠٠٨ (راجع الإطار ٥–٣).[٢٦] وقد سعى مكتب التقييم المستقل إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية هي كما يلي: هل دور الصندوق محدد ومفهوم بوضوح؟ وما مدى جودة مشورة الصندوق والتحليل المبنية عليه؟ وما مدى فعالية عمل الصندوق في الحوار بشأن السياسات مع السلطات القُطرية؟ ويسلم تقرير مكتب التقييم المستقل بأن نوعية المشورة التي يسديها الصندوق إلى البلدان الأعضاء قد تحسنت من بعض النواحي في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥، مشيرا إلى الكثير من أمثلة التحليلات الجيدة ووجود فرق من الخبراء المتفرغين. وفي الوقت ذاته، يشير التقرير إلى ضرورة إعادة إقرار الغرض الأساسي من رقابة الصندوق على أسعار الصرف، ومن ثم توضيح الأدوار المتوقعة من الصندوق والبلدان الأعضاء، ويقدم توصيات مفصلة من أجل تحسين تنظيم وإدارة مشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف والتعامل في هذا الشأن مع البلدان الأعضاء.

وبعد انهيار نظام بريتون وودز القائم على أسعار التعادل الثابتة، اعتمد المجلس التنفيذي في عام ١٩٧٧ المبادئ والإجراءات التي تحكم نطاق الرقابة على سياسات أسعار الصرف والطرائق التشغيلية لهذه الرقابة.[٢٧] وقد أجرى المجلس في السنة المالية ٢٠٠٧ مناقشات حول إمكانية تعديل القرار بتوسيعه ليغطي الرقابة بصورة أشمل، وجعله أكثر اتساقا مع المادة الرابعة ومع أفضل الممارسات الراهنة.[٢٨] وقال المديرون إن القرار المعدل لن يبرهن فقط على عزم الصندوق على تعزيز كفاءة الرقابة، بما في ذلك الرقابة على أسعار الصرف، ولكن سيمثل أيضا أساسا لأعمال الرقابة وتوحيد الإرشاد وتوضيح القضايا والإجراءات وتوفير أساس أفضل لمعالجة القضايا ذات الأولوية عن طريق الرقابة. وقد خلص المديرون التنفيذيون في مناقشاتهم إلى أن هناك مجالات واسعة للاتفاق ومن ثم عملوا على بناء أرضية مشتركة في المجالات الأخرى. وفي اجتماعات الربيع للصندوق والبنك الدولي، وافقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على أن المبادئ التالية ينبغي أن تكون مرشدا لمزيد من العمل: (١) ألا تنشأ أي التزامات جديدة، وأن يظل الحوار والإقناع ركيزتين أساسيتين للرقابة الفعالة، (٢) أن تراعي الرقابة الظروف القُطْرية وأن تؤكد ضرورة المساواة، (٣) الاحتفاظ بالمرونة في القرار المعدل كي يسمح بمواصلة التطور في أعمال الرقابة حسبما تقتضيه الظروف.[٢٩]

[٢٥] راجع البيان الصحفي رقم 06/266 بعنوان "صندوق النقد الدولي يعزز إطار الرقابة على أسعار الصرف" (IMF Strengthening Framework for Exchange Rate Surveillance) على اسطوانة السي دي روم وفي الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06266.htm.

[٢٦] يمكن الاطلاع على تقرير مكتب التقييم المستقل في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.ieo-imf.org/eval/complete/eval_05172007.html.

[٢٧] يمكن الاطلاع على قرار ١٩٧٧ بشأن الرقابة على سياسات أسعار الصرف (The 1977 Decision on Surveillance over Exchange Rate Policies) في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/sd/index.asp?decision=5392-(77/63).

[٢٨] راجع التقرير الذي أعده خبراء الصندوق بعنوان «المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي: عرض عام للإطار القانوني» (Article IV of the Fund's Articles of Agreement: An Overview of the Legal Framework)، في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/062806.pdf.

[٢٩] في ١٥ يونيو ٢٠٠٧، بعد نهاية السنة المالية، اعتمد المجلس قرار عام ٢٠٠٧ حول الرقابة الثنائية على سياسات أعضاء الصندوق، والذي يحل محل قرار عام ١٩٧٧. ويمكن الاطلاع على ملخص مناقشة المجلس في هذا الشأن في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0769.htm.

وعلى خلفية الإطار الراهن للمساءلة والاستقلالية، تبادل المجلس أيضا خلال السنة المالية ٢٠٠٧ وجهات النظر بشأن إمكانية استحداث بيان واضح («نطاق» (a"remit") لأولويات الرقابة لتوجيه تنفيذها وتسهيل المراقبة اللاحقة لمدى فعاليتها. وفي هذا السياق، بحث المجلس طرق تقييم كفاءة رقابة الصندوق واتفق على أنه ينبغي استحداث منهجية معززة في سياق المراجعة التالية للرقابة والمقرر أن تتم في السنة المالية ٢٠٠٨.

إدخال القطاع المالي وتحليل أسواق المال في الرقابة

أنشأ الصندوق فرقة عمل في السنة المالية ٢٠٠٦ لدراسة كيفية تحسين إدخال عمل الصندوق بشأن القطاع المالي في الرقابة. وقدمت فرقة العمل توصياتها في السنة المالية ٢٠٠٧، مؤكدة على الحاجة لتوسيع المنظور متعدد الأطراف وزيادة التركيز على تأثير القطاع المالي على النمو والاقتصاد الكلي، وعلى إجراء تقييم دقيق للمخاطر. وبناء على هذه التوصيات، عزز الصندوق التعاون بين الإدارات وأعطى الأولوية لعمله المتعلق بالقطاع المالي، مع تعزيز مراقبته لأوضاع البلدان المؤثرة في النظام الاقتصادي والبلدان المعرضة لخطر الأزمات.

ويساهم الصندوق أيضا في الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بالتعاون مع فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF) والبنك الدولي والأمم المتحدة والأجهزة الإقليمية على غرار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. والصندوق، باعتباره مؤسسة تعاونية تضم عضويتها كل بلدان العالم تقريبا، هو بمثابة منتدى طبيعي لتبادل المعلومات، ووضع المناهج المشتركة في معالجة مختلف القضايا، وتشجيع السياسات والمعايير المرغوبة. وإضافة إلى ذلك، فإن خبرة الصندوق الواسعة في إجراء تقييمات القطاع المالي وتقديم المساعدة الفنية في القطاع المالي وممارسة الرقابة على النظم الاقتصادية للبلدان الأعضاء تعد مهمة بوجه خاص في تقييم امتثال البلدان للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع برامج لمساعدتها على معالجة أوجه القصور. وقد اتفق المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤ على جعل تقييمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقديم المساعدة الفنية في هذا المجال جزءا منتظما من عمل الصندوق ومد هذا العمل ليغطي كل التوصيات الأربعين التي أصدرتها فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال والتي تهدف لتوفير الإرشادات لصانعي السياسات على المستوى الوطني في تنفيذ برامج فعالة لمكافحة غسل الأموال، فضلا على ٩ توصيات أخرى بشأن مكافحة تمويل الإرهاب.

وقد أجرى المجلس التنفيذي مناقشة في يونيو ٢٠٠٦ لتقرير مشترك أعده خبراء الصندوق والبنك الدولي بشأن نوعية تقييمات الأنظمة الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى اتساق تلك التقييمات،[٣٠] التي يجريها الصندوق والبنك الدولي وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال والأجهزة الإقليمية على غرار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال والمتعلقة بتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد نظر المجلس، في سياق المراجعة التي يقوم بها، النتائج التي توصل لها فريق خبراء حلل عينة من تقييمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أعدتها أجهزة مختلفة وخلص إلى أن هناك درجة كبيرة من الاختلاف في نوعية التقارير ومدى اتساقها. وأشار المجلس التنفيذي إلى أن عددا من المبادرات قد نُفذ أو هو قيد التنفيذ لتحسين التقييمات، ودعا خبراء الصندوق إلى تقديم المساعدة الفنية للأجهزة الإقليمية على غرار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتوثيق التعاون معها.

واتفق المجلس أيضا على أن كل تقييم أو تحديث بموجب برنامج تقييم القطاع المالي أو برنامج تقييم المراكز المالية الخارجية[٣١] ينبغي أن يشتمل على تقييم كامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام أحدث المنهجيات، كما ينبغي أن تجرى التقييمات الكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كل خمس سنوات تقريبا. وقال المديرون إنه ينبغي أن يواصل الصندوق مراقبة مشكلات القطاع المالي المؤثرة الناجمة عن غسل الأموال أو أنشطة تمويل الإرهاب من خلال وسائل أخرى مثل تقييم معايير القطاع المالي الأخرى، ومشاورات المادة الرابعة، والمشاركة في منتديات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وفي المنتديات الإقليمية.

ويؤكد المجلس التنفيذي بانتظام على أهمية مؤشرات السلامة المالية في تيسير الرقابة على القطاع المالي، وزيادة شفافية النظام المالي الدولي واستقراره، وتعزيز الانضباط وفق شروط السوق.

[٣٠] تقرير الخبراء متوافر في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/041806r.pdf. ويمكن الاطلاع على ملخص مناقشة المجلس على اسطوانة السي دي روم وفي الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn0672.htm.

[٣١] بدأ برنامج تقييم المراكز المالية الخارجية في عام ٢٠٠٠. وأصبحت مراقبة تلك المراكز للتأكد من امتثالها للمعايير الرقابية ومعايير النزاهة جزءا أساسيا من عمل الصندوق بشأن القطاع المالي.

وبعد أن قام الصندوق بوضع مجموعة أساسية ومجموعة محبذة من مؤشرات السلامة المالية بالتشاور مع المجتمع الدولي، أطلق في مارس ٢٠٠٤ عملية إعداد منسقة تجريبية مدتها ثلاث سنوات أقرها المجلس بهدف تحقيق ما يلي: (١) بناء قدرات ٦٢ بلدا مشاركة من أجل إعداد مؤشرات السلامة المالية؛ (٢) تشجيع إمكانية مقارنة مؤشرات السلامة المالية بين البلدان؛ (٣) تنسيق جهود السلطات الوطنية في إعداد مؤشرات السلامة المالية؛ (٤) نشر بيانات مؤشرات السلامة المالية التي يتم إعدادها من خلال عملية الإعداد المنسقة (CCE)، بالإضافة إلى البيانات الوصفية، من أجل زيادة الشفافية وتعزيز الانضباط وفق شروط السوق. ويرد عرض للمنهجية التي يوصي بها الصندوق لضمان إمكانية المقارنة بين البلدان في مرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators: Compilation Guide).[٣٢] وحتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٧، تم نشر البيانات والبيانات الوصفية لاثنين وخمسين بلدا من إجمالي ٦٢ بلدا مشاركة في عملية الإعداد المنسقة في الموقع الإلكتروني للصندوق.[٣٣] ويقوم العديد من البلدان أيضا بإعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية الخاصة بها بمفردها بانتظام؛ وتشتمل وثائق برنامج تقييم القطاع المالي على هذه المؤشرات.

[٣٢] يمكن الاطلاع على المرشد في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/index.htm. ويمكن الاطلاع على قائمة مؤشرات السلامة المالية الأساسية والمحبذة في الموقع الإلكتروني للصندوق وعنوانه: www.imf.org/external/np/sta/fsi/eng/fsi.htm.

[٣٣] نشرت خمسة بلدان أخرى بياناتها وبياناتها الوصفية في الشهر الأول من السنة المالية ٢٠٠٨؛ راجع www.imf.org/external/np/sta/fsi/eng/cce/index.htm.

الفصل الثالث

الفصل الثالث – دعم البرامج

يقدم الصندوق الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم إلى البلدان الأعضاء عن طريق مجموعة مختلفة من الأدوات المصممة كي تناسب ظروفهم المختلفة، بما في ذلك تسهيلات الإقراض (الجدول ٣–١). وتعتبر مراجعة طلبات الأعضاء للحصول على المساعدة المالية ودعم البرامج والموافقة على تلك الطلبات من المسؤوليات الأساسية للمجلس التنفيذي، وذلك إلى جانب الرقابة.

ويوفر المجلس، بموجب تسهيلات الإقراض التي أنشأها الصندوق، تمويلا مؤقتا للأعضاء لمعاونتهم على معالجة مجموعة مختلفة من مشكلات موازين المدفوعات، كنقص النقد الأجنبي اللازم لشراء الواردات المطلوبة أو أداء المدفوعات المتعلقة بالالتزامات الخارجية. وتتيح قروض الصندوق للبلدان وقتا لتصحيح سياساتها من أجل التغلب على المشكلات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها، وتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، وتجنب حدوث مشكلات مشابهة في المستقبل. وليس الغرض من الإقراض المقدم من الصندوق هو تغطية كل احتياجات المقترض، بل هو إحداث أثر حفاز — ألا وهو تمكين البلد المعني من استعادة الثقة في سياساته وجذب التمويل من المصادر الأخرى. وتصاحب القروض برامج للإصلاح الاقتصادي يضعها المقترض بالتعاون مع الصندوق. ويقوم المجلس التنفيذي بصفة منتظمة بمراجعة أداء المقترضين وفق برامجهم، ويتم في معظم الحالات صرف الموارد عند تحقيق أهداف البرامج.

أنشطة التمويل العادية: يتم تقديم معظم قروض الصندوق عن طريق اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBAs)، والتي تعالج الصعوبات قصيرة الأجل التي يواجهها الأعضاء في موازين المدفوعات، وتسهيل الصندوق الممدد (EFF)، والذي يركز على الصعوبات المتعلقة بالمدفوعات الخارجية والناشئة عن مشكلات هيكلية أطول أجلا. وفي حالة الأعضاء الذين يواجهون فقدان القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال بشكل مفاجئ أو مسبب للاضطراب، فإنه يمكن تكملة هذه القروض بموارد قصيرة الأجل من تسهيل الاحتياطي التكميلي (SRF) الذي أنشأه الصندوق. وإضافة إلى ذلك، تتوافر مساعدات الطوارئ الخاصة للبلدان الخارجة من الصراعات أو الكوارث الطبيعية. وكل هذه القروض تحمل رسوم فائدة، والعديد منها قد يخضع لرسوم إضافية، ويعتمد ذلك على نوع القرض ومدته ومقدار الائتمان القائم للصندوق. وتختلف فترات السداد حسب نوع القرض. ويتم تمويل أنشطة الإقراض العادية التي يضطلع بها الصندوق من مجمع موارد متجدد يحتفظ به في حساب الموارد العامة (GRA)، ويتألف بصفة رئيسية من اشتراكات حصص الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، أبرم الصندوق مع البلدان الأعضاء اتفاقين رسميين للاقتراض، ويستطيع أن يقترض من أجل تكملة موارده المستمدة من الحصص.

التمويل الموجه للبلدان منخفضة الدخل: يوفر الصندوق الدعم لأعضائه من ذوي الدخل المنخفض عن طريق مجموعة مختلفة من الأدوات. وتشمل تلك الأدوات الإقراض المدعوم دعما عاليا عن طريق تسهيل النمو والحد من الفقر وتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية؛ ومساعدات الطوارئ المدعومة الموجهة للبلدان في مرحلة ما بعد الصراعات والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية المؤهلة؛[٣٤] وتخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون ("MDRI").[٣٥] أما تسهيل النمو والحد من الفقر، وهو أهم أداة لتوفير الدعم المالي من الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل، فيركز على تخفيف حدة الفقر في سياق استراتيجية اقتصادية موجهة للنمو، بينما يوفر تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية المساعدات بشروط ميسرة إلى البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض التي تواجه صدمات خارجية مفاجئة ولكنها لا تطبق اتفاقا في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر. ويجب على البلد منخفض الدخل الذي يسعى إلى الحصول على قرض في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر أو تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية أن يقوم بإعداد تقرير عن استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية قائمة على المشاركة يتم فيها إشراك المجتمع المدني: وينظر المجلسان التنفيذيان للبنك والصندوق في تقرير استراتيجية الحد من الفقر، ولكن هذه الاستراتيجية يضعها البلد المعني ويشعر هو بملكيتها. وتأتي الموارد الموجهة للقروض المقدمة في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر من الصناديق الاستئمانية التي يديرها الصندوق، أما موارد الإعانات فيتم تمويلها بمساهمات من الصندوق ومن مجموعة متنوعة واسعة من بلدانه الأعضاء.

حقوق السحب الخاصة: بمقدور الصندوق أن ينشئ أصولا احتياطية دولية عن طريق تخصيص حقوق السحب الخاصة للأعضاء (الإطار ٣–١). وبمقدور البلدان المتلقية أن تستخدم حقوق السحب الخاصة في الحصول على النقد الأجنبي من الأعضاء الآخرين وأداء المدفوعات إلى الصندوق. وتستخدم وحدة حقوق السحب الخاصة أيضا كوحدة حساب.

الإطار ٣–١: حقوق السحب الخاصة

وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام ١٩٦٩ في مواجهة الخطر المتمثل في عدم كفاية السيولة الدولية. ويتم تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء — أي توزيعها عليهم — كنسبة مئوية من حصصهم. ومنذ إنشاء حقوق السحب الخاصة، خصص الصندوق ٢١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة للبلدان الأعضاء — حيث خصص ٩,٣ مليار وحدة في الفترة ١٩٧٠–١٩٧٢، و١٢,١ مليار وحدة في الفترة ١٩٧٩–١٩٨١. ولم يعد الآن لوحدة حقوق السحب الخاصة إلا استخدام محدود كأصل احتياطي. وتتمثل أهم وظائفها في أنها تستخدم باعتبارها وحدة الحساب في صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية الأخرى وكوسيلة للدفع يستخدمها الأعضاء عند تسوية التزاماتهم لصندوق النقد الدولي. ووحدة حقوق السحب الخاصة ليست عملة، ولا هي تمثل مطالبة على الصندوق. وإنما هي مطالبة محتملة على العملات الحرة للبلدان الأعضاء في الصندوق. وبمقدور حائزي حقوق السحب الخاصة أن يستخدموا عملاتهم مقابل ما لديهم من حقوق السحب الخاصة بطريقتين: أولا، عن طريق ترتيب المبادلات الطوعية بين الأعضاء؛ وثانيا، من قبل أعضاء الصندوق ذوي المراكز الخارجية القوية الذين يعينهم الصندوق لشراء وحدات حقوق سحب خاصة من الأعضاء ذوي المراكز الخارجية الضعيفة مقابل العملات الحرة.

وتستند قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة إلى المتوسط المرجح لقيم سلة من العملات الدولية الرئيسية، أما سعر الفائدة على وحدات حقوق السحب الخاصة فهو المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الأدوات قصيرة الأجل في الأسواق بعملات سلة التقييم. وتجري مراجعة طريقة التقييم كل خمس سنوات. وقد استكمل الصندوق آخر مراجعة في نوفمبر ٢٠٠٥، وأقر المجلس التنفيذي للصندوق التغييرات في سلة التقييم اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٦. ويتم حساب سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة أسبوعيا، وهو يمثل أساس تحديد رسوم الفائدة على التمويل العادي المقدم من الصندوق وسعر الفائدة الذي يدفع إلى الأعضاء الدائنين للصندوق.

[٣٤] يمكن الاطلاع على الجدولين ٣–١ و٣–٢ على اسطوانة السي دي روم، واللذين يوضحان إسهامات الإعانات حسب الوضع حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ في إطار كل من تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية ومساعدات الطوارئ، على التوالي.

[٣٥] أطلق الصندوق والبنك الدولي مبادرة «هيبيك» في عام ١٩٩٦، وتم تعزيزها في عام ١٩٩٩ من أجل توفير تخفيف لأعباء الديون بشكل أسرع وأعمق وأوسع نطاقا، ومن أجل تقوية الروابط بين تخفيف أعباء الديون وبين تخفيف حدة الفقر وبين السياسات الاجتماعية. ويمكن الاطلاع على الجدول ٣–٣ والجدول ٣–٤ على اسطوانة السي دي روم والذي يوضح مقدار تخفيف أعباء الديون المقدم حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٧. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مبادرة هيبيك في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm.

الجدول ٣-١: تسهيلات الإقراض التابعة للصندوق

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)	الغرض	الشروط	مراحل عمليات الشراء والمراقبة[1]
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد[4]			
اتفاقات الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	تقديم مساعدات متوسطة الأجل إلى البلدان التي تواجه مصاعب قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات	اعتماد البلد العضو سياسات تبعث على الثقة في أن مشكلات ميزان مدفوعاته سوف تحل خلال فترة معقولة	عمليات شراء (دفعات منصرفة) ربع سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء والشروط الأخرى
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (الاتفاقات الممددة)	توفير مساعدات أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعالج مشكلات أطول أجلا في ميزان المدفوعات لدى الأعضاء.	اعتماد البلد العضو برنامجا مدته ٣ سنوات يشتمل على جدول أعمال للإصلاحات الهيكلية، وتقديم بيان سنوي مفصل بالسياسات التي يعتزم اتباعها في الاثني عشر شهرا التالية.	عمليات شراء (دفعات منصرفة) ربع سنوية أو نصف سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء والشروط الأخرى.
التسهيلات الخاصة			
تسهيل الاحتياطي التكميلي (١٩٧٧)	توفير مساعدات قصيرة الأجل للبلدان في حالات مصاعب في ميزان المدفوعات الناشئة من أزمات فقدان ثقة السوق.	لا يتاح هذا التسهيل إلا في سياق اتفاقات الاستعداد الائتماني المقترنة ببرنامج وسياسات معززة لمعالجة حالة فقدان ثقة الأسواق.	التسهيل متاح لمدة سنة؛ مع تركيز صرف الموارد في بداية البرنامج في سياق عمليتي شراء (دفعتين منصرفتين) أو أكثر.
تسهيل التمويل التعويضي (١٩٦٣)	توفير مساعدات متوسطة الأجل تغطي النقص في حصيلة صادرات البلد العضو أو الارتفاع المفرط في تكاليف استيراد الحبوب.	لا يتاح إلا عندما يكون النقص في حصيلة الصادرات أو الارتفاع المفرط في تكاليف الواردات ناجما عن ظروف خارجة عن سيطرة سلطات البلد العضو إلى حد كبير، وأن يكون العضو قد أبرم اتفاقا مشروطا من حيث الشريحة الائتمانية العليا؛ أو عندما يكون مركز ميزان مدفوعاته – بعيدا عن نقص حصيلة الصادرات أو زيادة تكاليف الواردات – مركزا مرضيا.	تصرف الموارد بموجبه، عادة على مدى ستة أشهر على الأقل طبقا للنصوص الخاصة بمراحل عمليات الشراء في الاتفاق.
مساعدات الطوارئ	توفير مساعدات في حالات مصاعب ميزان المدفوعات المرتبطة بما يلي:		لا توجد، وإن كانت المساعدات المقدمة في مرحلة ما بعد الصراعات يمكن تجزئتها إلى عمليتي شراء أو أكثر.
(١) الكوارث الطبيعية (١٩٦٢)	الكوارث الطبيعية	بذل جهود معقولة للتغلب على مصاعب ميزان المدفوعات.	
(٢) مرحلة ما بعد الصراعات (١٩٩٥)	مرحلة ما بعد الاضطرابات الأهلية أو الاضطراب السياسي أو الصراع المسلح على الصعيد الدولي.	التركيز على بناء القدرات المؤسسية والإدارية لتمهيد السبيل لعقد اتفاق للحصول على شريحة ائتمانية عليا أو اتفاق في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر.	
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل			
تسهيل النمو والحد من الفقر (١٩٩٩)	توفير مساعدات أطول أجلا لمعالجة المصاعب الهيكلية المتأصلة في ميزان المدفوعات، وتحقيق نمو متواصل من شأنه الحد من الفقر.	عقد اتفاق مدته ٣ سنوات في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر، ووضع برنامج مدعم بموارد من التسهيل المذكور يستند إلى تقرير استراتيجية الحد من الفقر الذي يعده البلد المعني في إطار عملية قائمة على المشاركة وتكامل السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية، وسياسات الحد من الفقر.	صرف دفعات نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات.
تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (٢٠٠٦)	توفير مساعدات قصيرة الأجل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات والناشئة عن صدمة خارجية.	اعتماد برنامج مدته من سنة واحدة إلى سنتين ينطوي على تصحيحات اقتصادية كلية تسمح للعضو المعني بالتكيف مع الصدمة ، مع اعتبار الإصلاح الهيكلي أمرا مهما للتكيف مع الصدمة، أو من أجل تخفيف تأثير الصدمات المستقبلية.	صرف دفعات نصف سنوية أو ربع سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء، وكذلك استكمال المراجعة في معظم الحالات.

[1] فيما عدا حالة تسهيل النمو والحد من الفقر، يتم تمويل القروض التي يقدمها الصندوق من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصص لكل عضو حصة تمثل التزامه المالي. ويوفر العضو جزءا من حصته بالعملات الأجنبية المقبولة لدى الصندوق — أو بوحدات حقوق السحب الخاصة (راجع الإطار ٣-١) والباقي بعملته المحلية.ويتم الصرف من القرض المقدم من الصندوق أو يقوم المقترض بالسحب منه عن طريق شراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتحقق سداد القرض بأن يقوم المقترض بإعادة شراء عملته من الصندوق بالعملة الأجنبية. راجع الإطار ٥-١ الموجود على اسطوانة السي دي روم، والذي يتناول آلية التمويل المتبعة لدى الصندوق. أما الإقراض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فيتم تمويله من صندوق استئماني منفصل هو الصندوق الاستئماني لتسهيل النمو والحد من الفقر.

[2] يتم تحديد معدل الرسم على الموارد المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة. ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لكل المبالغ المسحوبة القائمة من حساب الموارد العامة في كل ربع سنة من السنة المالية للصندوق. وإضافة إلى ذلك، يحصل رسم خدمة غير متكرر بواقع ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، وذلك فيما عدا المسحوبات من الشريحة الاحتياطية. وهناك رسم التزام يحصل مقدما (يمثل ٢٥ نقطة أساس على الملتزم بها في حدود ١٠٠٪ من الحصة، و١٠ نقط أساس على ما يتجاوز ذلك (ينطبق على المبلغ الذي قد يتم سحبه في كل فترة (سنوية) بموجب اتفاق استعداد ائتماني؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي عند إجراء المسحوبات اللاحقة بموجب ذلك الاتفاق.

حدود استخدام الموارد[١]	الرسوم[٢]	شرط إعادة الشراء (السداد)[٣]		
		جدول السداد الإلزامي (بالسنوات)	جدول توقعات إعادة الشراء (بالسنوات)	الأقساط
١٠٠٪ من الحصة سنويا، و٣٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي	معدل الرسم الأساسي + الرسوم الإضافية (بواقع ١٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ من الحصة و٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من الحصة)[٥]	٥ – ٣,٢٥	٤ – ٢,٢٥	ربع سنوية
١٠٠٪ من الحصة سنويا، و٣٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي.	معدل الرسم الأساسي + الرسوم الإضافية (بواقع ١٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٢٠٠٪ من الحصة و٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من الحصة).[٥]	١٠ – ٤,٥	٧ – ٤,٢٥	نصف سنوية
لا توجد حدود لاستخدام الموارد، ولا يتاح هذا التسهيل إلا في حالة تجاوز الموارد المستخدمة طبقا للاتفاق العادي، حدها السنوي أو حدها التراكمي.	معدل الرسم الأساسي + الرسوم الإضافية (بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، ثم يرتفع بمقدار ٥٠ نقطة أساس بعد سنة واحدة من الدفعة المنصرفة الأولى ومن ثم بعد كل ستة أشهر حتى يبلغ الحد الأقصى. وهو ٥٠٠ نقطة أساس).	٣ – ٢,٥	٢,٥ – ٢	نصف سنوية
٤٥٪ من الحصة كحد أقصى بالنسبة لكل عنصر – أي نقص حصيلة الصادرات والارتفاع المفرط في تكاليف استيراد الحبوب – مع تطبيق حد مركب على العنصرين معا نسبته ٥٥٪ من الحصة.	معدل الرسم الأساسي	٥ – ٣,٢٥	٤ – ٢,٢٥	ربع سنوية
٢٥٪ من الحصة بوجه عام، وإن كان من الممكن إتاحة مبالغ أكبر في الحالات الاستثنائية.	معدل الرسم الأساسي، غير أن هناك إمكانية لدعم معدل الرسم بحد أقصى هو ٠,٥٪ سنويا بشرط توافر الموارد.	٥ – ٣,٢٥	لا ينطبق	ربع سنوية
١٤٠٪ من الحصة، والحد الأقصى في الظروف الاستثنائية هو ١٨٥٪.	٠,٥٪	١٠ – ٥,٥	لا ينطبق	نصف سنوية
٢٥٪ من الحصة سنويا، و٥٠٪ من الحصة على أساس تراكمي عدا الظروف الاستثنائية	٠,٥٪	١٠ – ٥,٥	لا ينطبق	نصف سنوية

[٣] في حالة عمليات الشراء التي تمت بعد ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٠، يتوقع من الأعضاء إجراء عمليات إعادة الشراء (عمليات السداد) وفقا للجدول الزمني لتوقعات إعادة الشراء؛ ويجوز للصندوق، بناء على طلب العضو المعني، أن يعدل جدول توقعات إعادة الشراء إذا اتفق المجلس التنفيذي على أن الوضع الخارجي للعضو المعني لم يتحسن بما يكفي لإجراء عمليات إعادة الشراء.

[٤] المقصود بالشريحة الائتمانية هو حجم عمليات إعادة الشراء (الدفعات المنصرفة) من حيث نسبتها من حصة العضو المعني في الصندوق؛ فمثلا، تندرج الدفعات المنصرفة التي تكون في حدود ٢٥٪ من حصة العضو ضمن الشريحة الائتمانية الأولى وهي تقتضي من الأعضاء أن يبرهنوا على بذل جهود معقولة من أجل التغلب على المشكلات التي يواجهونها في موازين مدفوعاتهم. ويشار إلى طلبات دفعات تتجاوز ٢٥٪ باسم المسحوبات من الشريحة الائتمانية العليا؛ وتتم بأقساط كلما أوفى المقترض بأهداف أداء محددة. وترتبط هذه الدفعات المنصرفة عادة باتفاق الاستعداد الائتماني. أما استخدام موارد الصندوق خارج نطاق الاتفاقات فيعتبر نادرا، ويتوقع له أن يظل كذلك.

[٥] تم استحداث هذا الرسم الإضافي في نوفمبر ٢٠٠٠.

وبمقدور الصندوق أيضا أن يقدم قروضا في إطار تسهيلات الإقراض التابعة له عن طريق آلية التكامل التجاري (TIM) التي استحدثها في السنة المالية ٢٠٠٤. وهذه الآلية في ذاتها ليست تسهيلا إقراضيا، بل هي سياسة ترمي إلى جعل موارد الصندوق متاحة بطريقة أكثر وضوحا للبلدان الأعضاء المؤهلين في إطار تسهيلات الصندوق المالية القائمة. وقد تم تصميم هذه الآلية من أجل تخفيف حدة المخاوف بين بعض البلدان النامية من أن أوضاع موازين مدفوعاتها يمكن أن تتضرر، وإن كان ذلك بصورة مؤقتة، من تغير مراكزها التنافسية في الأسواق العالمية نتيجة التحرير متعدد الأطراف.

ويمكن الاطلاع في جداول الملحق الثاني، الموجود على اسطوانة السي دي روم، على المعلومات التفصيلية المتعلقة بمقادير الإقراض التي وافق عليها الصندوق، والائتمان القائم، ومدفوعات السداد، مقسمة حسب تسهيل الإقراض والسنة المالية.

ويقوم المجلس التنفيذي للصندوق بصورة متكررة بمراجعة سياسات الصندوق وأدواته وتنقيحها كي يتأكد من أنها تلبي احتياجات الأعضاء المتطورة باستمرار. وقد شرع المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ في إعداد أداة جديدة للتمويل الطارئ يمكن لبلدان الأسواق الصاعدة النشطة في أسواق رأس المال الدولية أن تسحب منها إن واجهت خسارة مفاجئة ومؤقتة في السيولة. ولمساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحاشي مراكمة مقادير مفرطة من الديون بعد الاستفادة من تخفيف أعباء الديون، قرر المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك الدولي تقوية إطار استمرارية تحمل الدين الذي وضعته المؤسستان في عام ٢٠٠٥، وشرع الصندوق والبنك في برنامج للتواصل بشأن الطرق التي تحقق فعالية أكبر في استخدام ذلك الإطار. وقد قام المجلس التنفيذي أيضا باستعراض تقرير مكتب التقييم المستقل (مكتب التقييم المستقل؛ الإطار ٥–٣) الذي يحمل العنوان "صندوق النقد الدولي والعون المقدم إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء" ("The IMF and Aid to Sub-Saharan Africa"). واستكمل مراجعة "التقييمات اللاحقة" — أي تقييمات حالات نجاح البرامج المدعمة بموارد الصندوق وحالات فشلها في البلدان ذات القروض المتكررة والقروض الأطول أجلا — وراجع تجارب الصندوق في مجال الاتفاقات الوقائية في الفترة ١٩٩٢–٢٠٠٥، وهي الاتفاقات التي تعطي البلدان التي لا تواجه مشكلات في موازين المدفوعات الحق في السحب من المساعدات المالية من الصندوق عند الحاجة، بشرط تطبيق سياسات معينة.

اقتصادات الأسواق الصاعدة

انتقل العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة من العلاقة القائمة على البرامج مع الصندوق إلى الاكتفاء بالعلاقة القائمة على الرقابة. ونظرا لاكتساب هذه البلدان القدرة على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، فقد سددت للصندوق قروضه قبل مواعيدها المقررة، وحدث انخفاض هائل في احتياجها إلى الحصول من الصندوق على قروض جديدة.

الإقراض

هبط الائتمان القائم المقدم من الصندوق حسب الوضع في نهاية السنة المالية ٢٠٠٧ إلى ٧,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة مقارنة بمبلغ ١٩,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في إبريل ٢٠٠٦، وذلك بسبب استمرار السداد المبكر للقروض القائمة وانخفاض مستوى الدفعات المنصرفة الجديدة (الشكل البياني ٣–١).[٣٦] ففي السنة المالية ٢٠٠٧، قام ٩ من البلدان الأعضاء — هم بلغاريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإكوادور، وهايتي، وإندونيسيا، وملاوي، والفلبين، وصربيا، وأوروغواي — بسداد التزاماتها القائمة للصندوق قبل المواعيد المقررة، وقد بلغ مجموع مبالغ السداد هذه ٧,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. أما الدفعات المنصرفة من الصندوق، فقد بلغت ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة قدم الصندوق معظمها إلى تركيا.

الشكل البياني ٣–١: القروض العادية القائمة، السنوات المالية ١٩٩٧–٢٠٠٧

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

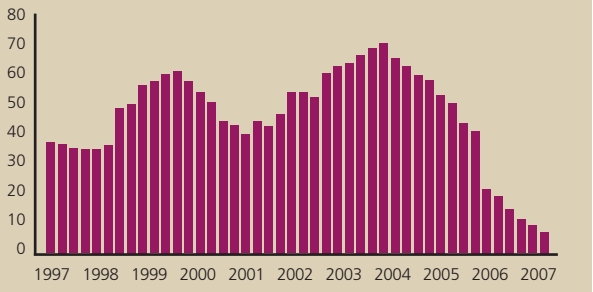

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

وقد حدث هبوط شديد في الالتزامات الجديدة التي أبرمها الصندوق، وذلك من ٨,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في السنة المالية ٢٠٠٦ إلى ٢٣٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في السنة المالية ٢٠٠٧، نظرا للموافقة على اتفاقين جديدين للاستعداد الائتماني مع باراغواي وبيرو. وكانت هناك ٧ اتفاقات استعداد ائتماني سارية حسب الوضع في نهاية السنة المالية ٢٠٠٧ منها ٤ اتفاقات تعامل كاتفاقات وقائية، حيث أشار المقترضون إلى عزمهم على عدم السحب بموجبها. وفي نهاية إبريل ٢٠٠٧، بلغت الأرصدة غير المسحوبة بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني القائمة ٣,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

[٣٦] ارتفعت السيولة لدى الصندوق، مقيسة بالقدرة على الالتزام الآجل (FCC)، إلى رقم غير مسبوق في نهاية إبريل، إذ بلغت ١٢٦,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقارنة بمبلغ ١٢٠,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠٠٦، وهو ما يعود في المقام الأول إلى الهبوط الكبير في الإقراض.

أداة التمويل الجديدة

دعا عدد من أعضاء الصندوق إلى النظر في استحداث أداة تمويل جديدة تكون مصممة على وجه التحديد لدعم الجهود التي يقوم بها الأعضاء النشطون في أسواق رأس المال الدولية من أجل منع وقوع الأزمات. وكجزء من الخلفية التحليلية اللازمة لتصميم تلك الأداة، عقد المجلس التنفيذي حلقة دراسية غير رسمية في مايو ٢٠٠٦ لمناقشة دراسة حول دور البرامج المدعمة بموارد الصندوق في منع وقوع الأزمات.[٣٧] وقد خلصت تلك الدراسة، استنادا إلى البحث النظري والتجريبي، إلى أن إتاحة موارد الصندوق يمكن أن يكون لها تأثير مهم على تخفيض احتمالات وقوع الأزمات. وفضلا على ذلك، فإن التأثير الحدي للدعم المقدم من الصندوق يعتمد على نوعية سياسات العضو المعني والأساسيات الاقتصادية لديه — وتبعا لذلك، فإن إتاحة موارد الصندوق المالية يمكن أن يكون لها أثر تكميلي قوي على جهود العضو ذاته من أجل منع وقوع الأزمات. واستنادا إلى هذا البحث التحليلي، ناقش المجلس التنفيذي في حلقة دراسية عقدت في أغسطس ٢٠٠٦ أهداف أداة التمويل الجديدة، آخذا في الحسبان تجارب الصندوق مع أداة أسبق هي خطوط الائتمان الطارئ (CCL).[٣٨]

ومن شأن استحداث أداة ناجحة أن يقلل مخاطر وقوع الأزمات عن طريق منح الأعضاء المؤهلين — أي الأعضاء الذين يتبعون سياسات سليمة — إمكانية استخدام خط الائتمان المعني، وبذلك يتحقق تقليل الحافز لدى مستثمري القطاع الخاص على تخفيض أحجام تعرضهم في وقت مبكر، أي عند ظهور أولى بوادر المصاعب. ومن الضروري أن تحقق تلك الأداة أيضا توازنا بين وضوح إمكانية الوصول إلى التمويل المقدم من الصندوق وبين الضمانات الوقائية الملائمة لموارد الصندوق، والسيطرة على التعارض بين توجيه إشارات إيجابية قوية عندما تسود أوضاع جيدة وبين إمكانية توليد إشارات سلبية نتيجة الدخول إلى استخدام الأداة أو الخروج منه عندما تتدهور الأحوال السائدة.

وفي الاجتماعات السنوية التي عقدت في سبتمبر ٢٠٠٦، طلبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى الصندوق أن يواصل عمله في تصميم أداة جديدة، تسمى مؤقتا خط الائتمان الاحتياطي لزيادة الموارد. وقد يسرت عمليات التواصل التي قامت بها الإدارة العليا للصندوق وخبراؤه مع المسؤولين ومع العاملين في السوق مزيدا من العمل في تصميم تلك الأداة، وفي مارس ٢٠٠٧ ناقش المجلس التنفيذي تقريرا يسعى إلى تحقيق المزيد من التقارب بين وجهات النظر بشأن القضايا الأساسية في تصميم الأداة، وهي إطار الأهلية، وهيكل المراقبة، ومستويات إتاحة الموارد، والشروط المالية، وشرط الإلغاء التلقائي.[٣٩] وقد أوضحت تلك المناقشة المجالات التي تم التوصل فيها إلى أرضية مشتركة وكشفت المجالات التي يلزم بشأنها تحقيق مزيد من التقدم. ودعا المجلس التنفيذي خبراء الصندوق إلى إعداد تقرير متابعة ينقح المقترحات المعنية.

البلدان منخفضة الدخل

تحدد الاستراتيجية متوسطة الأجل الحاجة إلى إضفاء مزيد من المرونة على عمل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل، وكذلك زيادة تركيزه على ما هو أساسي وعلى المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بالميزة النسبية ويمتلك الخبرة فيها. وفي السنوات القليلة الماضية، وافق المجلس على مجموعة متنوعة واسعة من الأدوات بهدف معاونة البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في الصندوق على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو المتواصل، وهما أمران على أهمية بالغة من أجل تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة (الإطار ٣–٢). ويقدم الصندوق، إضافة إلى إسداء المشورة إلى البلدان في إطار أنشطته الرقابية، المشورة والمساعدة الفنية وتخفيف أعباء الديون في إطار التسهيلات المالية السابق وصفها، ويذهب ٩٠٪ من المساعدة الفنية من الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (راجع الفصل الرابع). أما فيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل المؤهلة للحصول على القروض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر والتي لا تريد تلقي المساعدات المالية من الصندوق ولكنها تريد الحصول على دعم لسياساتها عن طريق النصيحة والمشورة، فقد أنشأ الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٦ أداة تسمى أداة دعم السياسات (PSI). وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧، كانت أربعة بلدان قد تقدمت بطلبات للاستفادة من تلك الأداة وحصلت بالفعل على الدعم في إطارها. ويواصل الصندوق أيضا الدعوة إلى تحقيق ختام ناجح لجولة مفاوضات الدوحة التجارية (الإطار ٣–٣).

الإقراض الميسر

وافق المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ على ١٠ اتفاقات جديدة في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر (الجدول ٣–٢) بلغ مجموع التزاماتها ٤٠١,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ووافق المجلس أيضا على زيادة في الموارد في اتفاقين معقودين في إطار التسهيل المذكور بلغ مجموعها في الاتفاقين معا ٣٦,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس على طلب كينيا تخفيضا قدره ٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من حجم استخدام الموارد في ظل الاتفاق المعقود معها بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر وذلك نظرا إلى تحسن وضعها الخارجي. وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧، كانت هناك اتفاقات قائمة عقدها الصندوق في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر لدعم برامج الإصلاح في ٢٩ بلدا عضوا. وقد بلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة ٣,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (الشكل البياني ٣–٢). وحتى الآن لم يطلب أي بلد مساعدة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية.

[٣٧] يمكن الاطلاع على الدراسة التي تحمل عنوان «دور الدعم المقدم من الصندوق في منع الأزمات» (The Role of Fund Support in Crisis Prevention) (٢٣ مارس ٢٠٠٦) في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org.

[٣٨] وردت خلاصة مناقشات المجلس في نشرة المعلومات المعممة رقم 06/104، والتي يمكن الاطلاع عليها على اسطوانة السي دي روم، وكذلك في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn06104.htm. ويمكن الاطلاع على صحيفة حول خطوط الائتمان الطارئ في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/exr/facts/ccl.htm. وقد استحدث الصندوق خطوط الائتمان الطارئ في ١٩٩٩ كجزء من تحركاته في مواجهة الانتشار السريع للاضطراب في الأسواق المالية العالمية إبان الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧–١٩٩٨. وكان الهدف من تلك الأداة هو توفير خط دفاع وقائي للأعضاء الذي ينتهجون سياسات سليمة ولا يواجهون مخاطر أزمة في المدفوعات الخارجية ناجمة عن تصرفاتهم، ولكنهم معرضون لآثار العدوى من أزمات الحساب الرأسمالي الواقعة في بلدان أخرى. ورغم التغييرات الرامية إلى جعل خطوط الائتمان الطارئ أكثر جاذبية لدى الأعضاء، لم تستخدم تلك الأداة على الإطلاق، وقد وافق المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣ على انتهاء سريانها.

[٣٩] يمكن الاطلاع على تقرير الخبراء الذي يحمل عنوان «النظر مجددا في إنشاء أداة جديدة للسيولة تستفيد منها البلدان المتاح لها النفاذ إلى الأسواق — قضايا أساسية في تصميم الأداة» ("Further Consideration of a New Liquidity Instrument for Market Access Countries—Design Issues,") الصادر في ١٣ فبراير ٢٠٠٧ في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4044. أما خلاصة مناقشات المجلس في هذا الشأن، والصادرة في نشرة المعلومات المعممة رقم 07/40، فيمكن الاطلاع عليها على اسطوانة السي دي روم وكذلك في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2007/pn0740.htm.

الجدول ٣-٢: الاتفاقات الموافق على عقدها في إطار تسهيل النمو والحد من الفقر في السنة المالية ٢٠٠٧

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

العضو	تاريخ بدء السريان	المقدار الموافق عليه[١]
الاتفاقات الجديدة		
أفغانستان	٢٦ يونيو ٢٠٠٦	٨١,١
بوركينا فاصو	٢٣ إبريل ٢٠٠٧	٦,٠
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢٢ ديسمبر ٢٠٠٦	٣٦,٢
غامبيا	٢١ فبراير ٢٠٠٧	١٤,٠
هايتي	٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦	٧٣,٧
مدغشقر	٢١ يوليو ٢٠٠٦	٥٥,٠
موريتانيا	١٨ ديسمبر ٢٠٠٦	١٦,١
مولدوفا	٥ مايو ٢٠٠٦	٨٠,١
رواندا	١٢ يونيو ٢٠٠٦	٨,٠
سيراليون	١٠ مايو ٢٠٠٦	٣١,١
المجموع الفرعي		٤٠١,٢
الزيادات/التخفيضات		
بوركينا فاصو	٨ سبتمبر ٢٠٠٦	٦,٠
مولدوفا	١٥ ديسمبر ٢٠٠٦	٣٠,٨
كينيا	١١ إبريل ٢٠٠٧	(٧٥,٠)
المجموع الفرعي		(٣٨,٢)
المجموع		٣٦٣,٠

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.
[١] في حالة الزيادات/التخفيضات، لا يظهر إلا مقدار الزيادة/التخفيض.

تخفيف أعباء الديون

استمرت في السنة المالية ٢٠٠٧ جهود تخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة هيبيك المعززة والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. وقد تم استحداث شرط الإلغاء التلقائي في بداية مبادرة هيبيك عام ١٩٩٦، مما قصر الأهلية على البلدان التي سبق أن بدأت تطبيق برامج مدعمة بموارد الصندوق أو بموارد مؤسسة «أيدا»[٤٠] في غضون فترة سنتين كي تحول دون تحويل هذه المبادرة إلى مبادرة دائمة، وكي تقلل إلى أدنى حد ممكن من احتمال الخطر المعنوي الناشئ عن الاقتراض المفرط توقعا للحصول على تخفيف أعباء الديون، وتشجع التبكير باعتماد الإصلاحات. وفي أعقاب تمديدات عديدة على مر السنين، أقر المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك الدولي في اجتماعهما في سبتمبر ٢٠٠٦ بأن جعل شرط الإلغاء التلقائي يسري في نهاية ٢٠٠٦ بدون أي تعديل، يمكن أن يدع أعباء الديون على عدة بلدان عند مستويات تزيد عن الحدود الدنيا الواردة في المبادرة وبدون أي إمكانية أخرى للاستفادة من هذا الإطار الشامل. وتبعا لذلك، تم التوصل إلى اتفاق على ترك شرط الإلغاء التلقائي يسري وفي الوقت ذاته إجراء التعديل بأثر غير رجعي في حالة جميع البلدان التي تم تقييمها على أنها استوفت معايير الدخل والمديونية استنادا إلى بيانات نهاية عام ٢٠٠٤، بما في ذلك البلدان التي قد يتم تقييمها على أنها استوفت هذه المعايير في نقطة زمنية في المستقبل.

الشكل البياني ٣-٢: القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة، السنوات المالية ١٩٩٧-٢٠٠٧

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة)

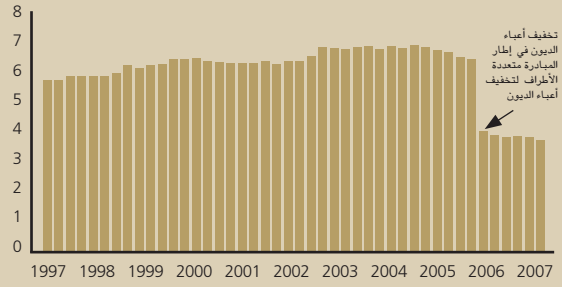

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي

ودعا المديرون التنفيذيون خبراء الصندوق إلى إجراء جرد في غضون بضع سنوات من أجل مراجعة الخيارات المتعلقة بالمدة المتبقية لمبادرة هيبيك. وحثوا الخبراء أيضا على مواصلة التعاون مع السلطات القُطرية على وضع وتنفيذ استراتيجيات للإصلاح ومساعدة هذه البلدان على التأهل للحصول مباشرة على المساعدة في إطار مبادرة هيبيك. وفي الوقت ذاته، حثوا البلدان المتبقية على بذل كل الجهود الممكنة من أجل إرساء سجل أداء إيجابي في الأداء على مستوى السياسات وتنفيذ استراتيجياتها للحد من الفقر بشكل يبعث على الارتياح كي تستطيع البدء في الحصول على تخفيف أعباء الديون.[٤١]

وحسب الوضع في إبريل ٢٠٠٧، كان هناك ٣٠ بلدا قد وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة هيبيك المعززة، منها ٢٢ بلدا كانت قد وصلت إلى نقط الإنجاز كل فيما يخصه.[٤٢] وقد التزم الصندوق حتى الآن بما يعادل ١,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في إطار مبادرة هيبيك، وقام بصرف ما يعادل ١,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي السنة المالية ٢٠٠٧، وصل بلد عضو واحد هو (هايتي) إلى نقطة اتخاذ القرار، ووصل ٣ أعضاء آخرون (هم ملاوي وسيراليون وسان تومي وبرينسيبي) إلى نقطة الإنجاز، وقد أضيفت أفغانستان إلى قائمة البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة في إطار مبادرة هيبيك.

[٤٠] مؤسسة «أيدا» (IDA) هي الهيئة التابعة للبنك الدولي التي توفر قروضا بدون فائدة ومنحا لأفقر البلدان.
[٤١] للاطلاع على خلاصة مناقشات المجلس في هذا الشأن، راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 06/107 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش القضايا المرتبطة بشرط الإلغاء التلقائي في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" (IMF Executive Board Discusses Issues Related to the Sunset Clause of the Initiative for Heavily Indebted Poor Countries) على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn06107.htm.
[٤٢] كي يتأهل البلد المعني للحصول على المساعدة في إطار مبادرة هيبيك، يجب أن ينتهج سياسات اقتصادية قوية مدعمة بموارد الصندوق والبنك الدولي. وبعد إرساء سجل أداء إيجابي جيد ووضع تقرير عن استراتيجية الحد من الفقر أو تقرير مؤقت عن استراتيجية الحد من الفقر، يقال إن ذلك البلد وصل إلى نقطة اتخاذ القرار الخاصة به، وعندها يقرر الصندوق والبنك الدولي رسميا أهلية البلد ويلتزم المجتمع الدولي بتخفيض ديون ذلك البلد إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. ويجب عندئذ على ذلك البلد أن يواصل سجل أدائه الإيجابي بدعم من المجتمع الدولي، فينفذ الإصلاحات الأساسية على مستوى السياسات، ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويعتمد تقرير استراتيجية الحد من الفقر ويطبقه. ويقوم عندئذ الدائنون في إطار نادي باريس وغيرهم من الدائنين الثنائيين والتجاريين بإعادة جدولة الالتزامات التي سيحين موعد سدادها. ويصل البلد إلى نقطة الإنجاز الخاصة به متى بلغ الأهداف المحددة عند نقطة اتخاذ القرار. وبعدها يتلقى البلد رصيد تخفيف أعباء الديون الملتزم به.

الإطار ٣-٢: متابعة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة

يقوم الصندوق والبنك الدولي بمتابعة ما تحرزه البلدان منخفضة الدخل صوب تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة، وذلك بأنهما ينشران سنويا ما يتوصلان إليه من نتائج في هذا الشأن في مطبوعة مشتركة هي تقرير الرصد العالمي (GMR). وقد خلص العدد الرابع من ذلك التقرير، والصادر في إبريل ٢٠٠٧، إلى أن ما تحقق من تقدم بشأن الهدف الأول — وهو تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥— كان وفق المسار المحدد في جميع المناطق النامية عدا بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ولكن الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف المتمثلة في تخفيض معدلات وفيات الأطفال ومعدلات انتشار الأمراض وتحقيق إمكانية استمرار البيئة كانت دون المطلوب. وقد دعا التقرير إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمساواة بين النوعين — ليس فقط لاعتبارات المساواة، وإنما أيضا لأن تمكين المرأة يعتبر أمرا أساسيا للرفاه الاقتصادي والمضي قدما لتحقيق الأهداف الأخرى للتنمية للألفية الجيدة — وإيلاء المزيد من الاهتمام للدول الهشة، والتي تمثل ٢٧٪ من أشد السكان فقرا في العالم النامي (أي الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا).[١] فاحتمالات النجاح في تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة في الدول الهشة — وهي بلدان وأقاليم منخفضة الدخل ينظر إلى المؤسسات والحوكمة فيها على أنهما يتسمان بالضعف، مما يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي وتوصيل الخدمات الاجتماعية الأساسية — أقل مما لدى سواها بوجه عام، ومعظم هذه الدول خارجة من مرحلة الصراعات.

ومن الضروري تحقيق زيادة كبيرة في المعونة إذا كان يراد للبلدان النامية أن تسرع بوتيرة جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة. غير أن الالتزامات الفعلية بتقديم المعونة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، حسبما هي مسجلة لدى لجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي — باستثناء المعاملات الاستثنائية الخاصة بتخفيف أعباء الديون — شهدت هبوطا، وتشير التوقعات التي تغطي الفترة حتى نهاية ٢٠٠٨ إلى هبوط أحجام المعونة إلى مستوى أقل من التعهدات الصادرة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في عام ٢٠٠٢، والتعهدات الصادرة في قمة مجموعة الثمانية في مدينة غلينيغلز في عام ٢٠٠٥. ويواصل الصندوق حث المانحين الثنائيين على زيادة مستويات المعونة وجعلها أكثر وضوحا. ويسدي الصندوق أيضا المشورة ويقدم المساعدة الفنية إلى البلدان المتلقية للمعونة في مجالات خبرته كي يتأكد من قدرة تلك البلدان على استخدام الزيادة في المعونة بشكل فعال بدون التأثير سلبا على الاستقرار الاقتصادي الكلي أو مزاحمة استثمارات القطاع الخاص أو الارتداد إلى أوضاع المديونية التي لا يمكن الاستمرار في تحملها.

ويتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع البنك الدول بشأن العديد من القضايا المتعلقة بالبلدان منخفضة الدخل إضافة إلى تقرير الرصد العالمي، بما في ذلك عملية تقارير استراتيجية الحد من الفقر، وتخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة هيبيك، والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، وإطار استمرارية تحمل الدين، وبرنامج تقييم القطاع المالي (يرد وصف لهذا البرنامج في الفصل الثاني). وقد قامت لجنة خارجية في السنة المالية ٢٠٠٧ بدراسة حول التعاون بين البنك والصندوق ترد مناقشة لها في الفصل الخامس.

[١] يمكن الاطلاع على «تقرير الرصد العالمي: مجابهة تحديات المساواة بين النوعين والدول الهشة» (Global Monitoring Report: Confronting the Challenges of Gender Equality and Fragile States) في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=20364.0.

وقد تم إطلاق المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون في عام ٢٠٠٦ من أجل تحقيق تخفيض جديد في ديون البلدان منخفضة الدخل المؤهلة وتزويدها بموارد إضافية من أجل المعاونة على بلوغ أهداف التنمية للألفية الجديدة. وهذه المبادرة، التي اقترحتها بلدان مجموعة الثمانية، هي آلية مختلفة عن مبادرة هيبيك ولكنها مربوطة بها من الوجهة التشغيلية. وفي إطار هذه المبادرة، يوفر الصندوق ومؤسسة «أيدا» وصندوق التنمية الإفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، تخفيف أعباء الديون بنسبة ١٠٠٪ على المطالبات المؤهلة الصادرة عن البلدان التي تبلغ نقطة الإنجاز في إطار مبادرة هيبيك المعززة. وإضافة إلى ذلك، يوفر الصندوق تخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون إلى جميع أعضائه ممن يكون دخل الفرد السنوي لديهم ٣٨٠ دولارا أو أقل (بما في ذلك بلدان اثنان من غير المستفيدين من مبادرة هيبيك هما كمبوديا وطاجيكستان).[٤٣]

وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧، كان الصندوق قد قدم تخفيفا لأعباء الديون في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون بلغ مجموعه ٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٢٤ بلدا. وقد تم تمويل تخفيف أعباء الدين من مزيج من الموارد من

[٤٣] للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 05/164 في موقع الصندوق على العنوان التالي:.www.imf.org/external/np/sec/pn/2005/pn05164.htm

الإطار ٣–٣: البلدان منخفضة الدخل وتحرير التجارة

ناقش المجلس التنفيذي في أغسطس ٢٠٠٦ تقريرا بعنوان «جدول أعمال الدوحة للتنمية والمعونة من أجل التجارة»، وهو تقرير تعاون في إعداده خبراء الصندوق والبنك الدولي.[١] وقد شدد المديرون التنفيذيون على أن العمل بشأن مبادرة «المعونة من أجل التجارة» ينبغي أن يمضي قدما بصرف النظر عن حالة دورة الدوحة. ورغم أن مبادرة «المعونة من أجل التجارة» لا يمكن أن تكون بديلا عن تحقيق نتيجة طموحة من دورة الدوحة، فإن هذه المبادرة قد تمكن البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من فرص التجارة التي تنشأ عن انفتاح الأسواق العالمية، وذلك عن طريق معاونة تلك البلدان على علاج قيود البنى التحتية وغيرها من قيود العرض. ومن المتوقع أن يواصل الصندوق تدخلاته الانتقائية في إطار ولايته ومجالات اختصاصه الأساسية، بما في ذلك الانعكاسات الاقتصادية الكلية للتغيرات في السياسات التجارية والبيئة التجارية العالمية، وإسداء المشورة بشأن الإصلاح الضريبي والجمركي.

وقد أحيط المجلس علما بالمقترحات التي أعدتها فرقة العمل المعنية بالإطار المتكامل المعزز للمساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة وبمبادرة المعونة من أجل التجارة والتي أطلقتها منظمة التجارة العالمية. ولا تزال الأولويات المرتبطة بالتجارة في العديد من أقل البلدان نموا منفصلة في الوقت الراهن عن عملية تقارير استراتيجية الحد من الفقر. وإزاء هذه الخلفية، ذكر المديرون التنفيذيون أن تطبيق التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإطار المتكامل يمكن أن يسمح لهذا الإطار بأن يؤدي دورا أكثر فعالية في المعاونة على تحديد الاحتياجات في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة وتنسيق المساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة. ورحب المديرون بالتوصيات الرامية إلى تقوية القدرات في البلدان المستفيدة من الإطار المتكامل وتحسين حوكمة الإطار المذكور، واطلعوا على التزامات المانحين من أجل تمويل هذا الجهد.[٢]

ورغم أن منافع تحرير التجارة تفوق آثاره السلبية بوجه عام، فإن بعض البلدان منخفضة الدخل قد تتضرر في المدى القصير من جراء تدابير تحرير التجارة التي تعرض صادرات تلك البلدان لمنافسة أشد أو تقلل إيراداتها بسبب تخفيض التعريفات الجمركية أو تزيد تكلفة واردات الأغذية بسبب رفع الدعم عن المنتجات الزراعية. وفي عام ٢٠٠٤، استحدث الصندوق آلية التكامل التجاري، وهي وسيلة تسمح للبلدان بأن تزيد من استخدامها لموارد الصندوق بموجب اتفاق قائم أو اتفاق جديد في إطار واحد من التسهيلات المالية للصندوق عند الضرورة من أجل التكيف مع تراجع الأفضليات التجارية ومع أثر تحرير التجارة لدى البلدان الأخرى على موازين مدفوعات هذه البلدان. وقد وافق المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ على تشغيل آلية التكامل التجاري لصالح مدغشقر، وذلك في ضوء احتمال تعرض صادراتها من المنسوجات لتأثير انقضاء سريان حصص المنسوجات في عام ٢٠٠٥ حسبما تدعو إليه اتفاقية المنسوجات والملابس المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية وتأثير تطبيق قانون النمو والفرص لإفريقيا الأمريكي في ٢٠٠٧. وبتشغيل هذه الآلية، أصبحت مدغشقر مؤهلة للحصول على زيادة في استخدام موارد الصندوق في إطار الاتفاق المعقود معها بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر. ومدغشقر هي ثالث عضو يتم تشغيل آلية التكامل التجاري لصالحه.

[١] هذا التقرير متاح للاطلاع عليه في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=3886. أما نشرة المعلومات المعممة رقم 06/105 والتي تحتوي على خلاصة مناقشات المجلس في هذا الشأن، فيمكن الاطلاع عليها على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn06105.htm.

[٢] تشمل تلك التوصيات إنشاء أمانة تنفيذية جديدة تابعة لأمانة منظمة التجارة العالمية، واتخاذ تدابير من أجل تقوية القدرات في أقل البلدان نموا، والوصول إلى تمويل مستهدف يبلغ ٤٠٠ مليون دولار في فترة أولية تبلغ ٥ سنوات، ومراقبة الإطار وتقييمه.

حسابات مبادرة هيبيك غير المنصرفة (٠,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وموارد الصندوق (١,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) ومساهمات ثنائية (١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة). وفي السنة المالية ٢٠٠٧ تلقى ٤ أعضاء (هم ملاوي وموريتانيا وسيراليون وسان تومي وبرينسيبي) تخفيفا كاملا لأعباء الديون بلغ مجموعه ١٨٩,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.[٤٤]

إطار استمرارية تحمل الدين

الهدف الأساسي لإطار استمرارية تحمل الدين هو المعاونة على إرشاد قرارات الاقتراض التي تتخذها البلدان منخفضة الدخل،

[٤٤] يورد الجدول ٣–٣ والجدول ٣–٤ على اسطوانة السي دي روم أسماء البلدان التي تغطيها المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون ويصفان تطبيق تلك المبادرة.

عن طريق تحقيق التوازن بين حاجتها إلى الأموال وقدرتها على خدمة الدين. وقد أجرى المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ مناقشة ثانية لكيفية استخدام إطار استمرارية تحمل الدين، الذي أيده المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك الدولي في إبريل ٢٠٠٥، من أجل معاونة البلدان منخفضة الدخل التي تتلقى تخفيفا لأعباء الديون على تحاشي إعادة مراكمة الديون المفرطة.[٤٥] وقد ركزت مناقشات شهر نوفمبر ٢٠٠٦، والتي استندت إلى تقرير مشترك أعده خبراء الصندوق والبنك الدولي، على أفضل السبل لإدخال التحديات التي تواجهها السياسات ضمن عناصر هذا الإطار، وهي التحديات التي تفرضها الزيادة المتصورة في حيز الاقتراض نتيجة لتخفيف أعباء الديون في بعض البلدان منخفضة الدخل، وظهور جهات دائنة جديدة، وتزايد وزن الدين المحلي. ورغم أن هذه التطورات جديرة بالترحيب، فهي تنطوي أيضا على مخاطر جديدة ينبغي أن تتصدى لها البلدان المعنية وهي تواصل التقدم في تنفيذ سياسات رشيدة لإدارة الدين. وفي ضوء ذلك، دعا المديرون إلى تحسين مستوى الدقة والجودة في تحليلات استمرارية تحمل الدين.

وأكد المديرون مجددا أن التدفقات الميسرة لا تزال هي أنسب مصادر التمويل الخارجي للبلدان منخفضة الدخل، ودعوا في هذا الصدد إلى استمرار جهود المجتمع الدولي لزيادة توافر التمويل الميسر ووضوح مساره المستقبلي. غير أن المديرين أقروا بضرورة استمرار النظر — على أساس كل حالة على حدة — في مدى ملاءمة تقديم التمويل بشروط غير ميسرة حسب تأثير هذا التمويل على إمكانية الاستمرار في تحمل الدين وعلى قوة سياسات ومؤسسات البلد المدين ككل، ومدى جودة الاستثمار الذي سيتم تمويله وبرنامج الإنفاق العام ككل.

وأكد المديرون أن مدى فعالية الإطار يتوقف في نهاية المطاف على التوسع في استخدامه لدى الجهات الدائنة والمدينة، وشددوا على ضرورة زيادة التواصل مع الجهات الدائنة الرسمية. وشدد المديرون على الأهمية التي تُعلّق على البيانات الحديثة عالية الجودة بشأن عمليات الاقتراض والإقراض، وحثوا خبراء الصندوق على أن يقوموا، بالتعاون مع خبراء البنك الدولي، بنشر نتائج تحليلات استمرارية تحمل الدين على نطاق أوسع وبشكل أكثر فعالية.[٤٦] ورحب المديرون بإنشاء صفحة مخصصة في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت تتيح الاطلاع بسهولة على تحليلات استمرارية تحمل الدين، وأيدوا فكرة إنشاء صفحة مماثلة عن المعاملة التيسيرية للديون.[٤٧] وقد كثف الصندوق والبنك الدولي جهودهما في مجال التواصل بشأن الإطار، بما في ذلك مع الدائنين من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تشجيع ممارسات الإقراض المسؤول، وهما على استعداد للمعاونة في تصميم المبادئ في هذا المجال. كما أنهما يكثفان جهودهما الرامية إلى تقديم التدريب والمساعدة الفنية إلى البلدان المقترضة المعنية من أجل تقوية قدراتها في مجال إدارة الدين.

عاملة زراعية في طاجيكستان

أداة دعم السياسات

حققت عدة بلدان منخفضة الدخل تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة صوب الاستقرار الاقتصادي، ولم تعد في حاجة إلى المساعدة المالية من الصندوق. غير أنه بصرف النظر عما إذا كانت تلك البلدان تسعى للحصول على المساعدة المالية من الصندوق أم لا، فإنها قد تظل تسعى للحصول منه على المراقبة والدعم لسياساتها الاقتصادية وعلى المشورة بشأن تلك السياسات. وقد تم تصميم أدوات دعم السياسات، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٦، من أجل تلبية احتياجات هؤلاء الأعضاء عن طريق توفير الدعم على مستوى السياسات و"توجيه الإشارات".[٤٨] والمقصود بتوجيه الإشارات هو المعلومات التي يمكن أن توفرها أنشطة الصندوق بشكل غير مباشر عن أداء البلدان المعنية واحتمالاتها المستقبلية. ويمكن للأطراف الخارجية، بما في ذلك الدائنون في القطاع الخاص، والجهات المانحة والدائنة الرسمية، والجمهور بوجه عام، أن يستندوا إلى تلك المعلومات فيما يتخذونه من قرارات. أما في البلدان منخفضة الدخل، فإن تلك الإشارات توجه في المقام الأول في سياق تسهيل النمو والحد من الفقر وعملية تقارير استراتيجية الحد من الفقر المرتبطة بذلك التسهيل المالي. وهذه الأدوات مصممة على غرار تسهيل النمو والحد من الفقر وتحقق العديد من أغراضه وهي، شأنها شأن الاتفاقات المعقودة في إطار ذلك التسهيل المالي وعمليات تخفيف أعباء الديون، تستند إلى وضع تقرير عن استراتيجية الحد من الفقر. وتعتبر هذه الأدوات أيضا أدوات طوعية

[٤٥] جرت أول مناقشة في إبريل ٢٠٠٦؛ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 06/61 في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn0661.htm.

[٤٦] للاطلاع على خلاصة مناقشات المجلس في هذا الشأن، راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 06/136 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش تنفيذ إطار استمرارية تحمل الدين في مرحلة ما بعد تخفيف أعباء الديون على البلدان منخفضة الدخل" (IMF Executive Board Discusses the Application of the Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries Post Debt Relief) على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn06136.htm. ويمكن الاطلاع على تقرير الخبراء في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=3959 ؛ وقد تم أيضا وضع مذكرة إرشادية للخبراء بشأن تطبيق إطار استمرارية تحمل الدين في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/041607.pdf.

[٤٧] راجع موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/lic.aspx للاطلاع على تحليلات استمرارية تحمل الدين المدرجة ضمن التقارير القطرية. وقد أطلق الصندوق صفحة في موقعه الإلكتروني عن المعاملة التيسيرية للديون في يناير ٢٠٠٧؛ راجع موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/pdr/conc/index.htm.

[٤٨] للاطلاع على خلاصة مناقشات المجلس التي تمت فيها الموافقة على أداة دعم السياسات، راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 05/145 في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2005/pn05145.htm.

— حيث إن الأعضاء الذين يرغبون في تلك الأدوات يجب عليهم أن يطلبوا الحصول عليها — ومن ثم فإنهم يبرهنون بذلك على شعورهم القوي بملكية برامج السياسات، وينبغي أن تستوفي تلك البرامج نفس المعايير الرفيعة الموجودة في البرامج المدعمة بالمساعدة المالية من الصندوق. وفي حالة حدوث صدمة، يمكن أن توفر أداة دعم السياسات الملتزمة بالمسار المقرر أساسا للوصول بسرعة إلى موارد تسهيل النمو والحد من الفقر عن طريق تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية. ونشر وثائق أدوات دعم السياسات طوعي، شأنه شأن وثائق تسهيل النمو والحد من الفقر، ولكنه مفترض.

يقدم الصندوق المساعدات المالية في حالات الطوارئ إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة وإلى البلدان منخفضة الدخل الخارجة من مرحلة الصراعات أو في حالات الكوارث الطبيعية.

وإضافة إلى تشجيع الحوار الوثيق بشأن السياسات بين الصندوق وأعضائه من البلدان منخفضة الدخل، توفر أدوات دعم السياسات تقييمات من الصندوق أكثر تواترا للسياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء مقارنة بما هو ممكن في إطار عملية مشاورات المادة الرابعة؛ وبينما تجري مشاورات المادة الرابعة في العادة مرة كل عام، فإن المجلس التنفيذي يراجع الأداء في إطار أدوات دعم السياسات مرتين كل عام. ويتوقع من الأعضاء الذين يوفر لهم الصندوق أدوات دعم السياسات أن يقدموا بيانات حديثة ودقيقة إلى الصندوق من أجل التأكد من موضوعية تلك التقييمات.

وقد وافق الصندوق في السنتين الماضيتين على تقديم أدوات دعم السياسات إلى ٤ بلدان كما يلي: نيجيريا وأوغندا في السنة المالية ٢٠٠٦، والرأس الأخضر وتنزانيا في السنة المالية ٢٠٠٧.[٤٩] وأجرى المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ مراجعة لأداة دعم السياسات المتفق عليها مع أوغندا والبالغة مدتها ١٦ شهرا ووافق على تقديم أداة لدعم السياسات مدتها ٣ سنوات بناء على طلب أوغندا.

مساعدات الطوارئ

يقدم الصندوق المساعدات المالية في حالات الطوارئ إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة وإلى البلدان منخفضة الدخل الخارجة من مرحلة الصراعات (المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات (EPCA))، أو في حالات الكوارث الطبيعية (المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية (ENDA)). وتكون الفائدة المحصلة على مساعدات الطوارئ المقدمة إلى البلدان المؤهلة للاستفادة من تسهيل النمو والحد من الفقر مدعومة بشرط توافر الموارد التي يسهم بها البلدان الأعضاء؛ وسعر الفائدة المدعوم هو ٠,٥٪ سنويا.

وفي السنة المالية ٢٠٠٧، وافق المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ على تقديم مساعدات طوارئ بلغت ٥٠,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى لبنان في إطار المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات، وسددت جمهورية إفريقيا الوسطى وهايتي قروضهما السابق الحصول عليها في إطار المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات والتي بلغ مجموعها ٣٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة قبل المواعيد المقررة. وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧، كان هناك ائتمان قائم على بلدين هما العراق ولبنان في إطار المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات بلغ ٣٤٧,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وقد وافق الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٧ على تقديم قروض جديدة في إطار المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية. وحسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠٠٧، كان هناك ائتمان قائم في إطار المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية على ٣ بلدان — هي غرينادا وملديف وسري لانكا — بلغ مجموعه ١١١,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

مراجعة دور الصندوق وأدواته

قام المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ بمراجعة المشورة المقدمة من الصندوق بشأن استخدام المعونة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك استنادا إلى تقييم أجراه مكتب التقييم المستقل؛ ونظر المجلس في نتائج التقييمات اللاحقة وقيمتها؛ وقارن بين أداء البلدان التي عقد الصندوق معها اتفاقات وقائية وبين أداء البلدان التي كانت هناك اتفاقات معقودة معها وقامت بسحب مساعدة مالية بموجب تلك الاتفاقات. وطلب المجلس أيضا إعداد تقارير إضافية بشأن السياسات تحدد بشكل أوضح دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل.

عمل الصندوق والمعونة المقدمة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

ناقش المجلس التنفيذي في مارس ٢٠٠٧ التقييم الصادر عن مكتب التقييم المستقل لموضوع عمل الصندوق والمعونة المقدمة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.[٥٠] وقد أكد تقرير مكتب التقييم المستقل تحسن الأداء الاقتصادي الكلي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٥ وعزا هذا التحسن في جانب منه إلى دور مشورة الصندوق وإجراءاته، بما في ذلك تخفيف أعباء الديون، مع

[٤٩] للاطلاع على التفاصيل، راجع البيانين الصحفيين رقم 06/172 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على أداة لدعم السياسات مدتها ثلاث سنوات مع الرأس الأخضر" (IMF Executive Board Approves a Three-Year Policy Support Instrument for Cape Verde)، ورقم 07/13 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة الأولى بموجب أداة دعم السياسات المتفق عليها مع الرأس الأخضر" (IMF Executive Board Completes the First Review Under the Policy Support Instrument for Cape Verde)، في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06172.htm، والموقع www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0713.htm، على التوالي؛ والبيانين الصحفيين رقم 05/229 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على أداة لدعم السياسات مدتها سنتان مع نيجيريا" (IMF Executive Board Approves a Two-Year Policy Support Instrument for Nigeria). ورقم 06/293 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة الثانية بموجب أداة دعم السياسات المتفق عليها مع نيجيريا" (IMF Executive Board Completes the Second Review Under the Policy Support Instrument for Nigeria). في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2005/pr05229.htm، والموقع www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06293.htm، على التوالي؛ والبيان الصحفي رقم 07/26 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة السادسة للاتفاق المعقود مع تنزانيا بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر ويوافق على أداة لدعم السياسات مدتها ثلاث سنوات" (IMF Executive Board Completes Sixth Review Under Tanzania's PRGF Arrangement and Approves a Three-Year Policy Support Instrument) على الموقع www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0726.htm، والبيانين الصحفيين رقم 06/14 بعنوان «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة النهائية للاتفاق المعقود مع أوغندا بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر ويوافق على أداة لدعم السياسات مدتها ١٦ شهرا» (IMF Executive Board Completes Final Review of Uganda's PRGF Arrangement and Approves 16-month Policy Support Instrument)، ورقم 06/281 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة الأولى بموجب أداة دعم السياسات المتفق عليها مع أوغندا ويوافق على أداة جديدة لدعم السياسات مدتها ثلاث سنوات" (IMF Executive Board Completes the First Review Under the Policy Support Instrument for Uganda and Approves a New Three-year Policy Support Instrument) في الموقع www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr0614.htm، والموقع www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06281.htm، على التوالي.

[٥٠] يمكن الاطلاع على تقرير مكتب التقييم المستقل والبيان الصحفي المعني وكذلك خلاصة مناقشات المجلس التنفيذي للصندوق في هذا الشأن في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.ieo-imf.org/eval/complete/eval_03122007.html.

إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في لبنان

الإقرار في الوقت ذاته بمساهمة جهود السلطات والعوامل الخارجية في هذا التحسن. ومع ذلك، حدد التقرير المجالات التي ينبغي فيها تحقيق مزيد من التحسين، بما في ذلك دور الصندوق ضمن الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، وتعبئة المعونة، وإعداد سيناريوهات بديلة من أجل بلوغ أهداف التنمية للألفية الجديدة، وتطبيق تحليلات الأثر على الفقر والأثر الاجتماعي. وقد خلص مكتب التقييم المستقل إلى أن خبراء الصندوق لم يتلقوا توجيهات واضحة بشأن العمل في هذه المجالات بسبب اختلاف الآراء بين المديرين التنفيذيين حول دور الصندوق وسياساته في البلدان منخفضة الدخل، وخلص إلى أن الإدارة العليا للصندوق ومجلسه التنفيذي كان ينبغي لهما أن يبذلا جهودا أكبر من أجل حل تلك الخلافات. وخلص التقرير أيضا إلى وجود انفصال بين اتصالات الصندوق الخارجية بشأن المعونة وتخفيف حدة الفقر وبين ممارساته في البلدان منخفضة الدخل.

وقد وضع مكتب التقييم المستقل التوصيات التالية: (١) ينبغي أن يقوم المجلس التنفيذي بتوضيح سياسات الصندوق فيما يتصل بالحدود الدنيا للأداء الاقتصادي الكلي لأغراض استيعاب المعونة الإضافية، وتعبئة المعونة، والسيناريوهات البديلة، وتحليل الأثر على الفقر والأثر الاجتماعي، وأطر الميزانيات الموجهة لصالح الفقراء ولصالح النمو؛ (٢) ينبغي أن تقوم إدارة الصندوق بإنشاء آليات شفافة لمراقبة وتقييم العمل على تنفيذ التوجيهات الصادرة حول سياسة الصندوق في صيغتها الأوضح، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، والتأكد من أن الاتصالات المؤسسية تتسق مع سياسات الصندوق وعملياته، (٣) ينبغي أن توضح إدارة الصندوق ما يتوقع من ممثلي الصندوق المقيمين ورؤساء بعثاته، وما يتاح لهم من موارد، من حيث الاتصالات بينهم من ناحية، وجماعات المانحين المحليين والمجتمع المدني من ناحية أخرى.

وقد أعرب المديرون، في مناقشتهم لتقرير مكتب التقييم المستقل، عن ارتياحهم للتحسن في الأداء الاقتصادي الكلي لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وذكروا أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون نتج عنهما خفض كبير في مواطن الضعف الناشئة عن الديون والحد من تكاليف خدمة الدين. وأشار المديرون أيضا إلى أوجه التحسن المختلفة في مساعدات الصندوق للبلدان منخفضة الدخل. وأعربوا عن رأيهم بأن عمل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل ينبغي أن يظل مركزا على مهمة الصندوق الأساسية، وأن الصندوق لا ينبغي له أن يقوم بدور تنسيقي في تعبئة المعونة. وأكد المديرون أيضا أن السياسات التوزيعية بشكل عام لا تدخل في مهمة الصندوق الأساسية، وشددوا على أهمية توثيق التعاون بين الصندوق وشركاء التنمية، لا سيما البنك الدولي، لمراعاة هذه المسائل عند مساعدة البلدان في وضع سياساتها الاقتصادية الكلية. وأشار عدد كبير من المديرين إلى ضرورة أن يكون خبراء الصندوق على استعداد لوضع سيناريوهات بديلة تتعلق بالتوسع في المعونة المقدمة. غير أن معظمهم ذكر أن المشورة القياسية ليست ضمن مهمة الصندوق ورأوا ضرورة اقتصار دور الصندوق على تقييم مدى اتساق تدفقات

المعونة الإضافية مع متطلبات استقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الطاقة الاستيعابية للبلد المتلقي. وأيد المجلس التوصية الواردة في التقرير بشأن ضرورة زيادة توضيح سياسة الصندوق وطلب إلى خبراء الصندوق تقديم مقترحات محددة في هذا المجال. وقد قدمت إدارة الصندوق إلى المجلس في أوائل السنة المالية ٢٠٠٨ خطتها لتنفيذ التوصيات التي أيدها المجلس.

التقييمات اللاحقة

تتيح التقييمات اللاحقة للصندوق أن يتوقف أمام ارتباطه البرامجي طويل الأجل مع البلد العضو المعني كي ينظر من جديد إلى منهجه الاستراتيجي الكلي ويستمد الدروس للاستفادة منها في البرامج المستقبلية. وقد ناقش المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٠٦ التقرير الذي قدمه الخبراء بعنوان «مراجعة التقييمات اللاحقة والقضايا المتعلقة بسياسة الارتباط البرامجي طويل الأجل».[٥١] وحتى ١٥ مايو ٢٠٠٦، كان هناك ارتباط برامجي طويل الأجل بين الصندوق و٥٧ بلدا من البلدان الأعضاء، وكان أكثر من ٨٠٪ منها من البلدان منخفضة الدخل، وكان قد تم استكمال ٤٢ تقييما لاحقا. وقد استحدث الصندوق التقييمات اللاحقة في عام ٢٠٠٣ استجابة لتقرير صادر عن مكتب التقييم المستقل بشأن الاستخدام المطول لموارد الصندوق بسبب المخاوف من أن الارتباط البرامجي طويل الأجل قد يكون علامة تشير إلى ضعف التقدم في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان الأعضاء وعلامة على قصور فعالية البرامج المدعمة بموارد الصندوق. وكانت هناك أيضا مخاوف من احتمال أن يؤدي هذا الارتباط إلى إعاقة تطور المؤسسات المحلية والتأثير سلبا على مصداقية الصندوق وتقليل الموارد المتاحة للأعضاء الآخرين الذين يحتاجون إلى الدعم.

وقد قام المديرون التنفيذيون، في المناقشة التي أجروها في مايو ٢٠٠٦، بمراجعة نتائج ٣٢ تقريرا بشأن التقييمات اللاحقة كانت مستكملة حتى نهاية أغسطس ٢٠٠٥ .[٥٢] وقد خلصت التقييمات اللاحقة، في معظم الحالات، إلى اتساق تصميم السياسات في البرامج المدعمة بموارد الصندوق مع التحديات المتعددة على المستويين الهيكلي والاقتصادي الكلي التي تواجه البلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل، وأن ذلك الارتباط لم يؤثر سلبا على التنمية المؤسسية لدى البلدان الأعضاء المعنية. غير أنهم ذكروا أن عدة تقييمات تضمنت انتقادات لتصميم الإصلاحات الهيكلية من حيث نطاق الشروط الهيكلية وعددها. وأكدوا أنه يتعين مواصلة الجهود لترشيد الشرطية.

وأعرب المديرون عن اعتقادهم بأن التقييمات اللاحقة تؤدي الغرض منها بشكل عام وأنها تظل آلية مؤسسية مهمة لاستخلاص الدروس وترويج ثقافة التعلم التي يتبناها الصندوق. غير أن المديرين أشاروا إلى إمكانية إكساب التقييمات اللاحقة قيمة أكبر عن طريق تحسين الانتقائية والتركيز على عدد قليل من القضايا الحيوية. وقالوا أيضا إنه يمكن استخلاص المزيد من الإرشادات المفيدة عن طريق إجراء مناقشات منتظمة في إطار التقييمات اللاحقة حول أسباب نجاح البرامج أو فشلها وحول الاستراتيجيات الممكنة للخروج من مرحلة الاعتماد عليها. واتفق المديرون بوجه عام على أن يقوم خبراء الصندوق بتوسيع جهودهم في مجال الاتصال والتشاور مع المانحين، والخبراء خارج الصندوق، والسلطات القطرية، متى سمحت حالة ميزانية الصندوق بذلك، مع الحفاظ في ذات الوقت على سرية المعلومات.

الاتفاقات الوقائية

ناقش المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٠٦ أيضا دراسة أعدها خبراء الصندوق تقارن بين الاتفاقات الوقائية وبرامج الإقراض التي تعتزم البلدان المقترضة السحب بموجبها. وقد تمت تلك الدراسة بناء على طلب المجلس من أجل تحديد ما إذا كانت هناك اختلافات منهجية من حيث السياسات البرامجية أو الشرطية أو النتائج الاقتصادية الكلية، فإذا كانت هناك اختلافات من هذا القبيل، فينبغي تحديد ما إذا كانت تلك الفروق راجعة إلى طبيعة البرنامج أو إلى الظروف التي أدت بالعضو المعني إلى طلب الدعم من الصندوق. وأيد المديرون الرأي الذي يرجح أن تكون برامج السحب من الموارد هي المفضلة لدى البلدان الأعضاء الأضعف في أدائها الاقتصادي الكلي، بينما البرامج الوقائية هي المفضلة لدى البلدان التي يتميز اقتصادها الكلي بأساسيات أقوى ولكنها تشهد أجواء من عدم اليقين.[٥٣] وأقر المديرون أيضا بأن الأعضاء تستخدم البرامج الوقائية لإرسال إشارات إلى الأسواق بشأن سياساتها المتبعة. وقال المديرون إن السنة الأولى للبرنامج شهدت نموا أعلى بكثير ومعدل تضخم أدنى بكثير في البلدان التي اعتمدت برامج وقائية مقارنة بالبلدان التي اعتمدت برامج للسحب من الموارد. غير أن جانبا كبيرا من هذه الاختلافات يمكن إرجاعه إلى اختلاف الظروف المبدئية التي دفعت السلطات إلى تفضيل نوع من البرامج على النوع الآخر. ورحب المديرون بتحليل استجابة السوق للبرامج المدعمة بموارد الصندوق والتي تعكسها الفروق في أسعار الفائدة. وقال المديرون إن هذه الفروق لم تزد عما كانت عليه في فترات أخرى بالنسبة للبلدان التي اعتمدت برامج وقائية، مما يشير إلى أن السوق لا يعتبر البرامج الوقائية وصمة للبلدان الأعضاء التي تعتمدها.

وأعرب المديرون عن مجموعة من الآراء حول دور الاتفاقات الوقائية في مساعدة البلدان الأعضاء على الخروج بنجاح من مرحلة استخدام البرامج المدعمة بموارد الصندوق. وقالوا إن كل هذه البرامج ينبغي أن تهدف إلى الخروج بالبلدان من مرحلة الاحتياج إلى التمويل من الصندوق. واتفق المديرون عموما على النفع الكبير الذي تحققه البرامج الوقائية باعتبارها أداة من مجموعة أدوات الصندوق، حيث تعطيه مصداقية في مساندة السياسات التي تتبعها السلطات الوطنية وتزيد من انضباط هذه السياسات. وأعرب العديد منهم أيضا عن اعتقادهم بأن البرامج الوقائية ترسل إلى الأسواق إشارة متوازنة حول درجة التزام السلطات. وقد استنتج معظم المديرين وجود اتساق في تطبيق سياسات الصندوق استنادا إلى المقارنات التي عقدت بين أهداف السياسات والشرطية في البرامج الوقائية وغير الوقائية.

[٥١] يمكن الاطلاع على هذا التقرير في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2006/032006R.pdf. ويمكن الاطلاع على خلاصة مناقشة المجلس في هذا الشأن في نشرة المعلومات المعممة رقم 06/96 وعلى اسطوانة السي دي روم، وكذلك في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn0696.htm.

[٥٢] تم إجراء هذه التقييمات اللاحقة في حالة البلدان التالية: ألبانيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وبنن، وبوليفيا، وبلغاريا، وكمبوديا، والكاميرون، وتشاد، وإثيوبيا، وغامبيا، وجورجيا، وغينيا، وغينيا–بيساو، وهندوراس، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وليسوتو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، ومولدوفا، وموزامبيق، والنيجر، وبيرو، ورومانيا، وسيراليون، وأوغندا، وأوروغواي، وفييت نام، وزامبيا.

[٥٣] يمكن الاطلاع على نشرة المعلومات المعممة رقم 06/94 التي تحتوي على خلاصة مناقشة المجلس في هذا الشأن على اسطوانة السي دي روم، وفي موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn0694.htm.

الفصل الرابع

الفصل الرابع ـ بناء القدرات: المساعدة الفنية والتدريب

يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والتدريب بطلب من بلدانه الأعضاء لمعاونتها في الوفاء بما تتعهد به من التزامات عند الانضمام لعضوية الصندوق — وهي الالتزام باتباع سياسات داعمة للاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، وترتيبات الصرف المنظمة، وبتزويد الصندوق في الوقت المناسب ببيانات دقيقة وعالية الجودة عن اقتصاداتها. ومن المهم أيضا استخدام المساعدة الفنية والتدريب كأداتين لمساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ التوصيات الناتجة عن مشاورات المادة الرابعة التي يجريها الصندوق مع كل منها (راجع الفصل الثاني). ومن ثم فقد أصبح تنسيق ودمج بناء القدرات ضمن العمل الرقابي والبرامجي من أهم أهداف المجلس التنفيذي الذي يجري مراجعات منتظمة لأنشطة الصندوق في مجال المساعدة الفنية والتدريب.

ويركز الصندوق في المساعدة الفنية والتدريب على مجالات خبرته الأساسية، بما في ذلك السياسة الاقتصادية الكلية، وإدارة الضرائب والإيرادات، وإدارة الإنفاق العام، والسياسة النقدية، ونظم الصرف، وإصلاحات القطاع المالي، والإحصاءات المالية والاقتصادية الكلية. وفي الأعوام الأخيرة، تزايد طلب البلدان الأعضاء أيضا على المساعدة الفنية من الصندوق في معالجة القضايا المتصلة بالرقابة على المراكز المالية الخارجية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة الاستثمارات العامة، وإدارة مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المالية العامة، واعتماد المعايير والمواثيق الدولية المعنية بالبيانات، والإدارة المالية وإدارة الموازنة، وتصحيح مواطن الضعف التي حددها برنامج تقييم القطاع المالي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتنفيذ تحليلات إمكانية الاستمرار في تحمل الدين.

ومع التوسع في مراكز الإقليمية للمساعدة الفنية والتدريب خلال السنوات الخمسة الماضية، ازداد حجم المساعدات والتدريب المقدمين مباشرة من الصندوق إلى البلدان الأعضاء. فإذا أُخذت في الحسبان أعمال التنظيم والإدارة المصاحبة، يصبح نصيب المساعدة الفنية في الوقت الراهن حوالي ٢٤٪ من ميزانية التشغيل. ومع ذلك، فإن الطلب على المساعدة الفنية والتدريب لا يزال يتجاوز قدرة الصندوق على تلبيته، خاصة في ظل القيود الناجمة عن الضغوط المتزايدة على الموارد المتاحة، مما يتعين معه إعطاء الأولوية للمبادرات التي تدعم أهداف الصندوق الأساسية.

وتُقدَّم معظم المساعدات الفنية التي يوفرها الصندوق من خلال إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال، وإدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الإحصاءات، وإدارة الشؤون القانونية. وتتولى اللجنة المعنية ببناء القدرات مسؤولية السياسة المؤسسية الكلية للمساعدة الفنية وشؤون تنسيقها، بمساعدة مكتب إدارة المساعدة الفنية وبالتشاور مع إدارات الصندوق الأخرى. ولمتابعة تنفيذ الاستراتيجية التي وضعها الصندوق للمدى المتوسط، يُعهَد إلى لجنة بناء القدرات بالتأكد من تلبية مبادرات الصندوق ذات الصلة لاحتياجات البلدان الأعضاء، ومن تنسيقها مع مقدمي المساعدة الآخرين، واسترشادها بالسياسات المناسبة، بينما يُعهَد إلى مكتب إدارة المساعدة الفنية بتعبئة وإدارة التمويل الخارجي لأنشطة المساعدة الفنية ودعم السياسات. أما أنشطة التدريب فيتولى أغلبها معهد صندوق النقد الدولي الذي ينظم ندوات وحلقات تطبيقية وأنشطة تدريبية أخرى للمسؤولين من البلدان الأعضاء، وغالبا ما يتم ذلك بالتعاون مع إدارات الصندوق الأخرى.

وإدراكا من الصندوق للاحتياجات الكبيرة لدى البلدان النامية في مجال بناء القدرات، قام في السنة المالية ٢٠٠٧ بافتتاح مركز إقليمي للمساعدة الفنية في غابون لدعم البلدان في منطقة وسط إفريقيا — وهو ثالث مركز من هذا النوع في إفريقيا والسادس على مستوى العالم (الإطار ٤–١) — إلى جانب برنامج سابع هو مركز التدريب الإقليمي في الهند.

المساعدة الفنية

رغم أن صندوق النقد الدولي قد يقدم العون في تحديد المجالات التي تحتاج البلدان إلى المساعدة الفنية فيها، فإن اتخاذ قرار بطلب هذه المساعدة هو أمر متروك لكل بلد عضو. وتمنَح معظم المساعدات الفنية بدون مقابل. وسواء قدمت المساعدة من خلال إيفاد البعثات من المقر الرئيسي، أو تكليف خبراء في مهمات قصيرة الأجل، أو الاستعانة بمستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل، أو من خلال المراكز الإقليمية، فإن البلدان المستفيدة تشترك دائما وبشكل كامل في اختيار ما تحصل عليه من مساعدات، وفي تنفيذها ومراقبتها وتقييمها، وهو منهج تعاوني يعزز شعور البلدان بملكية الإصلاحات.

مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية

الإطار ٤–١: المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية

المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية تمثل مشاريع تعاونية بين صندوق النقد الدولي والبلدان المستفيدة والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف. ويأتي الدعم المالي لهذه المراكز من المانحين ومن البلدان المستفيدة ذاتها في كثير من الحالات، وكذلك من صندوق النقد الدولي. وغالبا ما تقدم الحكومات المضيفة مساهمات عينية.

وقد أنشئت المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في الأصل كي تقدم المساعدة الفنية للاقتصادات الجزرية الصغيرة، نظرا للصعوبة الكبيرة التي كانت تواجه مقدمي المساعدة الفنية، ومنهم الصندوق، في تلبية طلبات هذه البلدان. وقد أنشئ المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة المحيط الهادئ في عام ١٩٩٣ لخدمة ١٥ بلدا جزريا. وبناء على نجاح هذا المركز، سرعان ما أنشئت مراكز إقليمية أخرى للمساعدة الفنية حتى أصبح عددها اليوم ستة مراكز على مستوى العالم.

وأنشئ المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة الكاريبي في عام ٢٠٠٣، وهو يغطي ٢٠ بلدا. وهناك مركزان يغطيان معا ١٧ بلدا، هما المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة شرق إفريقيا الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ ومقره دار السلام عاصمة تنزانيا، والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة غرب إفريقيا الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣ ومقره باماكو عاصمة مالي. أما المركز الإقليمي الجديد لمنطقة وسط إفريقيا والذي افتتح في ليبرفيل عاصمة غابون في السنة المالية ٢٠٠٧ فهو يغطي البلدان الستة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا — وهي الكاميرون، وتشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، وغابون — بالإضافة إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا أنشئ المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٤ ليغطي احتياجات ١٠ بلدان وأراض في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما للمساعدة في بناء اقتصاداتها بعد الخروج من مرحلة الصراعات.

ويأتي التركيز المتزايد على الأبعاد الإقليمية في المساعدة الفنية متمشيا مع التوسع في الأنشطة الرقابية الإقليمية التي يضطلع بها الصندوق مع زيادة التجارة والتكامل المالي — وإمكانية انتقال تداعيات الأزمات بين البلدان. وإضافة إلى ذلك، تساعد المراكز الإقليمية في التنسيق بين مقدمي المساعدة الفنية الآخرين، كما تشجع تبادل الخبرات الإقليمية وتدعم إنشاء شبكات خبراء على المستوى الإقليمي. وقد خلصت المراجعة التي أجراها المجلس التنفيذي للصندوق حول المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية في السنة المالية ٢٠٠٦ إلى أنها تمثل إضافة مفيدة لبرنامج المساعدة الفنية وأن وجودها ميدانيا ينطوي على كثير من المزايا الواضحة — خاصة فيما يتعلق بتعزيز شعور البلدان المستفيدة بملكية برامج المساعدة الفنية وتوفير هذه المساعدة لها بسرعة ومرونة.

وقد ارتفع حجم المساعدة الفنية التي تقدم سنويا من خلال المراكز الإقليمية منذ السنة المالية ٢٠٠٢، مقيسة بسنوات العمل، سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة من مجموع المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق (راجع الجدول ٤–١ على اسطوانة السي دي روم). ومنذ إنشاء المركزين الإقليميين لمنطقتي غرب وشرق إفريقيا، ازداد حجم المساعدة الفنية والتدريب لإفريقيا جنوب الصحراء بواقع ٣٠٪ تقريبا.

وتعمل في المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية فرق من الخبراء المقيمين، وعادة ما يكمل عملهم متخصصين يكلفون على أساس قصير الأجل. ويتولى الخبراء تقديم المساعدة اللازمة في بناء القدرات عن طريق الخدمات الاستشارية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق الأساسية والتي تشمل إدارة الدين وسياسة القطاع المالي وإدارة الإيرادات والإدارة المالية العامة والإحصاءات الاقتصادية الكلية. وتضطلع لجنة التسيير المشرفة على هذه المراكز بتحديد توجهها الاستراتيجي ومراجعة ما تعتمده من خطط عمل ذات أطر زمنية متحركة، بما يعزز الملكية القُطْرية للمراكز ذاتها وللمساعدة الفنية التي تقدم من خلالها. ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي هو مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي انضم الصندوق إلى المشاركين فيه؛ أما المراكز الأخرى فقد سعى الصندوق للحصول من المانحين على التمويل اللازم لعملياتها.

ويتضمن الجدول ٤–٢ في اسطوانة السي دي روم معلومات مفصلة عن البلدان التي تغطيها المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية وعن الجهات المانحة لمختلف المراكز ومجالات اختصاص المستشارين المقيمين العاملين فيها.

ويقدَّم ٩٠٪ من المساعدات الفنية للبلدان منخفضة الدخل أو البلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (راجع الجدول ٤–١) لإعانتها على بناء المؤسسات والقدرات اللازمة لتنفيذ سياسات داعمة للنمو. ويعرض الجدول ٤–٢ تلخيصا للاتجاهات العامة في تقديم المساعدة الفنية في السنة المالية ٢٠٠٧.

وتمثل ميزانية الصندوق الإدارية مصدر التمويل المباشر لتكاليف تقديم المساعدة الفنية ومراقبتها وتغطية مصروفاتها الإدارية وغيرها. وقد قدم المانحون الثنائيون ومتعددو الأطراف مساعدات مالية سخية أيضا تغطي حوالي ٢٦٪ من التكلفة المباشرة. ويساعد هذا التعاون مع المانحين الخارجيين على تعظيم الموارد الداخلية المتاحة للمساعدة الفنية، كما يحول دون ازدواجية الجهود.

الجدول ٤–١: المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء حسب مجموعات الدخل، السنة المالية ٢٠٠٧

(المساعدة الميدانية على أساس سنوات العمل)[١]

مجموعة الدخل	مجموع سنوات العمل	٪ من المجموع الكلي
منخفضة الدخل	٦٤,٢	٣٣,٤
الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط	١١٤,٨	٥٩,٨
الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط[٢]	٨,٨	٤,٦
مرتفعة الدخل[٢]	٤,٢	٢,٢
المجموع	١٩٢,١	١٠٠,٠

[١] سنة العمل الفعلية في مجال المساعدة الفنية تبلغ ٢٦٠ يوما.
[٢] يرتبط معظمها بالندوات والحلقات التطبيقية الإقليمية المقدمة في بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط والبلدان مرتفعة الدخل، وإن كان قد حضرها مسؤولون من البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

الجدول ٤–٢: موارد المساعدة الفنية وتقديمها، السنة المالية ٢٠٠٥–٢٠٠٧

(بسنوات العمل الفعلية)[١]

	السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٦	السنة المالية ٢٠٠٧
ميزانية الصندوق الإدارية	**٢٨٣,٤**	**٣٣٧,٦**	**٣٢٥,١**
الموارد الخارجية	**٩٧,١**	**٨٧,٣**	**١١٣,٣**
مجموع الموارد	**٣٨٠,٦**	**٤٢٤,٩**	**٤٣٨,٤**
المساعدة المقدمة إقليميا	**٣٠١,٤**	**٢٨٨,٤**	**٣٠٨,٣**
إفريقيا	٨٦,٩	٨٢,٤	٩٠,٤
آسيا والمحيط الهادئ	٦٨,٢	٥٨,٥	٦٢,٧
أوروبا	٣٤,٥	٣٧,١	٣٤,٦
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٤٥,١	٦١,٠	٥٤,٢
نصف الكرة الغربي	٣٢,٧	٣٧,٥	٤٨,٢
إقليميا وبين الأقاليم	٣٣,٩	١١,٩	١٨,٢
التنظيم والإدارة[٢]	**٧٩,٢**	**١٣٦,٥**	**١٣٠,١**
مجموع المساعدات المقدمة	**٣٨٠,٦**	**٤٢٤,٩**	**٤٣٨,٤**
مجموع المساعدات حسب الإدارة	**٣٨٠,٦**	**٤٢٤,٩**	**٤٣٨,٤**
إدارة شؤون المالية العامة	٩٩,٥	١٠٠,٢	١١٦,٩
إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال[٣]	١٢٧,٠	١٢٥,٧	١١٧,٠
إدارة الإحصاءات	٥٣,١	٥٤,٣	٥٦,٣
معهد صندوق النقد الدولي	٥٧,٠	٧٦,٤	٧٨,٤
إدارة الشؤون القانونية	٢٣,٥	٢٠,٠	٢٦,٠
الإدارات الأخرى[٤]	٢٠,٤	٤٨,٣	٤٣,٨

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تم تعديل بعض البيانات بأثر رجعي لتتوافق مع التعاريف الجديدة.
[١] سنة العمل الفعلية في مجال المساعدة الفنية تبلغ ٢٦٠ يوما.
[٢] المساعدة الفنية غير المباشرة، بما في ذلك سياسة المساعدة الفنية وإدارتها وتقييمها وأنشطة أخرى وثيقة الصلة.
[٣] في السنة المالية ٢٠٠٥ والسنة المالية ٢٠٠٦، قامت بتقديم المساعدة الفنية إدارة النظم النقدية والمالية التي أدمجت مع إدارة أسواق رأس المال الدولية ليصبح اسمها إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال في عام ٢٠٠٧.
[٤] تشمل إدارة تطوير ومراجعة السياسات، وإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، ومكتب إدارة المساعدة الفنية، وإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وكل الإدارات المختصة بالمناطق الجغرافية.

وبناء على موافقة المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٦ على المقترحات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالمساعدة الفنية حول كيفية تنفيذ التوصيات التي جاءت في تقرير مكتب التقييم المستقل لسنة ٢٠٠٥ حول المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق،[٥٤] اعتمد صندوق النقد الدولي منهجا استراتيجيا متوسط الأجل يدمج احتياجات البلدان وموارد المساعد الفنية ضمن عملية الميزانية، ويحدد أولويات هذه الاحتياجات والموارد. وثمة تركيز متزايد أيضا على المنظور الإقليمي في استراتيجية المساعدة الفنية، إدراكا من الصندوق لأوجه التضافر والمنفعة التي يحققها المنهج الإقليمي في هذا الخصوص. وتساعد الاستراتيجيات الإقليمية الصندوق على تحديد أولوياته وتحويل موارده بين البلدان المتجاورة، تلبية لما ينشأ من احتياجات وتمشيا مع تغير الظروف.

وتلبية لدعوة المجلس التنفيذي، سوف يواصل الصندوق تحسين برنامج المساعدة الفنية في العام القادم، بما في ذلك تحسين مراقبة المساعدة الفنية وتقييمها للتأكد من الفعالية والكفاءة في تقديمها (راجع الجدول ٤–٣ على اسطوانة السي دي روم). وتجري أيضا دراسة جوانب أخرى أكد عليها المجلس التنفيذي بشأن إدارة المساعدة الفنية ونظام الحوكمة المتبع في تقديمها، بما في ذلك تحسين المعلومات المتوافرة عن تكلفة أنشطتها، وتعزيز العلاقات بين مانحي التمويل لبرنامج المساعدة الفنية الذي يديره الصندوق (راجع الجدول ٤–٣)، وتعبئة الدعم من المانحين الجدد.

وتتولى إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال تقديم المساعدة الفنية في تنفيذ السياسات النقدية وسياسات الصرف الأجنبي وغيرها من الجوانب في أنشطة البنوك المركزية، والإشراف على القطاع المالي وتنظيمه، وإقامة أسواق رأس المال والأسواق المالية الأخرى، وإدارة دين القطاع العام والأصول. وتتضمن هذه المساعدة بشكل عام تقديم المشورة للبنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية حول كيفية تعزيز مؤسساتها وسياساتها وتحسين الاتساق مع المعايير والمواثيق وأفضل الممارسات السليمة على المستوى الدولي، وعادة ما تقدم من خلال خبراء من المقر الرئيسي للصندوق وخبراء يكلفون بمهمات قصيرة الأجل ويأتي كثير من التمويل اللازم لتغطية تكاليفهم من الجهات المانحة. وتقدم الإدارة المشورة أيضا من خلال خبراء يكلفون بمهمات طويلة الأجل في مراكز الصندوق الإقليمية للمساعدة الفنية، وقد تتخذ شكل ندوات وحلقات تطبيقية إقليمية. وتشمل أمثلة المساعدة الفنية التي قدمتها الإدارة في السنة المالية ٢٠٠٧ دعم برنامج إصلاح القطاع المالي في نيجيريا ومساعدة

الجدول ٤–٣: مانحو التمويل لبرنامج المساعدة الفنية الذي يديره الصندوق

	المانحون
المانحون المنفردون[١]	أستراليا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فرنسا، إيطاليا، اليابان، لكسمبرغ، هولندا، النرويج، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة
الترتيبات المجمعة متعددة المانحين المركزان الإقليميان للمساعدة الفنية في إفريقيا (الشرق والغرب)	بنك التنمية الإفريقي، كندا، الصين، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لكسمبرغ، هولندا، النرويج، روسيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة
المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة الكاريبي	كندا، آيرلندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي
المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة وسط إفريقيا	بنك التنمية الإفريقي، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، فرنسا، غابون، ألمانيا
مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي	كندا، هولندا، سويسرا، المملكة المتحدة، البنك الدولي
المساعدة الفنية للعراق	أستراليا، كندا، الهند، إيطاليا، السويد، المملكة المتحدة
المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة الشرق الأوسط	مصر، الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي، فرنسا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، السودان، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية
المركز الإقليمي للمساعدة الفنية لمنطقة المحيط الهادئ	بنك التنمية الآسيوي، أستراليا، اليابان، كوريا، نيوزيلندا

[١] بعض المانحين يساهمون بصورة منفردة ومن خلال الترتيبات المجمعة متعددة المانحين

[٥٤] يمكن الاطلاع على تقرير فرقة العمل في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2005/071205.htm؛ وعلى تلخيص لمناقشة المجلس حول هذا الموضوع في العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2005/pn05114.htm

البنك المركزي الفلبيني على تعزيز قدرته على تحديد المخاطر المصاحبة للشركات العملاقة المحلية ذات الأنشطة المعقدة، بناء على برامج تقييم القطاع المالي في كلا البلدين، وتقديم المشورة لكل من كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما حول تحسين إدارة الدين العام وتنفيذ دراسة تشخيصية حول أسواق الأسهم الخاصة والدين والأوراق المالية المضمونة بأصول في أمريكا الوسطى.[٥٥]

وتقدم إدارة شؤون المالية العامة مجموعة من أشكال المساعدة الفنية والتدريب لمساعدة البلدان على تعزيز سياساتها ومؤسساتها المالية، وتحسين قدرتها على التنفيذ، ودعم العمل الرقابي الذي يقوم به الصندوق. فعلى سبيل المثال، خلال السنة المالية ٢٠٠٧، قدم خبراء إدارة شؤون المالية العامة المشورة حول تحديث إدارة الضرائب والجمارك في الصين والمكسيك وتركيا؛ وواصلوا تقديمها لبلدان أمريكا الوسطى حول تحسين تنسيق السياسات الضريبية وإدارة الضرائب وإعداد الإطار التشريعي اللازم لإقامة اتحاد جمركي إقليمي؛ وقدموا المساعدة لعدد من البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات، بما في ذلك أفغانستان ولبنان وليبريا والسودان، في سعيها لإعادة بناء القدرات في مجال إدارة الإيرادات؛ ونظمت، بدعم من المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في شرق إفريقيا ومشاركة القطاع الخاص، ندوة حول تحسين خدمات المكلفين ونظم الطعن الضريبي كوسيلة لزيادة امتثال المكلفين؛ وأجرت مراجعات للسياسات الضريبية في عدة بلدان، ومنها الجبل الأسود — أحدث عضو في الصندوق؛ واستوعبت الزيادة الكبيرة في الطلب على المشورة بشأن ضرائب الموارد من عدد من البلدان الغنية بالموارد في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية؛ وقدمت خدمات استشارية في مجال الإدارة المالية العامة وإصلاح نظام التقاعد وأطر المسؤولية المالية وترشيد الإنفاق. وتقوم إدارة شؤون المالية العامة بتنظيم مؤتمرات وندوات وحلقات تطبيقية تستهدف بلدان بعينها وبالتعاون مع مؤسسات محددة، كما تشارك في مثل هذه الفعاليات. فعلى سبيل المثال، تم في بودابست في مارس ٢٠٠٧ تنظيم حدث كبير للتواصل الإقليمي استهدف البلدان الأوروبية وناقش كيفية زيادة الاستثمارات العامة وإدارة مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويشجع برنامج المساعدة الفنية الذي تقدمه إدارة الإحصاءات تطبيق معايير البيانات المقبولة دوليا، مع التأكيد على المشاريع الإقليمية والتعاون مع المانحين ومقدمي المساعدة الآخرين. وخلال السنة المالية ٢٠٠٧، قدمت الإدارة المساعدة الفنية والتدريب لعدد كبير من البلدان الأعضاء لدعم التحسينات الدائمة في النظم الإحصائية

البروفيسور غييرمو كالفو يقود حلقة دراسية في معهد صندوق النقد الدولي

الوطنية. وقد تم دمج العمل الإحصائي الذي تقوم به المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية دمجا كاملا في برنامج الإدارة المعني ببناء القدرات، مما ترتب عليه إيفاد ٤٣١ بعثة للمساعدة الفنية خلال العام، منها ١٥٧ بعثة استفادت منها البلدان الإفريقية. ونظمت الإدارة أيضا ٤٢ دورة تدريبية في مجال الإحصاءات الاقتصادية الكلية من خلال معهد صندوق النقد الدولي ومراكز التدريب الإقليمية التي يديرها الصندوق، بالتعاون مع منظمات مختلفة.

أما إدارة الشؤون القانونية فقد واصلت خلال العام تنفيذ برنامجها النشط للمساعدة الفنية والذي استهدف مساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز أطرها القانونية، خاصة فيما يتصل بالنظام المالي، وإدارة الضرائب والميزانية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإلى جانب استمرار الطلب المرتفع من البلدان الأعضاء على المشورة في الجوانب القانونية الأساسية (أعمال البنوك التجارية وأنشطة البنوك المركزية والضرائب)، ظهرت مجالات تركيز جديدة أيضا، كأعمال التأمين، وأنشطة تأمين الودائع، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والصيرفة الإسلامية. ومع وضع جميع الأنشطة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن اختصاص إدارة الشؤون القانونية، أصبحت هذه الإدارة أكبر مقدم متعدد الأطراف للمساعدة الفنية في هذا المجال. ويتضمن الدعم الذي يقدم للبلدان في هذا الخصوص المشورة بشأن السياسات، وصياغة التشريعات، والإرشاد في إقامة وتعزيز وحدات الاستخبارات المالية وغيرها من المؤسسات والآليات الرقابية. وقدمت الإدارة التدريب أيضا للخبراء في وحدات الاستخبارات المالية، والمراقبين الماليين، ووزارات

[٥٥] مع أن بناء القدرات لا يزال يشكل جزءا كبيرا من المساعدة الفنية التي تقدمها إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال، فهناك تأكيد متزايد على المساعدة في مجالات أكثر تعقدا وتخصصا، مثل استهداف التضخم، والنماذج التجريبية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط، وإدارة حوافظ القطاع العام.

المالية، ومسؤولي وزارات العدل، والأجهزة الإقليمية على غرار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، بغية تحسين قدرتها على إجراء تقييمات متبادلة عالية المستوى. (راجع الفصل الثاني لمزيد من المعلومات عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

التدريب في معهد صندوق النقد الدولي

يتولى معهد صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع إدارات الصندوق الأخرى، تدريب المسؤولين من البلدان الأعضاء في أربعة مجالات رئيسية: إدارة الاقتصاد الكلي، وسياسات القطاع المالي، وإعداد ميزانية الحكومة، وميزان المدفوعات، بما في ذلك كيفية تقوية الإطار الإحصائي والقانوني والإداري في هذه المجالات. وتحصل البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط على أكثر من ثلاثة أرباع الأنشطة التدريبية المتاحة. وتمثل برامج المعهد ثلاثة أرباع الأنشطة التدريبية التي ينظمها الصندوق للمسؤولين في البلدان الأعضاء، بما في ذلك التدريب في المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية.

وفي السنة المالية ٢٠٠٧، قدم معهد صندوق النقد الدولي ٢٨٨ أسبوعا من الدورات، وهو ما يزيد على ٩٤٠٠ أسبوع من المشاركة في الدورات (الجدول ٤–٤ على اسطوانة السي دي روم). وقد ارتفع عدد أسابيع الدورات مقارنة بالسنة المالية ٢٠٠٦ بواقع ١٪ تقريبا، بينما انخفض عدد أسابيع المشاركة فيها انخفاضا طفيفا يرجع إلى التغيرات المعتادة في متوسط حجم الفصول من عام إلى آخر.

وشهدت السنة المالية ٢٠٠٧ افتتاح برنامج التدريب المشترك بين الهند وصندوق النقد الدولي، وهو سابع مركز في شبكة المعهد المعنية بالتدريب الإقليمي (الجدول ٤–٥ على اسطوانة السي دي روم). ويختص برنامج التدريب المشترك بين الهند والصندوق بتدريب المسؤولين الهنود وإن كان يقبل أيضا مسؤولين من البلدان الأخرى في جنوب آسيا وشرق إفريقيا.

وبفضل التمويل المشترك الضخم الذي قدمته الجهات الراعية المحلية والجهات المانحة الأخرى، أمكن تحقيق زيادة بلغت ٥٠٪ في حجم التدريب المقدم من المعهد خلال العقد الماضي بعد إقامة المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية، وأصبح التدريب في هذه المراكز يمثل حاليا نصف الأنشطة التدريبية التي يقدمها المعهد في هذا المجال. وللتدريب في المراكز الإقليمية مزايا أخرى. فيمكن تطويع الدورات بصورة أفضل لتلبية الاحتياجات الإقليمية وتعزيز التعاون داخل المناطق المختلفة.

ولا يزال هناك دور مهم لأنشطة التدريب في مقر الصندوق الرئيسي، حيث يمثل حوالي ثلث أسابيع المشاركة الكلية في السنة المالية ٢٠٠٧. ويركز برنامج المقر الرئيسي على الدورات الأطول التي يصعب عقدها في المراكز الإقليمية بسبب عدد خبراء الصندوق المطلوب مشاركتهم فيها، وإن كان يشتمل أيضا على بعض الدورات القصيرة التي لا يستطيع الصندوق تقديمها على نطاق واسع من خلال المراكز الإقليمية. أما الأنشطة التدريبية الأخرى فقد أقيمت في مواقع خارج الولايات المتحدة لا تدخل ضمن الشبكة الإقليمية، وكان معظمها في إطار التعاون المتواصل بين المعهد والمؤسسات الإقليمية، وكذلك عن طريق التعلُّم من بُعد.

وقد أدت ظروف الميزانية المحدودة إلى زيادة التحديات التي تواجه الصندوق في تلبية احتياجات التدريب لدى البلدان الأعضاء وضمان وجود منهج تدريبي يخضع للتحديث المستمر. وإزاء هذه الظروف، قام الصندوق بزيادة أنصبة العمل وتخفيض التكاليف لتلبية هذه الاحتياجات، كما أسهم التمويل المشترك من شركاء التدريب وغيرهم من المانحين بدور متزايد الأهمية في هذا الخصوص.

وتتم مراجعة برنامج المعهد التدريبي بصفة منتظمة، للتأكد من وفائه بالاحتياجات المتغيرة لدى البلدان الأعضاء ودعمه لمبادرات الصندوق الجديدة.

الفصل الخامس

الفصل الخامس – الحوكمة والتنظيم والماليات

تدعو استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل إلى عدد من الإصلاحات في حوكمة الصندوق وإدارته، بما في ذلك تعديل حصص الأعضاء كي تعبر عن دورها في الاقتصاد العالمي بشكل أدق؛ وتوثيق الاتصال وزيادة الشفافية؛ ودمج أولويات الاستراتيجية متوسطة الأجل في إطار موازنة متوسط الأجل موجه نحو المخرجات؛ واتخاذ خطوات أخرى من أجل تحقيق فعالية التكاليف في عمل الصندوق ورفع مستوى كفاءته كمؤسسة؛ واعتماد نموذج جديد للدخل من أجل وضع الصندوق على قاعدة مالية سليمة على الأجل الطويل. وقد تحقق تقدم كبير على كل هذه الجبهات في السنة المالية ٢٠٠٧.

إصلاح نظام الحصص والأصوات

تأتي الموارد التي يمول الصندوق منها معظم أنشطته الإقراضية من موارده المتمثلة في الحصص — أي المبالغ التي تودعها البلدان عند انضمامها إلى عضوية الصندوق.[٥٦] وتستند حصة كل عضو — من حيث المبدأ — إلى الحجم النسبي لاقتصاده، وهي تحدد المبلغ الذي يستطيع أن يقترضه من الصندوق وقوته التصويتية. (وكما هو مبين في اتفاقية تأسيس الصندوق، يخصص لكل عضو ٢٥٠ صوتا أساسيا يضاف إليها صوت واحد عن كل جزء من حصته يعادل ١٠٠ ألف وحدة حقوق سحب خاصة). ورغم أن في إمكان مجلس المحافظين مراجعة الحصص دوريا وزيادتها عند الضرورة (الإطار ٥–١)، فإن توزيع الحصص والقوة التصويتية في الصندوق لم يعد يعبر عن الوزن النسبي للبلدان في الاقتصاد العالمي. وفضلا على ذلك، فإن نصيب كل عضو من الأصوات الأساسية في مجموع الأصوات قلت أهميته بسبب زيادات الحصص، وذلك من أكثر من ١٠٪ حتى منتصف سبعينات القرن العشرين إلى حوالي ٢٪ في السنوات الأخيرة.

[٥٦] لا يعتبر كل رأس المال المدفوع متاحا بسهولة من أجل تمويل الإقراض الجديد، لأن التزامات الصندوق السابقة وسياسته الإقراضية لا ينفذان إلا بعملات البلدان التي تعتبر قوية ماليا. راجع الإطار الذي يتناول آلية التمويل على اسطوانة السي دي روم (الإطار ٥–١ على اسطوانة السي دي روم).

وقد أقرت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في بيانها الصادر في ٢٢ إبريل ٢٠٠٦ بالحاجة إلى إجراء إصلاح أساسي في نظام الحصص والأصوات في الصندوق. ودعت المدير العام إلى التعاون مع اللجنة والمجلس التنفيذي من أجل وضع مقترحات ملموسة بحلول موعد الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في سبتمبر ٢٠٠٦، لتحسين توزيع الحصص والقوة التصويتية كي تعبر عن التغيرات في وزن البلدان ودورها في الاقتصاد العالمي، وضمان أن يكون لكل الأعضاء — حتى أصغرها — صوت مسموع في عملية صنع القرارات في الصندوق.

وأعقب ذلك برنامج عمل مكثف شاركت فيه إدارة الصندوق العليا وخبراؤه، وانطوى على مشاورات مع مجموعة واسعة متنوعة من الأعضاء ومناقشات في المجلس التنفيذي. وفي ٣١ أغسطس ٢٠٠٦، توصل المجلس إلى اتفاق بشأن برنامج شامل لإصلاحات نظام الحصص والأصوات، وأوصى بأن يعتمد مجلس المحافظين قرارا ينص على خطة مدتها عامان لتنفيذ هذه الإصلاحات. وقد نقل المدير العام هذا المقترح إلى المحافظين في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦، واعتمد مجلس المحافظين القرار في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦.[٥٧]

وقد أكد المجلس التنفيذي في تقريره المقدم إلى مجلس المحافظين على أن أهم هدفين لإصلاحات نظام الحصص والأصوات هما كما يلي: (١) تحقيق تقدم ملحوظ في مواءمة حصص العضوية مع الوزن الاقتصادي لكل بلد عضو في الاقتصاد العالمي، وزيادة استجابة نظام الحصص والقوة التصويتية في الصندوق للتغيرات المستقبلية في معطيات الواقع الاقتصادي العالمي، (٢) تعزيز مشاركة البلدان منخفضة الدخل وصوتها في اتخاذ القرار، وهي بلدان قد يكون وزنها في الاقتصاد العالمي صغيرا ولكن الصندوق يقوم فيها بدور استشاري وتمويلي مهم.

وقد نص القرار على إجراء زيادات مخصصة لحصص أربعة بلدان، هي الصين وكوريا والمكسيك وتركيا، وهي بلدان كان القصور واضحا في تمثيلها لدى الصندوق مقارنة بحجمها الاقتصادي، ونص على مجموعة من الإصلاحات ذات طابع أساسي أقوى يتم تحقيقها بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٧ إن أمكن أو بحلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٨ على أقصى تقدير. وسوف تشمل تلك الإصلاحات ما يلي: (١) الاتفاق على صيغة بسيطة وشفافة للحصص، (٢) إجراء جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص حسب الصيغة الجديدة، (٣) الالتزام بضمان استمرار التطور في أنصبة الحصص حسب ما يطرأ من تغيرات على مراكز البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي، (٤) زيادة الأصوات الأساسية بمعدل الضِعف على الأقل من أجل المحافظة على القوة التصويتية للبلدان منخفضة الدخل كمجموعة، إلى جانب اعتماد وسيلة للحفاظ على ثبات نسبة الأصوات الأساسية إلى مجموع القوة التصويتية في المستقبل، (٥) اتخاذ تدابير لزيادة الموارد الإدارية لدى المديرين التنفيذيين الذين يمثلون أكبر الدوائر.[٥٨]

الإطار ٥–١: بدء المراجعة العامة الثالثة عشرة للحصص

عادة ما يجري الصندوق المراجعات العامة لحصص الأعضاء كل خمس سنوات من أجل تقييم مدى ملاءمة قاعدة موارده وتعديل حصص فرادى البلدان الأعضاء من أجل التعبير عن التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. وقد استكمل المجلس التنفيذي المراجعة العامة الثانية عشرة للحصص في ٣٠ يناير ٢٠٠٣، وذلك بدون اقتراح أي زيادة أو تعديلات. وشرع الصندوق في المراجعة العامة الثالثة عشرة للحصص في يناير ٢٠٠٧ وسيكون من الضروري استكمالها بحلول يناير ٢٠٠٨. ويبلغ مجموع حصص الصندوق الآن ٢١٧,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

وقد حثت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في بيانها الصادر في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٦، المجلس التنفيذي على أن يبذل جهوده بصورة بناءة وسريعة بشأن جميع عناصر الإصلاح من أجل حشد أكبر تأييد ممكن، وأكدت على أهمية التنفيذ السريع، ودعت المدير العام إلى تقديم تقرير عن سير العمل في اجتماعها التالي.

وفي أعقاب الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٦، بدأ المجلس التنفيذي عمله بشأن المرحلة الثانية من الإصلاح. وفي يناير ٢٠٠٧، أجرى المجلس مناقشة تمهيدية بشأن التعديل المقترح إدخاله على اتفاقية تأسيس الصندوق فيما يتعلق بالأصوات الأساسية. وقد أعرب المديرون عن رأيهم بأن التعديل المقترح يستجيب لطلب مجلس المحافظين، وأيدوا عموما الإطار الذي اقترحه خبراء الصندوق. وذكر المديرون أنه من الضروري مناقشة العدد الذي سيمثل الزيادة في الأصوات الأساسية والاتفاق عليه في مرحلة لاحقة، وذلك عندما يبلغ العمل صوب الصيغة الجديدة للحصص نقطة أكثر تقدما. وشرع الصندوق في برنامج عمل شامل ينطوي على مشاورات مع الأعضاء وعلى جلستي مناقشة غير رسمية للمجلس التنفيذي قبل اجتماعات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في ربيع ٢٠٠٧ لإعداد صيغة جديدة للحصص تكون مرشدا للجولة الثانية من زيادات الحصص.

وقد رحبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في بيانها الصادر في ١٤ إبريل ٢٠٠٧ بتوافق الآراء الواسع الذي تم التوصل إليه في المجلس التنفيذي بشأن الإطار القانوني لتعديل اتفاقية تأسيس الصندوق فيما يتعلق بالأصوات الأساسية وما تم من عمل

[٥٧] يمكن الاطلاع على القرار على اسطوانة السي دي روم، وكذلك البيانين الصحفيين رقم 06/189 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوصي بإجراء إصلاحات في الحصص ونظام الحوكمة المرتبط بها" (IMF Executive Board Recommends Quota and Related Governance Reforms). ورقم 06/205 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على إصلاحات في الحصص ونظام الحوكمة المرتبط بها" (IMF Board of Governors Approves Quota and Related Governance Reforms) ويمكن أيضا الاطلاع على البيانين الصحفيين رقم 06/189، ورقم 06/205 في موقعي الصندوق على العنوان www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06189.htm، والعنوان www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06205.htm ، على التوالي.

[٥٨] في ٩ مايو ٢٠٠٧، بعد نهاية السنة المالية بقليل، وافق المجلس التنفيذي على إضافة مستشار واحد إلى الخبراء العاملين في مكتبي المديرين التنفيذيين اللذين يمثلان ٢٠ بلدا أو أكثر (وهما المديران التنفيذيان اللذان يمثلان دائرتي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء). غير أن عددا قليلا من المديرين أعرب عن القلق من أن ذلك القرار لا يتوافق مع روح القرار الصادر عن المحافظين في سنغافورة عام ٢٠٠٦، وأكدوا على ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات لتقوية قدرات مكاتب المديرين التنفيذيين الذين يمثلون أكبر الدوائر.

أولي بشأن الصيغة الجديدة للحصص. وقد شددت اللجنة على أهمية الاتفاق على صيغة جديدة تكون بسيطة وشفافة وتعبر عن المراكز النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي مع تعزيز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل في ذات الوقت. ودعت اللجنة أيضا المجلس التنفيذي إلى مواصلة عمله بشأن مجموعة تدابير الإصلاحات باعتبارها مسألة ذات أولوية.

الاتصال والشفافية

يسعى الصندوق من خلال استراتيجيته للاتصال وسياسته لتحقيق الشفافية إلى تعزيز مساءلته أمام الأطراف المعنية وتحقيق الفهم للسياسات الاقتصادية السليمة. وقد شهدت جهود الصندوق في هذين المجالين زيادة كبيرة منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، وذلك بإرشاد ودعم من المجلس التنفيذي الذي يقوم دوريا بمراجعة استراتيجية الصندوق للاتصال وسياسته لتحقيق الشفافية.

الاتصال

مع الإقرار بأن الصندوق قطع أشواطا كبيرة صوب زيادة الشفافية وتوثيق الاتصال، تدعو استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل إلى تعزيز التواصل، مع التأكيد على أن تحقيق التغير في السياسات يتطلب العمل الفعال ليس فقط مع مسؤولي البلدان ولكن أيضا مع الجمهور الأكبر. وقد كثف خبراء الصندوق جهودهم في هذا المجال في السنة المالية ٢٠٠٧ وقدموا أول مسودة جديدة لاستراتيجية الاتصال لمناقشتها من قبل المجلس التنفيذي في أوائل السنة المالية ٢٠٠٨.

التواصل: يواصل الصندوق تعزيز تواصله مع الأطراف المعنية الرسمية ذات العلاقة معه، مع توسيع نطاق التواصل في الوقت ذاته كي يشمل جماعات أخرى، بما في ذلك المجتمع المدني وأعضاء الهيئات التشريعية والقطاع الخاص. وقد ثبت نفع التواصل مع هذه الجماعات ليس فقط من حيث شرح مواقف الصندوق ولكن أيضا من حيث تلقي رد الفعل التقييمي الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في عمليات الصندوق، وهو ما حدث بالفعل في عدة مجالات — منها على سبيل المثال تبسيط الشرطية، والتبكير بتقديم الدعم من الصندوق إلى المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، والمشاركة في مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية.

وكجزء من جهود التواصل مع المجتمع المدني وأعضاء الهيئات التشريعية، أطلق الصندوق في السنوات الأخيرة رسالة إخبارية على موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت موجهة للمجتمع المدني. وفي السنة المالية ٢٠٠٧ أطلق صفحة في موقعه الإلكتروني موجهة إلى أعضاء الهيئات التشريعية تدعوهم إلى إرسال تعليقاتهم وأسئلتهم.[٥٩] وفي ديسمبر ٢٠٠٦ عقد مسؤولو الصندوق والبنك الدولي اجتماعا دام يومين حضره ٥٥ من قادة النقابات العمالية من مختلف أنحاء العالم تناول موضوع إدارة العولمة وتعزيز فرص العمل. وقد شملت مناسبات التواصل الموجهة للبرلمانيين تنظيم حلقة دراسية بشأن السياسات الاقتصادية الكلية للبرلمانيين في جمهورية قيرغيزستان في مايو ٢٠٠٦، والمشاركة في مؤتمرين في مارس ٢٠٠٧ — أولهما مؤتمر دام يومين في واشنطن العاصمة للبرلمانيين من منطقة البحر الكاريبي ومسؤولي بنك التنمية للبلدان الأمريكية والصندوق، وثانيهما هو المؤتمر السنوي للشبكة البرلمانية للبنك الدولي، والذي عقد في مدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا.[٦٠]

وقد استمرت الجهود في السنة المالية ٢٠٠٧ في مجال التواصل مع القطاع الخاص. ففي فبراير ٢٠٠٧، ألقى المدير العام خطابا أمام مؤتمر جمعية الأعمال لأمريكا اللاتينية والذي عقد في جامعة كولومبيا في نيويورك، كما شارك في مؤتمر رفيع المستوى بشأن الاستثمار في أمريكا الوسطى حضره كبار واضعي السياسات والمستثمرين الدوليين وقادة جمعيات الأعمال من أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.[٦١] وقد ساعد الصندوق والبنك الدولي في تنظيم ذلك المؤتمر الذي عقد في كوستاريكا.

وقد عزز الصندوق استفادته من الحلقات الدراسية والمؤتمرات من أجل جمع المسؤولين وغيرهم من الأطراف المعنية من البلدان التي تنتمي إلى منطقة واحدة معا من أجل مناقشة قضايا السياسات الاقتصادية الأساسية على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، تعاون الصندوق وصندوق النقد العربي في ديسمبر ٢٠٠٦ على رعاية حلقة دراسية على مستوى رفيع نظمت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة عن موضوع المؤسسات والنمو الاقتصادي في البلدان العربية. وشارك الصندوق أيضا في المؤتمر الإقليمي السنوي الخامس بشأن أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية، والذي استضافه بنك الجمهورية الدومينيكية المركزي في مدينة بونتا كانا في يونيو ٢٠٠٦.[٦٢] وتعاون الصندوق وبنك سنغافورة المركزي على استضافة حلقتهما الدراسية الثانية بشأن التكامل المالي الإقليمي في مايو ٢٠٠٦ (وكانت الحلقة الدراسية الأولى قد نظمت في سبتمبر ٢٠٠٥)، وتعاون الصندوق وحكومة سنغافورة على تنظيم حلقة دراسية على مستوى رفيع لصانعي السياسات والخبراء الاقتصاديين من مختلف أنحاء العالم في يوليو ٢٠٠٦ عن موضوع منع وقوع الأزمات في بلدان الأسواق الصاعدة، وذلك في سياق التمهيد للاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٦.[٦٣] وتعاون الصندوق والبنك الياباني للتعاون الدولي على رعاية مؤتمر في طوكيو في إبريل ٢٠٠٧ عن موضوع الخيارات والتحديات التي تواجهها

[٥٩] الرسالة الإخبارية الموجهة إلى المجتمع المدني موضوعة في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/exr/cs/eng/index.asp، أما الرسالة الإخبارية الموجهة إلى أعضاء الهيئات التشريعية فهي موضوعة في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/legislators/index.htm.

[٦٠] للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الأحداث، راجع البيان الصحفي رقم 06/108 بعنوان "صندوق النقد الدولي ينظم حلقة دراسية عن السياسة الاقتصادية الكلية لبرلماني جمهورية قيرغيزستان" (IMF Macroeconomic Policy Seminar for Parliamentarians from the Kyrgyz Republic)، والموجود في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06108.htm؛ وكلمة السيد عبدالله بيو–تشانيه مدير الإدارة الإفريقية بالصندوق أمام الحلقة الدراسية المعقودة في مدينة كيب تاون والموضوعة في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/speeches/2007/031707.htm؛ والبيان الصحفي رقم 07/44 بعنوان "برلمانيو منطقة البحر الكاريبي يعقدون أول اجتماع لهم مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن" (Caribbean Parliamentarians Meet with the IDB, IMF and World Bank for the first time in Washington, D.C). والموضوع في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0744.htm.

[٦١] البيان الصادر عن المؤتمر متاح للاطلاع في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/cm/2007/020207.htm.

[٦٢] للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الحلقات الدراسية المعنية بموضوع المؤسسات والنمو في البلدان العربية، والمؤتمر الإقليمي السنوي الخامس بشأن أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية، راجع www.imf.org/external/np/seminars/eng/2006/arabco/index.htm، و www.imf.org/external/np/seminars/eng/2006/centram/index.htm، على التوالي.

[٦٣] راجع www.imf.org/external/np/seminars/eng/2006/cpem/index.htm.

السيد رودريغو دي راتو، المدير العام للصندوق، يتحدث إلى ممثلي وسائل الإعلام أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٦ في سنغافورة

بلدان آسيا النامية على مستوى السياسات؛ وكان من بين المتحدثين والمشاركين مسؤولون حكوميون وأكاديميون من البلدان منخفضة الدخل في آسيا. ونظم الصندوق بالتعاون مع مؤسسة بروغيل، وهي مستودع فكر مقره مدينة بروكسل، مؤتمر مشتركا لمدة يومين كان موضوعه «تحقيق النجاح في استخدام الأموال الأوروبية: التكامل المالي، والتطوير المالي، والنمو في الاتحاد الأوروبي» (Putting Europe's Money to Work: Financial Integration, Financial Development, and Growth in the European Union) في مارس ٢٠٠٧ كان موجها للباحثين وصانعي السياسات والمتخصصين من أوروبا وسائر أنحاء العالم.

ويمكن الاطلاع على أمثلة أخرى لأنشطة التواصل في الفصلين الثاني والرابع.

اللغات غير الإنجليزية: استنادا إلى التقرير الصادر عن فرقة العمل المعنية بنشر وثائق ومعلومات الصندوق باللغات غير الإنجليزية، والتي أوصت بترجمة الوثائق التي يوجد عليها طلب كبير إلى اللغات المستخدمة بكثافة في عمل الصندوق، تم تشكيل مجموعة عمل من خبراء الصندوق من أجل مواصلة النظر في هذه المسألة ووضع مقترحات محددة. وقد تم عرض النتائج التي خلصت إليها مجموعة العمل المعنية بنشر مواد الصندوق باللغات غير الإنجليزية على المجلس التنفيذي في جلسة إحاطة غير رسمية في إبريل ٢٠٠٧، وشرع الصندوق في ترجمة وثائق مختارة، بما في ذلك البيانات الصحفية وملخصات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي — وذلك بشكل أكثر انتظاما إلى اللغات المعنية ووضعها في موقعه على شبكة الإنترنت. وقد وافق المجلس التنفيذي أيضا على ترجمة التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ إلى عدد أكبر من اللغات مقارنا بما كان عليه الوضع في الماضي، مستفيدا في ذلك من الوفورات في تكاليف الإنتاج من أجل تحقيق هذا الهدف.

المطبوعات والموقع الإلكتروني للصندوق: قامت مجموعة عمل مشتركة بين الإدارات بمراجعة مدى فعالية برنامج مطبوعات الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٧.[٦٤] ورغم أن المراجعة المذكورة خلصت إلى أن الأهداف الأساسية لذلك البرنامج تظل صحيحة — وهي تقاسم بحوث الصندوق ومعارفه بطريقة فعالة من حيث التكلفة — فقد خلصت أيضا إلى وجود مجال للتحسين، لا سيما باقتراح منهج أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي في انتقاء ما ينشر وأفضل وسيلة لتوصيله (في شكل مطبوع أو على شبكة الإنترنت أو بالوسيلتين معا)؛ وزيادة جهود التسويق (بما في ذلك عن طريق الدخول في شراكات مع الناشرين التجاريين في الأحوال التي يكون ذلك فيها ملائما)؛ وتعزيز وضوح مطبوعات الصندوق البحثية على شبكة الإنترنت؛ وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت للتجارة الإلكترونية؛ وتعزيز الاستفادة من تكنولوجيات مثل الطبع عند الطلب؛ واستحداث سياسة تسعير متمايز لمطبوعات الصندوق، مما يعطي القراء في البلدان النامية إمكانية أكبر للحصول عليها.

[٦٤] راجع الإطار ٥–٢ المعنون «نشر المعلومات: عمليات النشر من جانب صندوق النقد الدولي في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت» (Disseminating information: the IMF's publishing operations and Web site) على اسطوانة السي دي روم.

الإطار ٥–٢: التواصل مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية

للصندوق سجل طويل في التعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، أما تعاونه مع البنك الدولي فهو تعاون وثيق جدا. وتشمل المجالات التي يتعاون فيها الصندوق والبنك برنامج تقييم القطاع المالي، ووضع المعايير والمواثيق، وعملية تقارير استراتيجية الحد من الفقر، ومبادرة هيبيك والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، وتحليل إمكانية استمرار تحمل الدين. وفي مارس ٢٠٠٦ أنشأ المدير العام للصندوق ورئيس البنك الدولي لجنة المراجعة الخارجية المعنية بالتعاون بين البنك والصندوق. وقد طلبت اللجنة آراء البلدان الأعضاء بشأن طبيعة التعاون بين البنك والصندوق وممارساته، والذي تحكمه اتفاقية رسمية منذ عام ١٩٨٩. وقد أصدرت اللجنة تقريرها في فبراير ٢٠٠٧.[١]

ويتعاون الصندوق أيضا مع البنوك الإقليمية متعددة الأطراف — وهي بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير — بما في ذلك في عمل البعثات الموفدة إلى البلدان وتقديم المساعدة الفنية، ويحضر ممثلو الصندوق الاجتماعات التي يعقدها رؤساء البنوك الإقليمية متعددة الأطراف. أما بنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية الإفريقي فيشاركان في المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

والصندوق عضو في منتدى الاستقرار المالي، والذي يضم المسؤولين الحكوميين المنوط بهم مسؤولية الاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية الرئيسية، والهيئات التنظيمية والرقابية الدولية، ولجان خبراء البنوك المركزية. ويتعاون الصندوق أيضا مع هيئات وضع المعايير، مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وفي عام ٢٠٠٠، أنشأ السيد هورست كولر، المدير العام للصندوق آنذاك، المجموعة الاستشارية المعنية بأسواق رأس المال كي توفر منتدى للحوار غير الرسمي بين المشاركين في أسواق رأس المال الدولية والصندوق؛ ويرأس هذه المجموعة المدير العام للصندوق.

وهناك اتصال وتعاون بين الصندوق من جهة والأمم المتحدة وعدد من وكالاتها المتخصصة من جهة أخرى، وذلك عن طريق ممثله الخاص لدى الأمم المتحدة. وقد أولى الصندوق في السنة الماضية تركيزا خاصا لدعم عمل لجنة بناء السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة مؤخرا، بينما يواصل جهوده في إطار عملية التمويل والتنمية والمشاركة في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وهناك تعاون بين الصندوق ومنظمة التجارة العالمية يتم بشكل رسمي وكذلك بشكل غير رسمي، وذلك على النحو المبين بإيجاز في اتفاق التعاون المعقود بينهما في عام ١٩٩٦. ويشارك الصندوق في اجتماعات منظمة التجارة العالمية كمراقب، وهناك لجنتان تابعتان لمنظمة التجارة العالمية يسهم خبراء الصندوق في أعمالهما، وهما مجموعة العمل المعنية بالتجارة والدين والتمويل واللجنة المعنية بقيود ميزان المدفوعات. كما يشارك خبراء الصندوق في الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة وفي فرقة العمل المعنية بمبادرة المعونة من أجل التجارة (راجع الجدول ٣–٣).

وللصندوق علاقة اتصال أيضا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنك التسويات الدولية، والمفوضية الأوروبية، ومجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعدة مجموعات إقليمية في آسيا، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان). وقد تعاونت أمانة «آسيان» والصندوق وحكومة مملكة كمبوديا على استضافة حلقة دراسية على مستوى رفيع في يونيو ٢٠٠٦ بشأن كيفية تسريع وتيرة التنمية في كمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام عن طريق التكامل الإقليمي.[٢]

والصندوق مشارك مهم في اجتماعات وأنشطة المجموعات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك مجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية، ومجموعة العشرة، ومجموعة العشرين، ومجموعة الأربعة والعشرين. وتشارك بلدان مجموعة العشرة في الاتفاقات العامة للاقتراض التي أنشأها الصندوق، وهي ترتيب أنشئ في عام ١٩٦٢ يمكن طلب تنفيذه إذا رأى الصندوق أن موارده غير كافية لتلبية احتياجات الأعضاء.

[١] راجع البيان الصحفي رقم 07/32 الذي يحمل عنوان "المدير العام لصندوق النقد الدولي وبول وولفويتز رئيس البنك الدولي يرحبان بتقرير تعزيز التعاون بين الصندوق والبنك" (IMF Managing Director and World Bank President Paul Wolfowitz Welcome Report on Enhancing IMF–World Bank Cooperation) والتقرير ذاته، وكلاهما متوافر على اسطوانة السي دي روم وأيضا في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0732.htm.

[٢] راجع البيان الصحفي رقم 06/145 في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2006/pr06145.htm .

الإطار ٥-٣: أنشطة مكتب التقييم المستقل في السنة المالية ٢٠٠٧

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ من أجل إجراء تقييم مستقل وموضوعي لسياسات الصندوق وأنشطته من أجل تعزيز شفافية الصندوق ومساءلته وتقوية ثقافة التعلم لديه. ومكتب التقييم المستقل، وفق صلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل مستقلا عن المجلس التنفيذي، وهو يرفع تقاريره إلى المجلس. وفي يناير ٢٠٠٧، وافق المجلس على منهج أكثر انتظاما في تطبيق توصيات المكتب التي يؤيدها المجلس وتقوية مراقبة تطبيقها.

وقد ركز المكتب جهوده في السنة المالية ٢٠٠٧ على استكمال تقييمين هما: «الصندوق والمعونة المقدمة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء» و«مشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف» (راجع الفصل الثالث). وقد ناقش المجلس التنفيذي التقرير الأول في مارس ٢٠٠٧ (راجع الفصل الثالث). وفي أعقاب مناقشة المجلس، قام المكتب بعرض النتائج الواردة في تقريره في عدة مناسبات في إطار التواصل على المستوى الدولي، بدءا بحلقة دراسية لدى بنك التنمية الإفريقي في أواخر مارس. وقد تمت ترجمة التقرير إلى اللغتين الفرنسية والبرتغالية. أما تقييم مشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف فقد أرسل إلى المجلس التنفيذي في مارس ٢٠٠٧ وتقررت مناقشته في أوائل السنة المالية ٢٠٠٨. ويستكشف ذلك التقييم ما إذا كان دور الصندوق في إسداء المشورة بشأن سياسة سعر الصرف محددا ومفهوما بوضوح أم لا، ويضع تقييما لنوعية تلك المشورة، ويبحث نوعية الحوار مع السلطات القُطرية المعنية. ورغم إقرار مكتب التقييم المستقل بأن نوعية المشورة التي يسديها الصندوق إلى البلدان الأعضاء قد تحسنت، فإنه يشير إلى ضرورة إعادة إقرار الغرض الأساسي من رقابة الصندوق على أسعار الصرف، ومن ثم توضيح الأدوار المتوقعة من الصندوق والبلدان الأعضاء، ويقدم توصيات مفصلة من أجل تحسين تنظيم وإدارة مشورة الصندوق بشأن سياسة سعر الصرف والتعامل في هذا الشأن مع البلدان الأعضاء (راجع الفصل الثاني).

وقد استمر في السنة المالية ٢٠٠٧ عمل المكتب في التقييم الثالث وموضوعه «الشرطية الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق». ويتوقع الانتهاء من إعداد تقرير التقييم وإرساله إلى المجلس التنفيذي قبل موعد الاجتماعات السنوية المقرر عقدها في أكتوبر ٢٠٠٧.

وقد تمت إضافة ٤ موضوعات إلى برنامج عمل المكتب لتقييمها في السنتين القادمتين، وهما: (١) جوانب الحوكمة في الصندوق كمؤسسة — بما في ذلك دور المجلس التنفيذي، (٢) تعاملات الصندوق مع البلدان الأعضاء، (٣) جدول أعمال الأبحاث لدى الصندوق، (٤) منهج الصندوق في تناول قضايا التجارة الدولية.

والموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت هو المصدر الأساسي الأول الذي يحصل الجمهور عن طريقه على المعلومات عن الصندوق. وقد تمت في السنة المالية ٢٠٠٧ إعادة تصميم ذلك الموقع لزيادة فعاليته كأداة للتواصل، وزاد التركيز على إتاحة نشرة صندوق النقد الدولي كمُنتج للاطلاع على شبكة الإنترنت، وحدث تحول صوب زيادة الاعتماد على الشبكة المذكورة في نشر المعلومات والرسائل من أجل التمكين من زيادة سرعة الاتصال بين الصندوق والأطراف المعنية وزيادة تواترها ومرونتها.

التعامل مع وسائل الإعلام: تنظم إدارة العلاقات الخارجية اجتماعا إعلاميا لممثلي وسائل الإعلام مرة كل أسبوعين، وقد بدأ العمل بذلك في أواخر عام ١٩٩٩، وكان الغرض منه في البداية أن يكون موجها إلى وسائل الإعلام القائمة في مدينة واشنطن العاصمة، وقد تطور ذلك حيث اتخذ الآن شكل موقع إلكتروني موجه للصحفيين في مختلف أنحاء العالم. ويسمح موقع مركز معلومات وسائل الإعلام عبر شبكة الإنترنت، وهو موقع محمي بكلمة سر أنشئ في السنة المالية ٢٠٠٤، للصحفيين بالاطلاع على الوثائق المشمولة بحظر مؤقت، والمشاركة في الاجتماعات الإعلامية الموجهة للصحافة، وتلقي المعلومات والبيانات المعدة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. وقد زاد خبراء الصندوق التشغيليون المعنيون أيضا من اتصالاتهم مع وسائل الإعلام.

سياسة الشفافية

تنطلق سياسة الشفافية التي يتبعها الصندوق من القرار الذي أصدره المجلس التنفيذي في يناير ٢٠٠١ والذي أرسى افتراض النشر المنتظم للوثائق وتقارير السياسات القطرية وما يرتبط بها من نشرات المعلومات المعممة، وإن كان النشر يظل طوعيا. وقد جاء ذلك القرار بعد خطوات سبق اتخاذها منذ عام ١٩٩٤ بهدف تعزيز شفافية عمل الصندوق وزيادة إتاحة المعلومات عن سياسات

اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ضمن الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٦ في سنغافورة

أعضائه للاطلاع العام، مع إدراج ضمانات وقائية في الوقت ذاته للحفاظ على صراحة مناقشات الصندوق مع الأعضاء بشأن السياسات عن طريق تحقيق التوازن السليم بين الشفافية والسرية. ويجوز للأعضاء أن يطلبوا حذف معلومات لم تتح بعد للاطلاع العام تشكل إما مادة شديدة التأثير على السوق أو إفصاحا سابقا لأوانه عن نوايا السياسات.

وبعد المناقشات التي أجراها المديرون التنفيذيون في السنة المالية ٢٠٠٦ لمراجعة قام بها خبراء الصندوق لسياسة الشفافية، دعا المديرون خبراء الصندوق إلى إعداد تحديثات سنوية عن تطبيق تلك السياسة لوضعها في الموقع الإلكتروني للصندوق. ويعرض التقرير السنوي الثاني بشأن تطبيق سياسة الشفافية، والذي نشر في فبراير ٢٠٠٧، معلومات عن الوثائق التي نظرها المجلس في الفترة من أول نوفمبر ٢٠٠٥ حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦، والمنشورة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، بما في ذلك معدلات نشر كل نوع من أنواع الوثائق، وفترة التأخر بين مناقشات المجلس التنفيذي للوثائق وبين نشرها، وحالات حذف مواد من الوثائق، ونمط النشر لدى البلدان الأعضاء.[٦٥]

وفي السنة المالية ٢٠٠٧، ارتفع نشر التقارير المتعلقة بمشاورات المادة الرابعة وباستخدام موارد الصندوق للعام الثالث على التوالي، حيث زاد من ٨٢٪ من مجموع التقارير في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٥٪ في عام ٢٠٠٦. وزاد عدد البلدان الأعضاء التي نشرت جميع التقارير عن مشاورات المادة الرابعة معها واستخدامها لموارد الصندوق معا من ١٣٦ في عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٢ في عام ٢٠٠٦. وارتفعت حصة ما تم نشره من تقييمات استقرار النظام المالي (أي التقارير التي يتم إعدادها في إطار برنامج تقييم النظام المالي) إلى ٨٢٪، وزادت معدلات النشر للوثائق التي تعلن نوايا السياسات لدى البلدان التي بصدد الدخول في اتفاقات مع الصندوق ومعدلات إصدار نشرات المعلومات المعممة إلى ٩٤٪.[٦٦]

التنظيم والإدارة

قام الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٧ بعملية إعادة تقييم لإطار إدارة المخاطر الذي يطبقه، وحقق تقييدا في نفقاته الإدارية وتبسيطا في إجراءاته عن طريق دمج التقارير أو تقصيرها وتعديل الإجراءات المتعلقة بعدم الدقة في إبلاغ البيانات، وإطالة الفترات الفاصلة بين مراجعات السياسات. كما سعى الصندوق إلى تعزيز فعاليته عن طريق تحسين التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى في مجموعة من المجالات (الإطار ٥–٢) وأخذ في الحسبان التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل بشأن سياسات الصندوق (الإطار ٥–٣).

كيف يدار صندوق النقد الدولي

المجلس التنفيذي هو أعلى جهاز لصنع القرارات في الصندوق، وتتولى تعيينه البلدان الأعضاء في الصندوق. وكما هو مبين في اتفاقية تأسيس الصندوق، تناط بالمجلس التنفيذي مسؤولية إدارة أعمال الصندوق، وهو يمارس لهذه الغاية جميع السلطات التي يفوضه بها مجلس المحافظين. ويتألف المجلس التنفيذي من ٢٤ مديرا تنفيذيا والمديرين التنفيذيين المناوبين لهم، وتعينهم أو تنتخبهم البلدان الأعضاء. والمجلس التنفيذي مسؤول عن الإشراف اليومي على عمل الصندوق في مقره الواقع في مدينة واشنطن العاصمة.[٦٧] ويتولى المدير العام رئاسة المجلس التنفيذي.

ويتألف مجلس المحافظين من محافظ واحد ومحافظ مناوب واحد من كل بلد من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٥ بلدا. وعادة ما يكون المحافظ هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي للبلد العضو. ويجتمع كل المحافظين مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات

[٦٥] يمكن الاطلاع على التقرير المعنون "الاتجاهات الأساسية في تنفيذ سياسة الشفافية الخاصة بالصندوق" (Key Trends in Implementation of the Fund's Transparency Policy) في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4040.

[٦٦] هناك إقرار على نطاق واسع بزيادة الشفافية لدى الصندوق. ففي تقرير الرصد العالمي (2006 Global Accountability Report) الصادر عن مؤسسة One World Trust، أعطت المؤسسة المذكورة للصندوق المرتبة الثالثة من بين ١٠ منظمات دولية حكومية والمرتبة الرابعة من بين ٣٠ منظمة دولية حكومية وشركة خاصة متعددة الجنسيات من حيث الشفافية. ويمكن الاطلاع على التقرير المذكور في الموقع التالي: www.oneworldtrust.org/?display=index_2006.

[٦٧] يمكن الاطلاع على جدول اجتماعات المجلس التنفيذي للسنة المالية ٢٠٠٧ ووصف لأهم أنشطته على اسطوانة السي دي روم. ويمكن أيضا الاطلاع على معلومات عامة عن الحوكمة في الصندوق في الكتيب المعنون "دليلك إلى صندوق النقد الدولي" (IMF Handbook) على اسطوانة السي دي روم. وترد على صفحة ٦٨ قائمة بالمديرين التنفيذيين ومناوبيهم حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧ على الصفحة ٦٨ والصفحة ٦٩. ويمكن الاطلاع على القوة التصويتية لكل عضو في الملحق الرابع على اسطوانة السي دي روم.

السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهناك لجنتان تتألفان من محافظين يمثلون الأعضاء جميعا. أما اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، فهي هيئة استشارية تتألف من ٢٤ محافظا (أو مناوبيهم) يمثلون نفس البلدان أو الدوائر الانتخابية (مجموعات البلدان) التي يمثلها المديرون التنفيذيون الأربعة والعشرون.

وتتولى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إسداء المشورة إلى مجلس المحافظين وترفع تقاريرها إليها بشأن المسائل المتعلقة بوظائفه في الإشراف على النظام النقدي والمالي الدولي وإدارته وتعديله، وتتولى في هذا الشأن استعراض التطورات في أوضاع السيولة الدولية وتحويل الموارد إلى البلدان النامية؛ والنظر في المقترحات التي يقدمها المجلس التنفيذي بتعديل اتفاقية تأسيس الصندوق؛ ومواجهة الاضطرابات التي تهدد النظام النقدي والمالي الدولي. وليس للجنة سلطة اتخاذ القرارات، وعادة ما تجتمع مرتين سنويا، وذلك في مارس أو إبريل وفي سبتمبر أو أكتوبر عند انعقاد اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي.

أما لجنة التنمية (التي كانت تسمى من قبل اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية)، فهي هيئة مشتركة بين البنك والصندوق تتألف من ٢٤ من محافظي البنك أو الصندوق أو المحافظين المناوبين لهم؛ وهي تسدي المشورة إلى مجلسي محافظي الصندوق والبنك الدولي بشأن القضايا الإنمائية بالغة الأهمية وبشأن الموارد المالية اللازمة لتشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وتجتمع هذه اللجنة مرتين سنويا، شأنها شأن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

ووفق اتفاقية تأسيس الصندوق، تناط بالمجلس التنفيذي مسؤولية انتخاب المدير العام للصندوق. ويجوز لأي مدير تنفيذي أن يقدم ترشيحا لذلك المنصب، بصرف النظر عن الجنسية.[٦٨] ويتم تعيين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. ويقوم المدير العام بدوره بتعيين النائب الأول للمدير العام ونائبين للمدير العام، وذلك بموافقة المجلس التنفيذي، من أجل توفير الدعم الإداري، ويتولى أحدهم رئاسة المجلس في غياب المدير العام. والمدير التنفيذي هو رئيس هيئة موظفي الصندوق وهو يتولى إدارة الأعمال المعتادة للصندوق بتوجيه من المجلس التنفيذي. وهو مسؤول في النهاية عن جميع جوانب الإدارة الداخلية وعمل المؤسسة وعلاقاتها واتصالها مع العالم الخارجي. ويتقاسم نواب المدير العام الثلاثة مهام الإشراف على علاقات الصندوق مع فرادى البلدان الأعضاء، ويرأسون اجتماعات مختارة للمجلس التنفيذي، ويشرفون على عمل هيئة الموظفين في مجالات معينة.

ويتولى المدير العام تعيين موظفي الصندوق، وهيئة الموظفين مسؤولة مسؤولية كاملة أمام الصندوق. وفي إبريل ٢٠٠٧، كان عدد موظفي الصندوق من المتخصصين والإداريين ٢,٠٠٥ موظفين و٦٧٣ موظفا على مستويات أخرى. وكان ٨٢ عضوا من موظفي الصندوق المتخصصين والإداريين ممثلين مقيمين للصندوق متمركزين في إفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يغطون عددا من البلدان الأعضاء يبلغ مجموعهم ٩٢ بلدا. ويسهم الممثلون المقيمون، بما لديهم من الخبرة المهنية ومعرفتهم بالأوضاع المحلية، في صياغة المشورة التي يسديها الصندوق بشأن السياسات، ويراقبون الأداء الاقتصادي للبلدان المعنية، وينسقون المساعدة الفنية؛ ويشارك من منهم في البلدان منخفضة الدخل في المناقشات التي تدور حول استراتيجيات الحد من الفقر. كما ينبه الممثلون المقيمون للصندوق والبلد المضيف إلى الانحرافات المحتملة في السياسات عن المسار المقرر، ويقدمون دعما ميدانيا للبرامج، ويؤدون دورا نشطا في عملية التواصل الذي يقوم بها الصندوق، وذلك بالتعاون مع مختلف فروع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة وغيرها من الأطراف المعنية.

ويعكس إطار إدارة الموارد البشرية في الصندوق أفضل الممارسات المتطورة باستمرار والتي تتسق مع رسالة المؤسسة ومع هدف الحفاظ على نوعية هيئة موظفيها وتعدديتهم. وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على أن المتوقع أن تكون هيئة موظفي الصندوق عند «أعلى درجات» الكفاءة والفعالية، وأنه «على المدير العام، عند تعيين الموظفين، أن يأخذ في الاعتبار أهمية اختيارهم على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن». وإضافة إلى ذلك، يراعي جميع موظفي الصندوق أعلى معايير السلوك الأخلاقي، وهو ما يتسق مع قيم النزاهة والحيدة وحسن التقدير، وذلك على النحو المبين في مدونة قواعد السلوك واللوائح والأنظمة اللتين وضعهما الصندوق.

وإقرارا بأنه يجب أن يتوافر للأعضاء أفراد يفهمون، بما لديهم من خبرات وتدريب متخصصين، مجموعة واسعة من التحديات التي تواجه مسؤولي البلدان في مجال صنع السياسات ويستطيعون أن يقدموا مشورة بشأن السياسات تكون ملائمة لظروف كل بلد من البلدان الأعضاء البالغ عددهم ١٨٥ بلدا، يركز المجلس التنفيذي منذ وقت طويل على تنوع الموارد البشرية ويعرب عن مخاوفه بشأنها، وقد دعا مرارا إلى إدخال تحسينات في تنوع الموارد البشرية في هيئة الموظفين. ومن ثم يبذل الصندوق كل جهد ممكن كي يضمن أن يكون تنوع الموارد البشرية في هيئة الموظفين معبرا عن عضوية المؤسسة، مع السعي الحثيث إلى اجتذاب مرشحين للوظائف من كل أنحاء العالم. وقد أنشأ مؤخرا مجلسا لشؤون التنوع في الموارد البشرية من أجل النهوض بجدول أعماله بشأن تنوع الموارد البشرية، وذلك استنادا إلى ما سبق من إنشاء منصب مستشار شؤون التنوع في الموارد البشرية في عام ١٩٩٥. ويراقب الصندوق ما يتحقق من تقدم وما يتم إبلاغه من مشكلات بطريقة شفافة بصيغ مختلفة

[٦٨] أصدر المجلس التنفيذي قرارا في ١٢ يوليو ٢٠٠٧ يبين الاجراءات المتعلقة بترشيح واختيار مدير عام الصندوق؛ راجع الموقع الالكتروني www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr07159.htm.

الجدول ٥–١: الميزانيات الإدارية، السنوات المالية ٢٠٠٥–٢٠٠٨ [1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٥ النفقات الفعلية	السنة المالية ٢٠٠٦ النفقات الفعلية	السنة المالية ٢٠٠٧ الميزانية	السنة المالية ٢٠٠٧ النفقات الفعلية	السنة المالية ٢٠٠٨ الميزانية
النفقات الإدارية					
الموظفون					
الرواتب	٣٧٥,٢	٣٩٢,٦	٤٠٧,٥	٤٠٤,١	٤٢٤,٦
المنافع ونفقات الموظفين الأخرى	٢٥٩,٥	٢٧٣,٩	٢٩٢,٧	٣٠٣,٤	٢٩٨,٥
المجموع الفرعي	٦٣٤,٧	٦٦٦,٥	٧٠٠,٢	٧٠٧,٥	٧٢٣,١
أخرى					
السفر	٩٠,٢	٩٤,٢	١٠٢,٠ [2]	٩٣,٢	١٠٠,٥
المباني ونفقات أخرى	١٦٧,٣	١٦٩,٦	١٧٧,٩	١٥٩,٧	١٧٠,٢
المجموع الفرعي	٢٥٧,٥	٢٦٣,٨	٢٧٩,٩	٢٥٨,٣	٢٧٠,٧
النفقات الإجمالية	٨٩٢,٢	٩٣٠,٣	٩٨٠,٢	٩٦٥,٨	٩٩٣,٨
المقبوضات	(٦٦,١)	(٥٦,٠)	(٦٨,٣)	(٦٨,٥)	(٧١,٤)
النفقات الإدارية الصافية	٨٢٦,١	٨٧٤,٤	٩١١,٩	٨٩٧,٢	٩٢٢,٣

ملحوظة: قد لا تتطابق مجاميع الأرقام بسبب التقريب.

[1] الميزانيتان الإداريتان كما وافق عليهما المجلس التنفيذي للسنتين الماليتين المنتهيتين في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧، و٣٠ إبريل ٢٠٠٨، على التوالي، مقارنة بالنفقات الفعلية للسنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٥، و٣٠ إبريل ٢٠٠٦، و٣٠ إبريل ٢٠٠٧، على التوالي.

[2] يشمل مبلغ ٥,٠ ملايين دولار كمساهمة في تكاليف عقد الاجتماعات السنوية في سنغافورة.

الشكل البياني ٥–١: النفقات الإدارية الإجمالية المقدرة موزعة حسب مجالات المخرجات الرئيسية، السنة المالية ٢٠٠٧

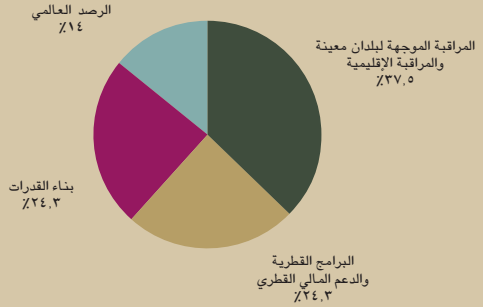

— بما في ذلك التقرير السنوي لتنوع الموارد البشرية (Diversity Annual Report) — على موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت. ومن بين البلدان الأعضاء البالغ عددهم ١٨٥ عضوا، كان ١٤٢ منها ممثلا في هيئة الموظفين في نهاية عام ٢٠٠٦. وتتوافر الجداول التي تبين توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية والنوع والبلد النامي أو الصناعي على اسطوانة السي دي روم (الجداول ٥–١، و٥–٢، و٥–٣ على اسطوانة السي دي روم)، كما يتوافر عليها أيضا جدول يوضح هيكل رواتب الموظفين (الجدول ٥–٤ على اسطوانة السي دي روم).

وتتوافر قائمة بكبار موظفي الصندوق والهيكل التنظيمي له على الصفحة ٧٠ والصفحة ٧١ من هذا التقرير، على التوالي. ويرد وصف لتنظيم الصندوق ووظائف مختلف إداراته في كتيب IMF Handbook، والذي يمكن الاطلاع عليه على اسطوانة السي دي روم.

الإطار ٥–٤: مؤشرات الأداء

يعتزم الصندوق استحداث عدة أنواع من مؤشرات الأداء تدريجيا، بما في ذلك ما يلي:

- مؤشرات كمية لكل المخرجات النهائية، ومؤشرات كمية وكيفية لمجموعة مختارة من المخرجات النهائية والوسيطة، وذلك ابتداء من السنة المالية ٢٠٠٨.
- مؤشرات للحداثة وغيرها من مؤشرات الأداء المصممة من أجل تسجيل مدى تجاوب الصندوق سيتم تطبيقها على مراحل في فترة أطول.
- سيقوم الصندوق بمزيد من الأعمال التحليلية كي يبحث جدوى استحداث مؤشرات مختارة بشأن النتائج المتحققة من الميزانية — وعلى وجه الخصوص، مؤشرات النتائج المتحققة الوسيطة (والتي تعتبر من الوجهة التشغيلية أهم من مؤشرات النتائج المتحققة النهائية) — ومدى الحاجة إلى التحسين في أساليب مراقبة التكاليف، وذلك بهدف تيسير استخدام مؤشرات التكلفة في عمليات إعداد الميزانية ووضع خطط العمل.

ويجري العمل أيضا لاستحداث تطبيقات إلكترونية داعمة لتكنولوجيا المعلومات ووضع عملية مراجعة مستمرة لمؤشرات الأداء من أجل المعاونة على ضمان استمرار صلتها باستراتيجية الصندوق ونموذج عمله.

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية

توفر الميزانية الإدارية الموارد اللازمة لتغطية التكاليف المرتبطة بالموظفين والسفر وغيرهما من النفقات المتكررة التي يتحملها الصندوق في تقديمه للخدمات إلى البلدان الأعضاء والمجتمع الدولي. وتغطي الميزانية السنوية الفترة من أول مايو إلى ٣٠ إبريل، وهي السنة المالية للصندوق، ويوافق عليها المجلس التنفيذي على أساس صاف (معرفا بأنه إجمالي النفقات ناقصا المقبوضات).[٦٩] ويوافق المجلس التنفيذي أيضا على حد أقصى لإجمالي النفقات، وذلك استنادا إلى النطاق الأعلى لتقدير المقبوضات. ويتم تمويل النفقات الإدارية الصافية للصندوق من دخل التشغيل، وهو يشمل الرسوم على استخدام موارد الصندوق، ومن الاحتياطيات.

أما الميزانية الرأسمالية للصندوق فتوفر الموارد اللازمة للمشاريع الرأسمالية التي تبدأ في السنة المالية المقبلة؛ وتشكل المشاريع التي تتم الموافقة عليها جزءا من الخطة الرأسمالية الممتدة ثلاث سنوات والتي تغطي جميع المشاريع الرأسمالية الجديدة. ويمكن استخدام الاعتمادات الرأسمالية طوال مدة الثلاث سنوات؛ أما الموارد غير المستخدمة في نهاية فترة الثلاث سنوات فتنقضي صلاحية استخدامها.

الميزانيتان والنفقات الفعلية في السنة المالية ٢٠٠٧

اشتملت الميزانية الإدارية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل على التصريح بنفقات صافية مجموعها ٩١١,٩ مليون دولار أمريكي، مع فرض حد أقصى على إجمالي النفقات هو ٩٨٧,١ مليون دولار، واعتماد مبلغ ٤٨,١ مليون دولار للمشاريع الرأسمالية التي تبدأ في السنة المالية ٢٠٠٧. وقد أحاط المجلس التنفيذي علما أيضا بالميزانيتين الإداريتين الصافيتين التأشيريتين البالغتين ٩٢٩,٦ مليون دولار، و٩٥٢,٨ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٨ والسنة المالية ٢٠٠٩، على التوالي، والخطة الرأسمالية الممتدة ثلاث سنوات والبالغة ١٤١ مليون دولار.

وقد أدى وضع الاستراتيجية متوسطة الأجل، ومراجعة توظيف العمالة في الصندوق، والتعويضات، وإطار المنافع، وتدهور وضع دخل الصندوق، إلى تغير البيئة المؤسسية والمالية التي يعمل الصندوق فيها. وبناء على ذلك، جاءت ميزانيات السنوات المالية ٢٠٠٧–٢٠٠٩ التي وافق عليها المجلس التنفيذي انعكاسا للتخفيض المقرر في الحجم الكلي لمجمل الموارد الإدارية الحقيقية للصندوق، وآذنت ببدء الاتجاه الهبوطي في النفقات الرأسمالية المخططة. وقد تم الحفاظ على ثبات صافي النفقات بالقيمة الحقيقية في السنة المالية ٢٠٠٧ بينما اقتضى الوضع إجراء تخفيضات حقيقية في الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٨ والسنة المالية ٢٠٠٩. وبصرف النظر عن مجمل الموارد الحقيقية المنخفض المقترح، فإن الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠٠٧–٢٠٠٩ وفرت الموارد اللازمة للصندوق لتوصيل مخرجاته الأساسية، بما في ذلك المبادرات الجديدة في إطار الاستراتيجية متوسطة الأجل — والتي تم استيعابها عن طريق زيادات في الكفاءة الإدارية الداخلية للصندوق وإجراء تخفيضات في التكاليف المرتبطة بالدعم.

الشكل البياني ٥–٢: النفقات الإدارية الإجمالية المقدرة موزعة حسب مجالات المخرجات الرئيسية، السنة المالية ٢٠٠٨

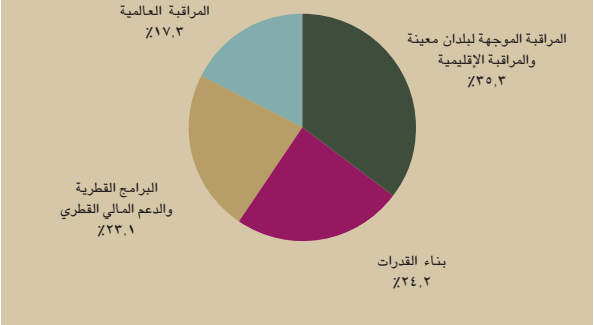

وقد بلغت النتيجة المتحققة في الميزانية الإدارية الصافية في السنة المالية ٢٠٠٧ مبلغ ٨٩٧,٢ مليون دولار، وهي تقل عن المدرج في الموازنة بمبلغ ١٤,٧ مليون دولار (١,٦٪). وزادت المقبوضات عن التقدير المركزي الذي استندت إليه الميزانية الإدارية الصافية بمبلغ ٠,٢ مليون دولار. وجاء إجمالي الميزانية الإدارية أقل من التقدير المركزي البالغ ٩٨٠,٢ مليون دولار بمبلغ ١٤,٤ مليون دولار (١,٥٪).

وقد جاءت النفقات الإدارية الفعلية أقل بقليل من المدرج في الميزانية، وذلك بسبب انخفاض استخدام الموارد عن المقرر في توصيل مخرجات الصندوق وحدوث انخفاض في بعض المخرجات المقررة: ذلك أنه تم تأجيل عدد قليل من المشاريع، وبذلك سوف يتحمل الصندوق النفقات المرتبطة بها في السنة المالية الجارية. وجاءت الموارد المستخدمة في توصيل مخرجات الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٧ انعكاسا للأولويات الجديدة الموضوعة وفق الاستراتيجية متوسطة الأجل (الشكل البياني ٥–١). وقد أدت المشاورات متعددة الأطراف الجديدة وتوسيع نطاق عمل المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف (CGER) كي يشمل عددا أكبر من البلدان الأعضاء إلى زيادة حصة إجمالي الموارد الإدارية المكرسة للرقابة متعددة الأطراف في السنة المالية ٢٠٠٧ مقارنة بالسنوات السابقة.[٧٠] وتم تكريس موارد إضافية للرقابة الإقليمية والرقابة على القطاعات المالية (وكلاهما من أولويات الاستراتيجية متوسطة الأجل) مقارنة بالسنة المالية ٢٠٠٧، وإن انخفضت حصة الموارد التي تم تكريسها للعمل في البرامج القطرية والمساعدة الفنية القطرية. أما حصة الموارد المكرسة لبناء القدرات (المساعدة الفنية والتدريب) فقد ظلت عند مستواها الذي كانت عليه في السنوات السابقة تقريبا.

ومن حيث المدخلات، جاءت الفجوة بين الميزانية والنتيجة المتحققة انعكاسا لعدد من العوامل (الجدول ٥–١). فقد جاءت نفقات السفر الأساسية أقل من المدرج في الميزانية بحوالي ٤٪ (٣,٨ مليون دولار)، وجاءت نفقات المباني والنفقات الأخرى أقل من المدرج في الميزانية

[٦٩] يتألف ما يزيد قليلا على نصف المقبوضات من مساهمات من جهات مانحة خارجية موجهة للمساعدة الفنية التي تقدم إلى البلدان الأعضاء ولتدريب المسؤولين من البلدان الأعضاء؛ أما الباقي فيشمل عائدات من المطبوعات.

[٧٠] ترد في الفصل الثاني مناقشة عن المشاورات متعددة الأطراف وعن أعمال المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف.

بما يقرب من ٩٪ (١٥,٢ مليون دولار)، وكان انخفاض هذا الرقم الأخير انعكاسا لانخفاض تكاليف شغل المباني وانخفاض اللجوء إلى الخدمات التعاقدية عن المتوقع. أما المصروفات المرتبطة بالموظفين فقد تجاوزت المدرج في الميزانية بحوالي ١٪ (٧,٣ مليون دولار).[٧١]

وقد جاء مجموع الإنفاق الرأسمالي في السنة المالية ٢٠٠٧ في حدود الميزانية للمشاريع الموافق عليها في السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ومن مجموع النفقات الرأسمالية البالغ ٤٥,٦ مليون دولار، كان هناك مبلغ ١٦,١ مليون دولار معتمدة لتجهيزات المباني، ومبلغ ٥,٣ ملايين دولار للمقر الثاني للصندوق، ومبلغ ٢٤,١ مليون دولار لمشاريع تكنولوجيا المعلومات.

الميزانية متوسطة الأجل، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٠

تسمح الميزانية متوسطة الأجل التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ٢٥ إبريل ٢٠٠٧ للسنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٠ بزيادة أساسية نسبتها ١,٧٪ كل سنة، ومن ثم تعني تخفيضا حقيقيا في الموارد الإدارية للصندوق في السنوات الثلاث القادمة. وقد اتفقت آراء المجلس التنفيذي على أن تقييد النفقات أمر ضروري أيضا رغم أن نموذج الدخل الجديد — الذي يستفيد من توصيات لجنة الشخصيات البارزة (راجع «العمليات والسياسات المالية» أدناه) — يجب أن يكون له الدور الرئيسي في وضع ماليات الصندوق على قاعدة تتوافر لها إمكانية الاستمرار. ولضمان استمرار توصيل مخرجات الصندوق بما يتفق مع الاستراتيجية متوسطة الأجل، سوف تتحقق وفورات يتم توليدها عن طريق زيادة كفاءة العمليات القائمة وعن طريق تقليص الأنشطة ذات الأولوية المنخفضة أو إلغائها، مما سيزيد عما يلزم من الموارد الإضافية المخصصة لتلبية الاحتياجات والأولويات الجديدة للبلدان الأعضاء.

وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٨، وافق المجلس التنفيذي على ميزانية إدارية صافية تبلغ ٩٢٢,٣ مليون دولار، وذلك مع تحديد حد أعلى لإجمالي النفقات هو ٩٩٨,٢ مليون دولار، وأحاط علما بالميزانيتين الإداريتين الصافيتين التأشيريتين البالغتين ٩٣٨,٠ مليون دولار و٩٥٩,٤ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٩ والسنة المالية ٢٠١٠، على التوالي.[٧٢] ووافق المجلس أيضا على اعتمادات قدرها ٤٦,٦ مليون دولار للمشاريع الرأسمالية، وأحاط علما بالخطة الرأسمالية متوسطة الأجل والبالغ مجموعها ١٣٨,٠ مليون دولار.

واستمرارا في إصلاحات الميزانية والتي بدأت منذ ٦ سنوات، سيبدأ الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٨ تطبيق ميزانية إدارية كاملة متوسطة الأجل تدعمها خطط عمل مدتها ٣ سنوات لإداراته ومكاتبه. وإضافة إلى ذلك، كما وردت مناقشته في الإطار ٥–٤، فإن الصندوق بصدد استحداث مؤشرات للأداء من أجل المساعدة في مراقبة تنفيذ خطط عمل الإدارات، وهو أيضا بصدد اتخاذ تدابير من أجل تحسين دقة الأنظمة المتعلقة بتوزيع التكاليف على مخرجات معينة.

وتشير خطط الإدارات إلى أن من المقرر أن تستمر عملية إعادة تخصيص الموارد بما يتفق مع الأهداف متوسطة الأجل في ظل الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٠. ويوضح الشكل البياني ٥–٢ نصيب كل واحد من المخرجات من مجموع الموارد في السنة المالية ٢٠٠٨.

الإطار ٥–٥: تقييمات الضمانات الوقائية

تفيد سياسة تقييمات الضمانات الوقائية التي يطبقها الصندوق في تخفيف مخاطر إساءة استخدام القروض التي يقدمها الصندوق إلى البلدان الأعضاء. والهدف من تلك التقييمات هو توفير تأكيد معقول للصندوق بأن إطار إعداد التقارير المالية والتدقيق والضوابط المطبق لدى البنك المركزي المعني يعتبر ملائما لإدارة موارده، بما في ذلك القروض المقدمة من الصندوق (راجع الإطار ٥–٣ على اسطوانة السي دي روم). وقد أجرى الصندوق في السنة المالية ٢٠٠٧ تقييمات لعدد ١٢ بنكا مركزيا في البلدان الأعضاء، مما وصل بمجموع التقييمات المستكملة إلى ١٣٦ تقييما حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧. وتستمر المراقبة الجارية لأطر الضمانات الوقائية المطبقة لدى البنوك المركزية ما دام هناك ائتمان قائم للصندوق (وقد بلغ عددها ٥٣ بنكا مركزيا حسب الوضع في نهاية إبريل ٢٠٠٧). وقد قبلت البنوك المركزية بوجه عام نتائج تقييمات الضمانات الوقائية، وأدت سياسة تقييمات الضمانات الوقائية إلى تعزيز سمعة الصندوق ومصداقيته كمقرض حصيف بينما ساعدت في ذات الوقت على تحسين نظم العمليات والمراقبة لدى البنوك المركزية.

وفيما يتعلق بالمدخلات، تسمح الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٨ بتصحيح هيكلي في الرواتب يبلغ ٣,٣٪ (يمكن الاطلاع على هيكل الرواتب اعتبارا من أول مايو ٢٠٠٧ في الجدول ٥–٤ على اسطوانة السي دي روم). أما التغيرات في السياسات والممارسات الخاصة بالسفر فيتوقع لها أن تخفض تكاليف السفر. وقد أدرجت في الميزانية تخفيضات في نفقات المباني والبنود الأخرى، مما يعكس التخفيضات المستهدفة في تكاليف الدعم.

تحديث إطار إدارة المخاطر

في السنة المالية ٢٠٠٧، أعدت اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر، والتي أنشئت في أكتوبر ٢٠٠٦ ويرأسها المدير العام للصندوق، أول تقرير سنوي للصندوق عن موضوع إدارة المخاطر استنادا إلى مسح شمل الصندوق ككل عن المخاطر التشغيلية. وقد قام المجلس التنفيذي في شهري مارس وإبريل ٢٠٠٧ بمراجعة ومناقشة ذلك التقرير، الذي كان مصحوبا بتقارير عن المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المرتبطة بالمهمة الأساسية والمخاطر المالية التي تواجه الصندوق. وأعرب المديرون التنفيذيون عن رأيهم بأن العمل الأساسي الذي يقوم عليه هذا التقرير يشكل خطوة مهمة في جهود الصندوق الجارية لدمج وتعزيز مختلف جوانب إدارة المخاطر. وأكد المديرون على أن المجلس التنفيذي هو الذي يتولى الإشراف الكلي على عمل الصندوق في إدارة المخاطر ويضطلع بالمسؤولية الاستئمانية ذات الأهمية القصوى في هذا المجال، بينما تقع على عاتق إدارة الصندوق مسؤولية الجوانب التشغيلية اليومية لعمليات إدارة المخاطر.

[٧١] وافق المجلس على معاملة خاصة غير متكررة قيمتها ١٩ مليون دولار من أجل تسريع أداء المدفوعات إلى نظام تقاعد الموظفين في برنامج يهدف إلى توفير منافع التقاعد للموظفين الذين كانوا من قبل موظفين على أساس تعاقدي، وكانت تلك المعاملة الخاصة أكبر من هذا التجاوز في الإنفاق المرتبط بالموظفين.

[٧٢] الأرقام الاسمية للسنة المالية ٢٠٠٨ والسنة المالية ٢٠٠٩ تقع أدنى الأرقام التأشيرية التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية الماضية، وذلك لأسباب أهمها انخفاض معدل التضخم.

وقد ذكر المديرون أن التقارير المعروضة على المجلس التنفيذي شكلت تقييما شاملا لأهم المخاطر التي تواجه الصندوق والتدابير الموضوعة والمطبقة من أجل تخفيف تلك المخاطر. وقد تمثلت نتائج تلك التقارير فيما يلي: (١) أن الاستراتيجية متوسطة الأجل الموضوعة والمطبقة تغطي المخاطر الاستراتيجية تغطية جيدة بوجه عام؛ (٢) أن السياسات المالية للصندوق وقوة وظائف الإشراف والمراجعة لديه تغطيان المخاطر المصاحبة لمهمة الصندوق الأساسية تغطية جيدة (الإطار ٥–٥)؛ (٣) أن المساهمين في الصندوق يتولون معالجة المخاطر المالية — وعلى وجه الخصوص مخاطر الدخل؛ (٤) أن التدابير المتخذة من أجل معالجة المخاطر التشغيلية الأساسية المتبقية (والمعرفة بأنها المخاطر التي تقترن باحتمال عال في وقوعها أو من الممكن أن يكون لها تأثير مهم) تعد تدابير ملائمة بوجه عام.

وذكر المديرون أن تحديد إطار لعمل الصندوق في إدارة المخاطر لا يزال عملا قيد الإنجاز، حتى تتاح للصندوق فرصة الاستفادة من التجارب السابقة والتواؤم في الوقت المناسب مع الظروف المتغيرة وما قد يترتب عليها من مخاطر جديدة، وذلك بصرف النظر عما تحقق من تقدم. ويفترض في مثل هذا المنهج الديناميكي الإسهام كذلك في تطور هذا الإطار وفقا لأفضل الممارسات الدولية المستجدة، مع الاستمرار في توجيه العناية الواجبة للطابع الخاص الذي يميز الصندوق باعتباره مؤسسة عالمية تعاونية وأحد مقدمي السلع العامة.

الترشيد

في بيئة تدرك أهمية التكاليف، تقترح الاستراتيجية متوسطة الأجل ترشيد عمليات الصندوق ومراجعة تخصيص الموارد من أجل إعادة تركيزها على القضايا الأكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي، وفي الوقت ذاته تعزيز نوعية وفعالية الرقابة. وفي السنة المالية ٢٠٠٧، قرر المجلس التنفيذي إطالة دورة المراجعات المعنية بسياسات الصندوق، ودمج بعض التقارير، وإلغاء تقارير أخرى. ومن أجل تعزيز حداثة الرقابة، قرر المجلس اختصار الفترة الفاصلة بين اختتام بعثات مشاورات المادة الرابعة ومناقشات المجلس لها. وقد طبق الصندوق تجربة في ترشيد مشاورات المادة الرابعة (راجع الفصل الثاني)، وأدخل تعديلا على إجراءات التعامل مع عدم الدقة في إبلاغ البيانات من البلدان الأعضاء إذا كانت التجاوزات طفيفة، وذلك بهدف تخفيف عبء تلك الإجراءات على الصندوق وعلى العضو المعني.[٧٣] وقد راجع الصندوق أيضا بعض خدمات الدعم من أجل تحديد الفرص المتاحة لزيادة الكفاءة في توصيل المخرجات وبتكلفة أقل.

العمليات والسياسات المالية

الدخل والرسوم والفوائد التعويضية وتقاسم الأعباء

يحقق صندوق النقد الدولي، شأنه شأن المؤسسات المالية الأخرى، دخلا من رسوم الفائدة والأتعاب المفروضة على التمويل المقدم منه، ويستخدم هذا الدخل في مواجهة تكاليف تدبير الموارد ودفع المصروفات الإدارية وبناء أرصدة تحوطية. ويعتمد الإطار الحالي اعتمادا شديدا على الدخل المتحقق من الإقراض. وتتمثل الأولوية من منظور الصندوق في الفترة المقبلة في وضع نموذج جديد يولد موارد دخل طويلة الأجل تكون مستمرة ومتنوعة وموثوقة وتكون أكثر تكيفا من النموذج الحالي مع مجموعة أنشطة الصندوق المتنوعة تنوعا واسعا.

ووفق نموذج الدخل الحالي، يتحدد معدل الرسم (أي سعر الفائدة) الأساسي على الإقراض العادي في بداية السنة المالية كهامش مقوما بنقاط الأساس زيادة عن سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (راجع الإطار ٣–١). والهدف من هذه الرسوم هو تغطية تكاليف تدبير الموارد والمصروفات الإدارية وتحقيق هدف صافي الدخل المتفق عليه للسنة المعنية. غير أن المجلس وافق في السنة المالية ٢٠٠٧ على ما يلي: (١) الإبقاء على الهامش في حالة معدل الرسم بدون تغيير عما كان عليه في السنة المالية ٢٠٠٦، وذلك عند ١٠٨ نقاط أساس أعلى من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، (٢) وقف مراكمة الاحتياطيات مؤقتا.

ويفرض الصندوق منذ نوفمبر ٢٠٠٠ رسوما إضافية على الائتمان المقدم من أجل تثبيط استخدام مقادير كبيرة بصورة مفرطة من الائتمان في الشرائح الائتمانية، ومن أجل استخدام الموارد في إطار الاتفاقات الممددة، والحفاظ على الطابع المتجدد للموارد المالية للصندوق. ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية على القروض الأقصر أجلا المقدمة بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي تختلف حسب طول مدة الائتمان القائم. ويمكن وضع الدخل المستمد من الرسوم الإضافية ضمن احتياطيات الصندوق أو استخدامه للأغراض الأخرى حسبما يقرره المجلس التنفيذي.

الجدول ٥–٢: المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات متأخرة عن مواعيد استحقاقها بفترة ٦ أشهر أو أكثر وموزعة بحسب النوع

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة: حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧)

		حسب النوع			
	المجموع	إدارة العمليات العامة (بما في ذلك تسهيل التصحيح الهيكلي)	إدارة حقوق السحب الخاصة	الصندوق الاستئماني	صندوق PRGF-ESF
ليبريا	٥٣٠,٨	٤٧٢,١	٢٨,١	٣٠,٦	٠,٠
الصومال	٢٣٣,٤	٢١٣,٠	١٢,٤	٨,٠	٠,٠
السودان	١,٠٣٣,٢	٩٥٣,٤	٠,٠	٧٩,٨	٠,٠
زمبابوي	٨٤,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٤,٧
المجموع	١,٨٨٢,١	١,٦٣٨,٥	٤٠,٥	١١٨,٤	٨٤,٧

المصدر: إدارة المالية التابعة لصندوق النقد الدولي.

[٧٣] راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 06/95 بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يعدِّل إجراءات التعامل مع عدم الدقة في إبلاغ البيانات إذا كانت التجاوزات ضمن الحد الأدنى» (IMF Executive Board Modifies Procedures in De Minimis Cases of Misreporting) على اسطوانة السي دي روم أو في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pn/2006/pn0695.htm.

الإطار ٥-٦: حساب الاستثمار

تسمح اتفاقية تأسيس الصندوق بإنشاء حساب للاستثمار من أجل توليد دخل لمعاونة الصندوق على مواجهة تكاليف تشغيله. وكجزء من مراجعة ماليات الصندوق وهيكله المالي التي بدأت في عام ٢٠٠٤، أيد المجلس التنفيذي ضرورة توسيع قاعدة دخل الصندوق نظرا إلى هبوط الطلب على الإقراض من الصندوق، والذي كان حتى ذلك الحين هو أهم مصدر للدخل.

وقد أنشئ حساب الاستثمار بقرار من المجلس التنفيذي صدر في إبريل ٢٠٠٦، وتم تمويله في يونيو ٢٠٠٦ عن طريق تحويل عملات تساوي ٥,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من حساب الموارد العامة. وتحدد اتفاقية تأسيس الصندوق الحد الأقصى للمبلغ الذي يجوز تحويله إلى حساب الاستثمار بما يعادل الاحتياطيات العامة والخاصة لدى الصندوق وقت اتخاذ قرار بأداء ذلك التحويل. وقد كان التحويل الذي تقرر في يونيو ٢٠٠٦ معادلا لمجموع احتياطيات الصندوق في ذلك الوقت.

وقبل تمويل حساب الاستثمار، كانت الاحتياطيات تشكل جزءا من أرصدة العملات المحفوظة لدى الأعضاء الدائنين. ولذلك أدى تحويلات تلك العملات إلى حساب الاستثمار إلى زيادة مراكز شرائح الائتمان للبلدان الدائنة. ويدفع الصندوق فائدة تعويضية على شرائح الائتمان على أساس سعر الفائدة لأجل ٣ أشهر، وهو سعر الفائدة الضمني على احتياطيات الصندوق قبل إنشاء حساب الاستثمار.

ويهدف الصندوق إلى أن يكون العائد على حساب الاستثمار أعلى من العائد المتمثل في سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة بمرور الوقت، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن في الوقت ذاته من وتيرة ومدى العائدات السلبية وقصور الأداء على أفق زمني طوله ١٢ شهرا. ولتحقيق هذا الهدف، يتم الحفاظ على مدة حافظة حساب الاستثمار بما يتجاوز الأدوات ذات أجل الاستحقاق البالغ ٣ أشهر، عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية الأطول أجلا المستوفية للشروط وغيرها من الأوراق المالية الحكومية ذات الدخل الثابت. ويعهد الصندوق إلى مديري الأصول الخارجيين — بما في ذلك البنك الدولي وبنك التسويات الدولية ومديري الأصول من القطاع الخاص — بشراء فرادى الأوراق المالية وبيعها وفقا للصلاحيات والمبادئ التوجيهية والقاعدة المعيارية الخاصة بحساب الاستثمار.

وقد تم اعتماد مؤشر يمثل القاعدة المعيارية تتراوح مدته بين سنة واحدة وثلاث سنوات لحساب الاستثمار. ويشير الأداء التاريخي إلى أن تمديد آجال استحقاق الاستثمار الناتج عن ذلك إلى ما يتجاوز سعر الصرف على حقوق السحب الخاصة لأجل استحقاق ثلاثة أشهر سوف يولد دخلا إضافيا بمرور الوقت.

ويحصل الصندوق أيضا على دخل من المقترضين في شكل رسوم خدمات ورسوم التزام ورسوم خاصة. وهناك رسم خدمة غير متكرر يبلغ ٠,٥٪ يفرض على كل دفعة منصرفة من القرض المقدم من حساب الموارد العامة. وهناك رسم التزام قابل للرد على اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة مستحق الدفع عند بداية كل فترة ١٢ شهرا بموجب الاتفاق، ويُحصل على المبالغ التي تسحب أثناء هذه الفترة، بما في ذلك المبالغ المتاحة بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي. ويبلغ هذا الرسم ٠,٢٥٪ على المبالغ الملتزم بها حتى ١٠٠٪ من الحصة و٠,١٠٪ على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٪ من الحصة. ويتم رد رسم الالتزام عند استخدام الائتمان بقدر يتناسب مع المسحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بمدد تقل عن ٦ أشهر.

ويدفع الصندوق فائدة (تعويضية) للبلدان الأعضاء الدائنين على احتياطياتهم لدى الصندوق (وتعرف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات) تستند إلى سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (الحد الأقصى المسموح به وفق اتفاقية تأسيس الصندوق)، ولكن يجوز تحديده بأقل من ذلك على ألا يقل عن ٨٠٪ من سعر الفائدة المشار إليه (وهو الحد الأدنى).

وقد تم منذ عام ١٩٨٦ تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لتقاسم الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة عن موعد استحقاقها بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. ويسترد الصندوق ما يفوته من دخل عندما تظل رسوم الفائدة دون تسديد بعد المواعيد المقررة بستة أشهر أو أكثر عن طريق زيادة معدل الرسم وتخفيض سعر الفائدة التعويضية. ويتم رد المبالغ السابق تحصيلها على هذا النحو عندما تسدد البلدان الأعضاء الرسوم المتأخرة عليها. وهناك تعديلات أخرى تتم على معدلات الرسم الأساسية وعلى سعر الفائدة التعويضي من أجل توليد موارد لحساب الطوارئ الخاص، وهو حساب أنشئ خصيصا لحماية الصندوق من مخاطر الخسارة الناجمة عن وجود المتأخرات. واعتبارا من أول نوفمبر ٢٠٠٦، قرر المجلس التنفيذي وقف المساهمات في حساب الطوارئ الخاص. وفي السنة المالية ٢٠٠٧، نتجت عن التعديلات المقررة في ضوء رسوم الفائدة غير المدفوعة والمبالغ المخصصة لحساب الطوارئ الخاص زيادة في معدل الرسم الأساسي وتخفيض في سعر الفائدة التعويضية بلغا ٢٣ نقطة أساس. وبلغ متوسط معدلات الرسم وأسعار الفائدة التعويضية المعدلة ٥,٢٨٪ و٣,٧٤٪، على التوالي، في السنة المالية.

وقد جاء الدخل في السنة المالية ٢٠٠٧ أقل من النفقات بمقدار ١١١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويعكس الانخفاض في صافي الدخل إلى حد كبير هبوطا كبيرا في ائتمان الصندوق القائم، حيث انخفض من الذروة التي بلغها في سبتمبر ٢٠٠٣ وهي ٧٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٧,٣ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية السنة المالية ٢٠٠٧، وهو ما يرجع إلى انخفاض الطلب على الائتمان الجديد من الصندوق وأداء مدفوعات سداد مسبقة من بعض الأعضاء في السنوات الأخيرة. وسوف تتم مرة أخرى موازنة نقص الدخل من احتياطيات الصندوق (الأرباح المحتجزة)، والتي بلغت حوالي ٦ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة

في نهاية السنة المالية ٢٠٠٧. وقد اتخذ الصندوق عددا من الخطوات من أجل تقوية مركز دخله. وكانت أولى الخطوات صوب تنويع موارد دخل الصندوق هي قرار المجلس التنفيذي بإنشاء حساب للاستثمار في إبريل ٢٠٠٦ وتمويله بمبلغ ٥,٩ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة في يونيو ٢٠٠٦ (الإطار ٥–٦).

وقد أقرت اللجنة الدولة للشؤون النقدية والمالية بالحاجة إلى مصادر دخل للصندوق تكون أكثر وضوحا واستقرارا، ودعت المدير العام للصندوق إلى وضع مقترحات على وجه السرعة. وفي مايو ٢٠٠٦، أنشأ المدير العام لجنة من شخصيات بارزة لدراسة التمويل الطويل الأجل للصندوق على أساس قابل للاستمرار.[٧٤] وقد رفعت اللجنة توصياتها إلى الإدارة العليا للصندوق وإلى المجلس التنفيذي في أوائل ٢٠٠٧. وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في إبريل ٢٠٠٧، أيدت اللجنة التقرير باعتباره يمثل أساسا سليما لمزيد من العمل بشأن وضع نموذج جديد للدخل للصندوق، وقالت إنها تتطلع إلى عرض مقترحات من المدير العام على المجلس التنفيذي للنظر فيها. ويمثل العمل في وضع النموذج الجديد واحدا من الأولويات في السنة المالية ٢٠٠٨.

المتأخرات القائمة للصندوق

بلغ مجموع الالتزامات المالية القائمة للصندوق المتأخرة عن مواعيد استحقاقها ١,٨٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠٠٧ (الجدول ٥–٢)، منها ٨٣٪ على السودان وليبريا؛ والباقي على الصومال وزمبابوي. وفي نهاية إبريل ٢٠٠٧، كانت كل المتأخرات القائمة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ أشهر)؛ وكان ٣٩٪ منها متأخرات من المبلغ الأصلي، وكان الباقي رسوما وفائدة متأخرين عن مواعيد استحقاقهما. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات يمثل متأخرات قائمة لحساب الموارد العامة، بينما كان الباقي يمثل متأخرات للصندوق الاستئماني لإدارة حقوق السحب الخاصة والصندوق الاستئماني المشترك بين «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» (PRGF-ESF Trust). وزمبابوي هي البلد الوحيد الذي توجد عليه متأخرات مطولة لذلك الصندوق الاستئماني المشترك.

ووفق الاستراتيجية التعاونية المعززة التي وضعها الصندوق بشأن المتأخرات، تم تطبيق التدابير العلاجية ضد البلدان التي توجد عليها متأخرات مطولة. وحسب الوضع في نهاية السنة المالية، ظلت ليبريا والصومال والسودان وزمبابوي غير مؤهلة لاستخدام موارد من حساب الموارد العامة. واستمرت زمبابوي مستبعدة من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من تمويل النمو والحد من الفقر، وهي خاضعة لإعلان عدم التعاون. ونظرا لزيادة التعاون من جانب ليبريا مع الصندوق، قرر المجلس التنفيذي في ٢ أكتوبر ٢٠٠٦ بدء عملية تخفيف التدابير العلاجية التي سبق تطبيقها ضد ليبريا ورفع إعلان عدم التعاون في حالتها.

آليات التدقيق لدى الصندوق

تتألف آليات التدقيق لدى الصندوق من مؤسسة تدقيق خارجية، وظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة مستقلة للتدقيق الخارجي تشرف على المؤسسة والوظيفة المشار إليهما. وتتكون لجنة التدقيق الخارجي، التي تشرف أيضا على وظائف المحاسبة، وإعداد التقارير المالية، والمراقبة الداخلية، وإدارة المخاطر لدى الصندوق، من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. ومدة خدمة الأعضاء الثلاثة هي ثلاث سنوات على أساس التداخل، وهي مستقلة عن الصندوق. ويكون أعضاء اللجنة مواطنين من مختلف البلدان الأعضاء وقت تعيينهم، ويجب أن تتوافر لهم الخبرة والمؤهلات اللازمان للاضطلاع بالإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما يكون المرشحون لعضوية تلك اللجنة من المؤسسات المحاسبية العامة الدولية أو من القطاع العام أو من الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها كرئيس لها، وتحدد إجراءاتها، وهي مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. غير أن أي تغييرات في صلاحيات اللجنة تخضع لموافقة المجلس التنفيذي. وعادة ما تلتقي اللجنة فعليا في أوائل يناير، وفي أواخر يونيو بعد استكمال عملية التدقيق، وفي يوليو لرفع تقريرها إلى المجلس التنفيذي. ويدور تشاور بين خبراء الصندوق والمدققين الخارجيين من جهة وأعضاء اللجنة من جهة أخرى طوال العام.

وأعضاء اللجنة لعام ٢٠٠٧ هم السادة الدكتور لين كونار (الرئيس)، عضو مجلس إدارة بنك جنوب إفريقيا المركزي، وساتوشي إيتوه الأستاذ السابق بجامعة تشوو باليابان، وستيف أندرسون، رئيس دائرة تقييم المخاطر وضماناتها ببنك نيوزيلندا المركزي.

أما مؤسسة التدقيق الخارجي، والتي ينتخبها المجلس التنفيذي بالتشاور مع اللجنة المذكورة ويعينها المدير العام، فتكون مسؤولة عن أداء التدقيق الخارجي وإبداء رأيها بشأن الكشوف المالية للصندوق استنادا إلى عملية التدقيق. وفي ختام التدقيق السنوي، تقوم لجنة التدقيق الخارجي بإرسال التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجي، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين وتطلع المجلس التنفيذي على نتائج التدقيق. وعادة ما تُعين مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات. ومؤسسة Deloitte and Touche LLP هي مؤسسة التدقيق الخارجي للصندوق في الوقت الراهن.

ويتولى أداء وظيفة التدقيق الداخلي مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي، وهو يقوم بعمليات الفحص المستقل لمدى فعالية الضوابط وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر. ولتحقيق هذا الهدف، يجري هذا المكتب حوالي ٢٥ عملية تدقيق ومراجعة في العام، ويرفع تقاريره إلى الإدارة العليا للصندوق وإلى لجنة التدقيق الخارجي، وبذلك يتحقق ضمان استقلاليته. وإضافة إلى ذلك، يتم بشكل منتظم إطلاع المجلس التنفيذي على برنامج عمل هذا المكتب والنتائج الرئيسية التي تنتهي إليها تدقيقاته ومراجعاته.

وتشكل الكشوف المالية للصندوق للسنة المالية ٢٠٠٧ الملحق السادس بهذا التقرير السنوي، ويمكن الاطلاع عليها على اسطوانة السي دي روم وكذلك في موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/quart/index.htm. ويمكن للقراء الراغبين في الحصول على نسخة مطبوعة من الكشوف المالية للسنة المالية ٢٠٠٧ توجيه طلباتهم إلى العنوان التالي: IMF Publication Services, 700 19th Street, N. W., Washington, DC 20431

[٧٤] تم نشر التقرير النهائي للجنة في يناير ٢٠٠٧ وهو متاح للاطلاع على اسطوانة السي دي روم وفي موقع الصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/oth/2007/013107.pdf. ويمكن أيضا الاطلاع على البيان الصحفي الصادر عن الصندوق بإعلان نشر التقرير المشار إليه على اسطوانة السي دي روم وكذلك في موقع الصندوق الالكتروني على العنوان التالي: www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0718.htm.

المديرون التنفيذيون والمديرون التنفيذيون المناوبون (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧)[١]

(تظهر أسماء المديرين التنفيذيين المناوبين بأحرف مائلة)

المعينون

ميغ لوندساغر شاغر	الولايات المتحدة	بيير ديوكين برتران ديمون	فرنسا
شيغيو كاشيواغي ميتشيو كيتاهارا	اليابان	توم سكولار جينز لارسين	المملكة المتحدة
كلاوس شتاين شتيفان فون شتينغلين	ألمانيا		

المنتخبون

ويلي كيكنز (بلجيكا) يوهان برادر (النمسا)	النمسا بيلاروس بلجيكا الجمهورية التشيكية هنغاريا كازاخستان لكسمبرغ الجمهورية السلوفاكية سلوفينيا تركيا	ريتشارد موراي (أستراليا) ويلهمينا مانيالاك (الفلبين)	أستراليا كيريباتي كوريا جزر مارشال ولايات ميكرونيزيا الموحدة منغوليا نيوزيلندا بالاو بابوا غينيا الجديدة الفلبين ساموا سيشيل جزر سليمان فانواتو
يروين كريميرس (هولندا) يوري ياكوشا (أوكرانيا)	أرمينيا البوسنة والهرسك بلغاريا كرواتيا قبرص جورجيا إسرائيل جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة مولدوفا هولندا رومانيا أوكرانيا	غه خوايونغ (الصين) هه جيانشيونغ (الصين)	الصين
روبرتو غوارنييري (جمهورية فنزويلا البوليفارية) رامون غوزمان (إسبانيا)	كوستاريكا السلفادور غواتيمالا هندوراس المكسيك نيكاراغوا إسبانيا جمهورية فنزويلا البوليفارية	جوناثان فريد (كندا) بيتر تشارلتون (آيرلندا)	أنتيغوا وبربودا جزر البهاما بربادوس بليز كندا دومينيكا غرينادا آيرلندا جامايكا سانت كيتس ونيفس سانت لوسيا سانت فنسنت وجزر غرينادين
أريغو سادون (إيطاليا) ميراندا زافا (اليونان)	ألبانيا اليونان إيطاليا مالطة البرتغال سان مارينو تيمور–ليشتي	توماس سارنهيمو (فنلندا) جون ثورفاردر سيغورغيرسن (آيسلندا)	الدانمرك إستونيا فنلندا آيسلندا لاتفيا ليتوانيا النرويج السويد

[١] تظهر القوة التصويتية لرئيس كل دائرة انتخابية في الملحق الرابع على اسطوانة السي دي روم؛ ويرد حصر للتغيرات في المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠٠٧ في الملحق الخامس على الاسطوانة.

المنتخبون (تتمة)

عبد الشكور شعلان (مصر) سمير الخوري (لبنان)	البحرين مصر العراق الأردن الكويت لبنان الجماهيرية العربية الليبية جزر ملديف عمان قطر الجمهورية العربية السورية الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية
عبد الله العزاز (المملكة العربية السعودية) أحمد النصار (المملكة العربية السعودية)	المملكة العربية السعودية
هووي إنغ فانغ (ماليزيا) تشانتافام سوتشاريتاكول (تايلند)	بروناي دار السلام كمبوديا فيجي إندونيسيا جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية ماليزيا ميانمار نيبال سنغافورة تايلند تونغا فييت نام
بيتر غاكونو (كينيا) سامورا كامارا (سيراليون)	أنغولا بوتسوانا بوروندي إريتريا إثيوبيا غامبيا كينيا ليسوتو ملاوي موزامبيق ناميبيا نيجيريا سيراليون جنوب إفريقيا السودان سوازيلند تنزانيا أوغندا زامبيا
توماس موسار (سويسرا) آندجيه راتشكو (بولندا)	أذربيجان جمهورية قيرغيزستان بولندا صربيا سويسرا طاجيكستان تركمانستان أوزبكستان
أليكسي موجين (الاتحاد الروسي) أندريه لوشين الاتحاد الروسي	الاتحاد الروسي
عباس ميراخور (جمهورية إيران الإسلامية) محمد دايري (المغرب)	جمهورية أفغانستان الإسلامية الجزائر غانا جمهورية إيران الإسلامية المغرب باكستان تونس
باولو نيغويرا باتيستا، الابن (البرازيل) ماريا أينيس أغوديلو (كولومبيا)	البرازيل كولومبيا الجمهورية الدومينيكية إكوادور غيانا هايتي بنما سورينام ترينيداد وتوباغو
أدارش كيشور (الهند) أمل أوثم هرات (سري لانكا)	بنغلاديش بوتان الهند سري لانكا
خافيير سيلفا–رويتي (بيرو) هكتور توريس (الأرجنتين)	الأرجنتين بوليفيا شيلي باراغواي بيرو أوروغواي
لوريين روتايسيريه (رواندا) كوسي أسيمايدو (توغو)	بنن بوركينا فاصو الكاميرون الرأس الأخضر جمهورية إفريقيا الوسطى تشاد جزر القمر جمهورية الكونغو الديمقراطية جمهورية الكونغو كوت ديفوار جيبوتي غينيا الاستوائية الغابون غينيا غينيا بيساو مدغشقر مالي موريتانيا موريشيوس النيجر رواندا سان تومي وبرينسيبي السنغال توغو

كبار موظفي الصندوق حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧

جيم كاروانا، مستشار الصندوق
سايمون جونسون، المستشار الاقتصادي

إدارات المناطق الجغرافية

عبد الله بيو–تشانيه
مدير الإدارة الإفريقية

ديفيد بيرتون
مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ

مايكل ديبلر
مدير الإدارة الأوروبية

محسن خان
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

أنوب سينغ
مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة

مايكل كوهن
مدير إدارة المالية

تيريزا تير–ميناسيان
مديرة إدارة شؤون المالية العامة

ليزلي ليبسيتش
مدير معهد صندوق النقد الدولي

شون هيغان
المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية

جيم كاروانا
مدير إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال

مارك ألين
مدير إدارة تطوير ومراجعة السياسات

سايمون جونسون
مدير إدارة البحوث

روبرت إدواردز
مدير إدارة الإحصاءات

المعلومات والاتصال

مسعود أحمد
مدير إدارة العلاقات الخارجية

أكيرا آرييوشي
مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

صالح نصولي
مدير مكاتب الصندوق في أوروبا

شاغر[1]
المدير والممثل الخاص بمكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة

الخدمات المساندة

ليام إبريل
مدير إدارة الموارد البشرية

شايلندريا أنجاريا
سكرتير عام الصندوق

فرانك هارنيشفيغر
مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

جوناثان بالمر
المسؤول الإعلامي الأول بإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب

باري بوتر[2]
مدير مكتب الميزانية والتخطيط

بيرت كويبنز
مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

شاغر
مدير مكتب إدارة المساعدة الفنية

توماس بارنز
مدير مكتب التقييم المستقل

[1] يتولى السيد باري بوتر منصب المدير والممثل الخاص بمكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة اعتبارا من ١٣ أغسطس ٢٠٠٧.
[2] يشغل السيد سيدهارت تيواري منصب مدير مكتب الميزانية والتخطيط خلفا للسيد باري بوتر اعتبارا من ١٥ أغسطس ٢٠٠٧.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي في ٣٠ إبريل ٢٠٠٧

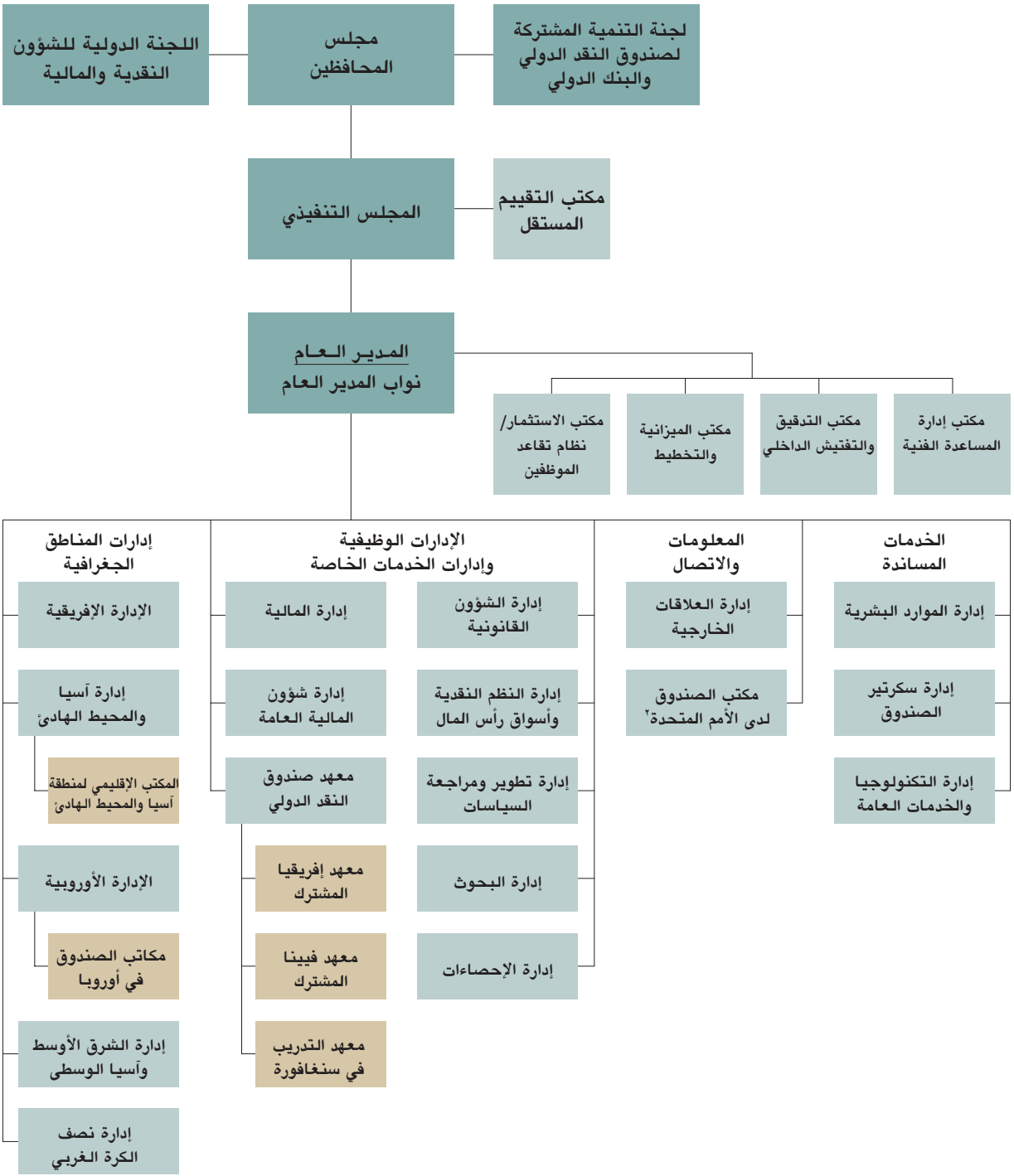

[١] تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.
[٢] ملحق بمكتب المدير العام.

الاختصارات

مكتب التقييم المستقل	IEO
الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة	IF
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	IFRS
الإحصاءات المالية الدولية	IFS
اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية	IMFC
إدارة النظم النقدية وأسواق رأس المال	MCM
هدف من أهداف التنمية للألفية الجديدة	MDG
المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون	MDRI
الاستراتيجية متوسطة الأجل	MTS
المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ	OAP
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
مركز مالي خارجي	OFC
مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي	OIA
مكتب إدارة المساعدة الفنية	OTM
إدارة تطوير ومراجعة السياسات	PDR
نشرة معلومات معممة	PIN
تسهيل النمو والحد من الفقر	PRGF
تقرير استراتيجية الحد من الفقر	PRSP
أداة دعم السياسات	PSI
تحليل الأثر على الفقر والأثر الاجتماعي	PSIA
إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية	QEDS
آفاق الاقتصاد الإقليمي	REO
تقرير مراعاة المعايير والمواثيق	ROSC
مركز إقليمي للمساعدة الفنية	RTAC
مركز تدريب إقليمي	RTC
التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي	SAF
اتفاق استعداد ائتماني	SBA
حساب الطوارئ الخاص (١)	SCA-١
حساب الدفع الخاص	SDA
المعيار الخاص لنشر البيانات	SDDS
تبادل البيانات الإحصائية والوصفية	SDMX
حق السحب الخاص	SDR
تسهيل الاحتياطي التكميلي	SRF
إدارة الإحصاءات	STA
مؤسسة ستاندارد آند بورز	S&P
آلية التكامل التجاري	TIM
الأمم المتحدة	UN
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	WAEMU
آفاق الاقتصاد العالمي	WEO
منظمة التجارة العالمية	WTO

المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا	AFRITAC
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	AML/CFT
مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ	APEC
رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)	ASEAN
بنك التسويات الدولية	BIS
عملية الإعداد المنسقة	CCE
خطوط الائتمان الطارئ	CCL
الجماعة الاقتصادية والنقدية لمنطقة وسط إفريقيا	CEMAC
تسهيل التمويل التعويضي	CFF
المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف	CGER
إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة	DFID
إطار تقييم جودة البيانات	DQAF
اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات	DSBB
إطار استمرارية تحمل الدين	DSF
الاتحاد النقدي لمنطقة شرق الكاريبي	ECCU
وحدة النقد الأوروبية	ECU
تسهيل الصندوق الممدد	EFF
مؤشر سندات الأسواق الصاعدة الصادر عن مؤسسة "جي. بي. مورغان"	EMBI
المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية	ENDA
التقييم اللاحق	EPA
المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات	EPCA
تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز	ESAF
تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية	ESF
الاتحاد الأوروبي	EU
إدارة العلاقات الخارجية	EXR
إدارة شؤون المالية العامة	FAD
فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال	FATF
القدرة على الالتزام الآجل	FCC
برنامج تقييم القطاع المالي	FSAP
منتدى الاستقرار المالي	FSF
مؤشر للسلامة المالية	FSI
جهاز إقليمي على غرار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال	FSRB
تقييم استقرار النظام المالي	FSSA
السنة المالية	FY
النظام العام لنشر البيانات	GDDS
إجمالي الناتج المحلي	GDP
تقرير الاستقرار المالي العالمي	GFSR
تقرير الرصد العالمي	GMR
حساب الموارد العامة	GRA
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	HIPC
حساب الاستثمار	IA
المؤسسة الدولية للتنمية (مجموعة البنك الدولي)	IDA

الإسهامات

قام بتحضير هذا العدد من التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات التابع لإدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي. والمحررة الرئيسية لهذا العدد هي أسيمينا كامينيس؛ وقد تولت أليشيا إيتشبارن–بوردان تكوين الملاحق؛ وقدمت تيريزا إيفاريستو ديل روزاريو مساعدة في التحضير.

الصور

ستيفين جاف من صندوق النقد الدولي وداتا كرافت، وبراد بيكربي من غيتي إيميجيز	الغلاف
إيشكوليكشن، وكريس ساتلبيرغر من غيتي إيميجيز	الغلاف الثاني
مايكل سبيلوترو من صندوق النقد الدولي	صفحة ٥
ستيفين جاف من صندوق النقد الدولي	الصفحات ٦ و٣١ و٤٥ و٥٧ و٦٠
بول هاردي من كوربيس	صفحة ٧
أوليريتش بيري من نيوزكوم	صفحة ١١
ماري ويلسون من صندوق النقد الدولي	صفحة ١٥
أندي رين من إيبا وكوربيس	صفحة ١٧
أنطوان غيوري من إيه جي بي وكوربيس	صفحة ٢١
سيباستياو موريرا من إيبا وكوربيس	صفحة ٢٥
بورنتشاي كيتيوونغساكول من وكالة الأنباء الفرنسية وغيتي إيميجيز	صفحة ٢٧
نوظيم كالان من رويترز	صفحة ٤١
رمزي حيدر من غيتي إيميجيز	صفحة ٤٣
غريغ نيوتن لصالح صندوق النقد الدولي	صفحة ٤٧
يوجين سالازار من صندوق النقد الدولي	صفحة ٥١
كونستركشن فوتوغرافي من كوربيس	صفحة ٥٣

تحتوي اسطوانة السي دي روم على فصول التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٧ بثلاث لغات هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وتحتوي الاسطوانة أيضا على جميع الملاحق، بما في ذلك الكشوف المالية، باللغة الإنجليزية. وإضافة إلى ذلك، تحتوي الاسطوانة على نشرات المعلومات المعممة، والبيانات الصحفية، وتقارير متنوعة، وجداول وإطارات تتيح المزيد من التفاصيل عن الأنشطة التي يرد وصفها في فصول التقرير السنوي

وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org. .

التعليمات الخاصة باسطوانة السي دي روم
أدخل الاسطوانة في محرك اسطوانات السي دي روم على جهاز الكمبيوتر الخاص بك. وسوف تظهر صفحة المحتويات داخل نافذة التصفح التي أمامك. وتحتوي الاسطوانة على ملفات في صيغة PDF، ويمكن فتحها باستخدام البرنامج الإلكتروني Adobe Reader . ولإنزال نسخة مجانية من ذلك البرنامج، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.adobe.com.

© International Monetary Fund 2007 Design: Financial Communications, Inc. Bethesda, MD www.fcicreative.com

INTERNATIONAL MONETARY FUND, 700 19TH STREET, N.W., WASHINGTON, D.C. 20431 U.S.A.

IMF Annual Report 2007 (Arabic)